وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieure et de le Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة للنفوذ الجيوسياسي: حالة فاغنر في ليبيا

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة:

طيبي عائشة وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

قاضي سي طاهر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	**عقبوبي مولود**	**رئيسا**
الأستاذ	**قاضي سي طاهر**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ	**العربي العربي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025-2026م/ 1446-1447هـ.

نوقشت يوم: 2026/06/18

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : طيبي الإسم : عائشة وفاء

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 403608735 والصادرة بتاريخ: 2022-11-13

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة للنفوذ الجيوسياسي: حالة فاغنر في ليبيا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2026-06-21

إمضاء المعني

نظرا لتصديق المادي لإمضاء
21 JUIN 2026
السيد(ة):

يتصدر المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه
إمضاء: عزيزة حفيظ عفيف

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

"يَرْفَعِ اللهَ الّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ"

صدق الله العظيم

إهداء

إلى كل من أضاء بنور علمه عقل غيره أو هدى بجوابه حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء.

إلى من زرع في قلبي حب العلم والصبر في طلبه **جدي**–رحمه الله– الحاج ابراهيم.

إلى من قال الله تعالى فيهما {وَقُلْ رَب ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا}، **والداي الكريمان** حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من كانوا دائما جزءا من قوتي وفرحي، **إخوتي** العزيزات: بشرى وهبة.

إلى من أضاف لهذا المسار شيئا من اللطف والدعم إلى محمد.

إلى من شاركوا معي لحظات الألم والفرح وخففوا عني عناء الطريق **صديقاتي**: شريفة، إكرام، تِينا، دعاء، إيمان.

إلى من أثبت أن للعلم جسورا تتجاوز حدود اللقاء، إلى عماد غليلي.

إلى **زملائي وزميلاتي** بكلية الحقوق والعلوم السياسية مستغانم.

طيبي عائشة وفاء.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور **سي طاهر قاضي** نظير اشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته القيمة التي كانت لنا عونا في اتمام هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر **لأعضاء لجنة المناقشة** لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، وأن أرفع أسمى عبارات التحية والامتنان لأساتذتي الذين كان لهم الفضل في تكويني طيلة مساري العلمي بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم وسيدي بلعباس.

طيبي عائشة وفاء.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشركات العسكرية الخاصة والنفوذ الجيوسياسي.

المبحث الأول: مفهوم الشركات العسكرية الخاصة.

المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية الخاصة وتمييزها عن مفاهيم مشابهة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في النظام الدولي.

المطلب الثالث: أسباب ظهور وانتشار الشركات العسكرية الخاصة.

المبحث الثاني: مفهوم النفوذ الجيوسياسي واستخدام الفاعليين غير الدوليين.

المطلب الأول: تعريف النفوذ الجيوسياسي وممارسته.

المطلب الثاني: دور الفاعليين غير الدوليين في السياسة الدولية المعاصرة.

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة غير مباشرة للنفوذ الجيوسياسي للدول.

الفصل الثاني: الشركات العسكرية الخاصة كأداة لإعادة انتاج النفوذ الجيوسياسي الروسي.

المبحث الأول: تحول أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية من القوة الصلبة إلى التدخل غير الرسمي.

المطلب الأول: إعادة تعريف مفهوم النفوذ في السياسة الخارجية الروسية في سياق ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مجموعة فاغنر ضمن التحول نحو التدخل غير الرسمي الروسي.

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية في الإستراتيجية الجيوسياسية الروسية.

المبحث الثاني : منطق توظيف الشركات العسكرية الخاصة في التمدد الجيوسياسي الروسي.

المطلب الأول: الشركات العسكرية الروسية الخاصة وإدارة النفوذ في مناطق الفراغ الجيوسياسي.

المطلب الثاني: الشركات العسكرية الخاصة كأداة روسية لإعادة ربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية.

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الروسية الخاصة كوسيلة تنافس جيوسياسي مع القوى الكبرى.

الفصل الثالث: مجموعة فاغنر في ليبيا كأداة للنفوذ الجيوسياسي الروسي.

المبحث الأول: توظيف مجموعة فاغنر في التدخل الروسي في ليبيا.

المطلب الأول: السياق الجيوسياسي لتدخل فاغنر في ليبيا.

المطلب الثاني: تحليل الدور العملياتي لفاغنر في الصراع الليبي.

المطلب الثالث: الأبعاد الإقتصادية لتدخل فاغنر في ليبيا.

المبحث الثاني: فاغنر كأداة لإعادة تشكيل النفوذ الروسي في ليبيا.

المطلب الأول: إعادة تشكيل القوى الداخلية.

المطلب الثاني: فاغنر ضمن التنافس الدولي على ليبيا.

المطلب الثالث: حدود وفعالية النفوذ الروسي عبر فاغنر.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

أضحى صعود الشركات العسكرية الخاصة كفاعل من غير الدول ظاهرة بارزة في مشهد العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك في سياق التحولات البنيوية التي مست طبيعة النظام الدولي وأدوات ممارسة القوة فيه. فقد أدت ديناميات العولمة وتراجع احتكار الدولة لمجالات عديدة كانت تعد تقليديا من صميم سيادتها إلى بروز فواعل جديدة تضطلع بأدوار أمنية وعسكرية كانت تعد حكرا على الجيوش والمؤسسات الرسمية للدولة.

ولطالما شكلت الوظيفة الأمنية أحد أهم المرتكزات الدستورية للدولة الحديثة، باعتبارها تشكل جزءا من سيادتها واحتكارها المشروع لاستخدام القوة، سواء على الصعيد الداخلي المتعلق بحماية النظام العام، أو على الصعيد الخارجي المرتبط بالدفاع عن الحدود والمصالح الإستراتيجية.

غير أن التحولات التي عرفتها البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة مع تصاعد التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، واندلاع النزاعات الداخلية والإقليمية أظهرت محدودية قدرة الدولة على الإضطلاع منفردة بكافة الأعباء الأمنية والعسكرية.

وفي ظل هذا السياق، برزت ظاهرة خصخصة الأمن كأحد تجليات إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، حيث فتح المجال أمام الشركات العسكرية الخاصة لتقديم خدمات تتراوح بين التدريب والاستشارات العسكرية، وتأمين المنشآت الحيوية وصولا إلى الإنخراط المباشر في العمليات القتالية. وبذلك أصبحت هذه الشركات جزءا لا يتجزأ من معادلة القوة في النظام الدولي وأداة توظيف استراتيجية ضمن سياسات بعض الدول ساعية إلى تحقيق مصالحها بأدوات أقل تكلفة سياسيا وقانونيا.

وفي هذا الإطار، اعتمدت روسيا على غرار قوى كبرى أخرى على الشركات العسكرية الخاصة كأداة مرنة لتعزيز حضورها الخارجي وإعادة إنتاج نفوذها الجيو–سياسي، خاصة في المناطق التي تشهد فراغا أمنيا أو هشاشة مؤسساتية. وتبرز مجموعة فاغنر كأحد أبرز النماذج التي جسدت هذا

التوجه، حيث تحركت في عدة ساحات نزاع من الشرق الأوسط إلى إفريقيا، بوصفها فاعلا غير رسمي يؤدي وظائف استراتيجية تخدم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية.

وقد شكلت ليبيا بعد سنة 2011 بيئة مواتية لهذا النمط من التوظيف في ظل الإنقسام السياسي والإنفلات الأمني وتعدد مراكز السلطة والتدخلات الخارجية، مما جعلها ساحة تنافس جيو–سياسي مفتوحة لقوى إقليمية ودولية. وفي هذا السياق، برزت روسيا كأحد أبرز الفاعليين الدوليين التي سعت إلى توظيف أدوات غير تقليدية لتعزيز حضورها في هذه البيئة، من خلال الإعتماد على الشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها مجموعة فاغنر كوسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية دون الإنخراط في تدخل عسكري مباشر، والذي يعكس تحولا في طبيعة أدوات السياسة الخارجية من خلال آليات أكثر مرونة تتيح لها توسيع مجال التأثير مع تقليل الكلفة السياسية والقانونية.

1.مبررات اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار الموضوع بين: أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **دوافع ذاتية:**

يعود اختيارنا لموضوع الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة للنفوذ الجيوسياسي: حالة فاغنر في ليبيا في المقام الأول ضمن ميول شخصي نحو دراسة قضايا العلاقات الدولية، لاسيما ما تعلق بتحولات أدوات ممارسة النفوذ الجيوسياسي في النظام الدولي المعاصر، وقد تزايد هذا الإهتمام بشكل خاص اتجاه الأدوار المتنامية للفاعلين غير الدوليين وعلى رأسهم الشركات العسكرية الخاصة في السياسة العالمية.

كما تعزز هذا التوجه من خلال الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية الروسية وأنماط تدخلاتها غير التقليدية، وهو ما دفعني للتركيز على نموذج الشركات العسكرية الروسية الخاصة، وذلك في ظل بروزها كأداة في توسيع النفوذ الجيو–سياسي خارج الأطر الرسمية لموسكو. ويأتي اختيار حالة

فاغنر في ليبيا في هذا السياق لما تمثله من نموذج تطبيقي مهم يسمح لنا بإبراز تداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والجيو–سياسية في توظيف هذه الشركات.

إضافة إلى ذلك، يرتبط اختيار هذا الموضوع بالرغبة في تقديم عمل أكاديمي يمثل إضافة علمية للمكتبات الوطنية خاصة في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت الشركات العسكرية الخاصة الروسية ودورها في تعزيز النفوذ الجيوسياسي، إذ أن هذا الموضوع لم يحظى بالاهتمام الكافي على مستوى الجامعات الوطنية، لذلك نحاول من خلال هذا العمل تقديم إضافة علمية ولو بقدر جزئي يسهم في إثراء هذا الحقل المعرفي، وأن تكون مرجعا للطلبة والمهتمين بدراسة هذا الموضوع.

- **دوافع موضوعية:**

تبرز الدراسة أهميتها الموضوعية في كونها تعالج موضوعا حديث نسبيا وحيويا، حيث يسعى إلى تحليل توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة ضمن استراتيجيتها الحرب الهجينة التي تجمع بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية والجيو–سياسية، بما يعكس التحولات العميقة في أدوات ممارستها للنفوذ من الصيغ التقليدية إلى شكل أكثر مرونة وتعقيدا.

وتتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال تركيزها على الحالة الليبية، باعتبارها فضاءً جيوسياسيا مفتوحا للتنافس الدولي، وبيئة مناسبة لتفعيل هذا النمط من الأدوات، إذ تمثل هذه الحالة نموذجا واضحا لكيفية توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة وعلى رأسها مجموعة فاغنر ودورها في إعادة تشكيل توازن القوى والتأثير في مسارات الصراع دون حسمه بما يسهم في تعزيز النفوذ الروسي في ليبيا.

2.أهمية الموضوع:

تكمن أهمية المضوع الذي تكتسيه الدراسة في جانبين هما:

- **من الناحية العلمية:**

يأخذ الموضوع أهمية من الناحية النظرية في محاولة فهم وتفسير كيفية توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة ضمن استراتيجية الدولة في تعظيم نفوذها الجيو–سياسي خارج الأطر التقليدية للتدخل، وذلك من خلال نموذج فاغنر في ليبيا، إذ تمثل هذه الحالة مدخلا تحليليا لفهم منطق الإعتماد على أدوات غير مباشرة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، بما يسمح لها بتحقيق التأثير الميداني دون الانخراط الرسمي المباشر.

كما تبرز أهمية الموضوع في سعيه إلى تحليل هذا النمط من التوظيف حيث يتم الإعتماد على فاعليين وسيطين للقيام بالأدوار العملياتية، في حين يظل توجيه المسار العام للتدخل يبقى ضمن الأهداف الاستراتيجية للدولة الروسية.

- **من الناحية العملية:**

يأخذ الموضوع أهمية من الناحية العملية في محاولة فهم الكيفية التي يتم من خلالها توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة غير رسمية للنفوذ الجيو–سياسي، وعلى رأسها فاغنر في السياق الليبي كأداة للتأثير في مسارات الصراع وإعادة تشكيل موازين القوى على الأرض، وهو ما يسهم من خلال هذا التحليل على تفسير طبيعة التدخل غير المباشر الذي يجمع بين الحضور الميداني والقدرة على التأثير في ديناميات الفاعليين المحليين، بما يخدم المصالح الروسية لإعادة انتاج النفوذ الجيوسياسي هناك.

3.الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ✓ الإطار المفاهيمي للشركات العسكرية الخاصة وتتبع نشأتها وتطورها في النظام الدولي.

- ✓ فهم الكيفية التي تم من خلالها إدماج الشركات العسكرية الروسية الخاصة ضمن أدوات السياسية الخارجية الروسية ، باعتبارها وسيلة غير مباشرة لتعزيز النفوذ الجيو–سياسي.
- ✓ تحليل منطق توظيف هذه الشركات في الاستراتيجية الروسية ولاسيما ما تعلق منها بإدارة الفراغ الجيو–سياسي وتعزيز المصالح الإقتصادية وتكريس موقع روسيا في التنافس الدولي.
- ✓ دراسة حالة مجموعة فاغنر في ليبيا باعتبارها نموذجا تطبيقيا للشركات العسكرية الروسية الخاصة، وذلك من خلال تحليل السياق الجيو–سياسي لتدخلها وأدوارها العملياتية والاقتصادية داخل الصراع الليبي، وانعكاسات ذلك على توازن القوى ومدى حدودها وفعاليتها في انتاج النفوذ الروسي في ليبيا.

4. إشكالية البحث:

ومن خلال ما تقدم من توطئة وتعريف للموضوع فإن الإشكالية البحثية تتمثل فيما يلي:

كيف يمكن تفسير توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة كأداة للنفوذ الجيو–سياسي وتحديدا فاغنر في ليبيا؟.

ويندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالشركات العسكرية الخاصة؟ وما مفهوم النفوذ الجيو–سياسي؟.
2. ما منطق توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة ضمن استراتيجيتها للنفوذ الجيوسياسي؟.
3. ما طبيعة الدور الذي لعبته شركة فاغنر في إعادة تشكيل النفوذ الجيو–سياسي الروسي في ليبيا؟.

5. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تفترض الدراسة أن الشركات العسكرية الخاصة تشكل أداة رئيسية لإعادة إنتاج النفوذ الجيو–سياسي لروسيا في المناطق التي تشهد هشاشة أمنية وفراغ جيو–سياسي.

الفرضية المساعدة:

تعد مجموعة فاغنر أداة فعالة للنفوذ الجيو–سياسي الروسي في ليبيا، من خلال ملئ الفراغ الاستراتيجي عسكريا واقتصاديا.

6. حدود الدراسة:

أ. المجال الجغرافي:

تقتصر الدراسة مكانيا على ليبيا، باعتبارها مجالا جيو–سياسيا لتدخل مجموعة فاغنر، حيث تسمح ليبيا النموذج التطبيقي لما تمثله من نموذج بارز لتدخل فاغنر في بيئة صراع معقدة تتداخل فيه الأبعاد المحلية الإقليمية والدولية، بما يسمح لنا بتحليل أعمق لدور الشركات العسكرية الروسية باعتبارها أداة للنفوذ الجيو–سياسي.

ب. المجال الزماني:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2024، باعتبارها المرحلة التي شهدت تصاعد وتكثيف مجموعة فاغنر في ليبيا، وما تخلّلها من تحولات في طبيعة حضورها وأدوارها، ووصولا إلى مرحلة إعادة التنظيم والمأسسة التي مست هذا النمط من الفاعليين في 2024 بما يخدم توجهات روسيا الخارجية لتعزيز حضورها ونفوذها الجيو–سياسي.

7. الإطار المنهجي للدراسة :

أ. المناهج المستعملة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التاريخي** وذلك من الرجوع لنشأة وتطور العسكرية الخاصة بصفة عامة والروسية بصفة خاصة في النظام الدولي، وربط هذا التطور بالسياق العام للتحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الروسية. كما يتم توظيفه من خلال استقراء المراحل الزمنية التي مرت بها هذه الشركات منذ بروزها كأداة محدودة الاستخدام وصولا إلى توظيفها المكثف كوسيلة لإعادة انتاج النفوذ الجيو–سياسي الروسي. كما تم الاستعانة به وتوظيفه في دراسة حالة مجموعة فاغنر في ليبيا من خلال تتبع مراحل تدخلها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024 من أجل فهم تدخلها والتحول الذي طرأ على طبيعة حضورها داخل الساحة الليبية.

كما يتم توظيف **منهج دراسة الحالة**، من خلال التركيز على مجموعة فاغنر في ليبيا كنموذج تطبيقي يسمح لنا بفهم أعمق لكيفية توظيف هذه الشركات داخل بيئة تشهد هشاشة أمنية معقدة.

كما تعتمد هذه الدراسة على توظيف **المنهج التحليلي**، وذلك من خلال تحليل المعطيات المتوفرة والمتعلقة بتوظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها مجموعة فاغنر، وذلك في إطار استراتيجيتها لتعزيز نفوذها الجيو–سياسي، بما يخدم لنا مصالح البحث. ويهدف هذا المنهج إلى تفكيك مختلف الأبعاد المكونة للظاهرة سواءً سياسية أو اقتصادية. وفهم طبيعة تدخلها في خدمة الأهداف والمصالح الروسية الاستراتيجية.

ب. المقاربات المستعملة:

تستند هذه الدراسة في تقربها من زاوية موضوع الدراسة على **المقاربة الواقعية الجديدة** باعتبارها الإطار الأنسب لفهم سلوك الدولة الروسية في توظيف الشركات العسكرية الخاصة كأداة لتعزيز نفوذها الجيو–سياسي، إذ تنطلق هذه المقاربة من اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي وأنها تسعى باستمرار إلى تعظيم قوتها وحماية مصالحها في بيئة تتسم بالفوضى وغياب سلطة مركزية تحمي الدول، وأن توظيف الشركات العسكرية الخاصة لا يمكن فصله عن منطق القوة في

العلاقات الدولية، حيث يتم ادماجها ضمن أدوات الدولة لتعزيز قدرتها على التأثير في موازين القوى. وفي هذا الاطار يتم الاستعانة بهذه المقاربة من أجل التقرب من تفسير اعتماد روسيا على مجموعة فاغنر كأحد تجليات توظيف أدوات غير تقليدية لخدمة أهداف الدولة الاستراتيجية، بما يسمح بتوسيع النفوذ وتقليل الكلفة السياسية والعسكرية للتدخل المباشر.

كما تستند الدراسة أيضا إلى **نظرية الحرب بالوكالة** باعتبارها اطارا تفسيريا لفهم أنماط الصراع التي يتم فيها توظيف فاعليين غير رسميين للقيام بأدوار ميدانية نيابة عن الأطراف الفاعلة الرئيسية. ووفقا لهذا المنظور، فإن تدخل مجموعة فاغنر في ليبيا سيتم شرحه وفقا لذلك باعتباره آلية غير مباشرة لإدارة الصراع، حيث يتم نقل جزء من عبئ المواجهة إلى فاعل وسيط بما يسمح لروسيا بالتأثير الاستراتيجي المستمر دون تدخل عسكري مباشر.

8. الدراسات السابقة:

يحظى موضوع الشركات العسكرية الخاصة بمكانة مهمة من طرف الباحثين والأكاديميين، نظرا لتنامي أدوارها في العلاقات الدولية والصراعات المعاصرة، إذ اتجه العديد من الباحثين إلى دراستها من زاوية قانونية من خلال تحليل وضعها القانوني ومدى توافق أنشطتها مع قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي العام، منها دراسة الدكتور خالد خليف الموسومة بـ" **الشركات العسكرية الخاصة ومدى التزامها بأحكام القانون الدولي الإنساني**" بحيث ينطلق الباحث من إشكالية قانونية تتعلق بطبيعة عمل الشركات العسكرية الخاصة ومدى خضوعها لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد انطلق من فكرة محورية تمثلت في أن الشركات العسكرية الخاصة أصبحت فاعلا جديد في النزاعات المسلحة تمارس أدوارا عسكرية وأمنية مختلفة جعلها تتداخل مع وظائف الدولة التقليدية في مجال الأمن والدفاع، هذا وقد ناقش إشكالية المسؤولية القانونية المترتبة عن أفعال هذه الشركات في النزاعات المسلحة، ومدى إمكانية إخضاعها للمسائلة القانونية في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني خاصة في ظل الغموض الذي يكتنف وضعها القانوني.

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت موضوع الشركات العسكرية الخاصة الروسية من زاوية اقتصادية- جيوسياسية فتبرز دراسة محمد أشقر تحت عنوان" **دور الموارد الريعية في انتشار الشركات العسكرية الخاصة الروسية: دراسة حالة الطاقة في سوريا**" بحيث انطلق الباحث بسؤال يتعلق بدور الطاقة في انتشار الشركات العسكرية الروسية الخاصة مع التركيز على حالة سوريا، وقام في دراسته بتقديم تحليل للخلفية الاقتصادية الريعية التي ساهمت في بروز وانتشار الشركات العسكرية الخاصة الروسية خاصة فاغنر باعتبارها إحدى أدوات النفوذ الروسي في الخارج، وخلص إلى نتائج مهمة أبرزها أن الانتشار الاستراتيجي للشركات العسكرية الروسية الخاصة في بلد ما يحتاج لوجود موارد ريعية طبيعية فيه لتتسلط عليها هذه الشركات من خلال دراسة حالة سوريا، وأن الاستخدام الاستراتيجي لهذه الشركات من طرف روسيا محصور في الشركات غير ذات التسجيل التجاري بما يجنبها المسائلة القانونية والضغوطات السياسية.

أيضا هنالك دراسة مهمة للباحثين الروسيين "لوكاش ياكابوفيتش" و"بافيل نيكاس" والمترجمة للإنجليزية تحت عنوان **Political and Military Implications of Private Military Contractors in Russia** تطرقا فيها حول الشركات العسكرية الخاصة كنتيجة لخصخصة الجيوش الحديثة، وقدم لمحة عن اختلافاتها الرئيسة عن المرتزقة، مع التركيز حول قضية دور الشركات العسكرية الروسية الخاصة في النظام العالمي الراهن، مع تقديم تحليل لدور تأثيرها المحتمل الحالي والمستقبلي.

9.صعوبات الدراسة:

في مرحلة بحثنا وإعدادنا لموضوع دراستنا اعتلتنا مجموعة من التحديات سواء تعلق في الجانب البحثي أو في الجانب الشخصي وقد تمثلت أساسا في:

- ندرة المراجع باللغة العربية سواء الأكاديمية أو المقالات العلمية التي تناولت موضوع الشركات العسكرية الخاصة بصفة عامة والشركات العسكرية الروسية بصفة خاصة، إذ أن الدراسات السابقة

التي أجريت تنطلق من زاوية قانونية بحتة حول مدى تطابق الأفعال التي تقوم بها هذه الكيانات مع قواعد القانون الدولي الإنساني أو تفلته من ضوابطه، دون تقديم تحليل استراتيجي معمق حول دور الشركات العسكرية الخاصة كفاعل جديد في مجرى العلاقات الدولية يؤثر في تشكيل ديناميات الأمن الدولي، وأداة استراتيجية مهمة تُوظّف في السياسة الخارجية الروسية لتعزيز مصالحها الجيو–سياسية.

- غياب الموضوعية في بعض الدراسات الغربية التي تطرقت لموضوع الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة للنفوذ الروسي، إذ نجد إنحيازا واضحا للباحثين الغربيين للموقف الحكومي الرسمي لبلدهم، ومراكز البحث التابعين لها.
- الظروف العائلية الخاصة التي شكلت تحد كبير أثناء مسار البحث العلمي مما انعكست على وتيرة تقدم البحث في بعض مراحله.

10. هيكل الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية سيتم تناول موضوع الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة، بالنسبة **للفصل الأول** فيتضمن الإطار المفاهيمي للشركات العسكرية الخاصة والنفوذ الجيو–سياسي، بحيث تناول **المبحث الأول:** مفهوم الشركات العسكرية الخاصة، من خلال استعراض مختلف التعريفات المقدمة حول هذا المصطلح، وبما أنه يتداخل مع بعض المصطلحات المتشابهة سنعالج مختلف المفاهيم ذات الصلة بالشركات العسكرية الخاصة، ثم نعرج بعدها إلى الجذور التاريخية لنشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في النظام الدولي، من خلال استعراض المحطات التاريخية التي مر بها بداية من المرتزقة وتطور المقاتلين غير النظاميين عبر التاريخ وصولا إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة في شكله الحالي، ومن ثم نتطرق إلى أسباب ظهور الشركات العسكرية الخاصة، أما **المبحث الثاني:** فتناول مفهوم النفوذ

الجيو–سياسي واستخدام الفاعلين غير الدوليين، حيث تم التطرق إلى مفهوم النفوذ الجيو–سياسي وممارسته، ودور الفاعليين غير الدوليين في السياسة الدولية، واعتبار الشركات العسكرية الخاصة كأداة غير مباشرة للنفوذ الجيو–سياسي.

فيما خصص **الفصل الثاني:** لاستعراض الشركات العسكرية الخاصة كأداة لإعادة إنتاج النفوذ الجيو–سياسي الروسي، فانطلق المبحث الأول في استعراض التحول في أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية من القوة الصلبة إلى التدخل غير الرسمي، بحيث تم تناول إعادة تعريف مفهوم النفوذ في السياسة الخارجية الروسية في سياق ما بعد الحرب الباردة، ليتم بعدها استعراض الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية في الاستراتيجية الجيو–سياسية الروسية، ثم نعرج بعدها دراسة منطق توظيفها في ادارة الفراغات الجيو–سياسية، وحماية المصالح الاقتصادية الروسية ودورها في التنافس الجيو–سياسي غير المباشر مع القوى الكبرى.

في حين يتناول **الفصل الثالث** دراسة حالة مجموعة فاغنر في ليبيا كنموذج تطبيقي، من خلال دراسة السياق الجيو–سياسي لتدخلها، وتحليل أدوارها العملياتية والاقتصادية داخل الصراع الليبي، ثم ابراز دورها في اعادة تشكيل توازنات القوى الداخلية، وموقعها ضمن التنافس الدولي على ليبيا، وصولا إلى تقييم حدود وفعالية النفوذ الروسي عبر هذه الأداة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشركات العسكرية الخاصة

والنفوذ الجيوسياسي.

ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة الشركات العسكرية الخاصة والتي تخوض الحروب نيابة عن الدول (الحرب بالوكالة) تحت فكرة أن القطاع الخاص إذا كان شريكا في الأرباح فلابد أيضا أن يكون شريكا في المخاطر، وقد أصبحت هذه الشركات من سمات وآليات العولمة وفرض الهيمنة ليس على الدول فقط وإنما على المجتمع الدولي والنظام العالمي، وسوف نقوم في هذا الفصل بدراسة الشركات العسكرية الخاصة من حيث مفهومها وأيضا سنتناول مفهوم النفوذ الجيو–سياسي للبس الغموض حول هذين المصطلحين

.المبحث الأول: مفهوم الشركات العسكرية الخاصة.

يعد تحديد مفهوم الشركات العسكرية الخاصة خطوة أساسية لفهم طبيعة أدورها داخل العلاقات الدولية، إذ يتيح ذلك إبراز مكانتها بين الفاعليين غير الدوليين ، وبيان طبيعتها القانونية وتمييزها عن الأشكال المسلحة المشابهة لها، كما يتيح هذا التحديد فهم الظروف التي أدت إلى ظهورها والوظائف التي أصبحت تضطلع بها في بيئة النزاع. وعلى ضوء ذلك سيتم في هذا المبحث التطرق أولا إلى تعريف الشركات العسكرية الخاصة وتمييزها عن مفاهيم مشابهة، ثم إلى نشأتها وتطورها، وصولا إلى الأسباب التي أدت إلى بروزها وانتشارها في النظام الدولي.

المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية الخاصة وتمزها عن مفاهيم مشابهة.

يكتسي تحديد مفهوم الشركات العسكرية أهمية خاصة بالنظر لما يحيط بهذا المصطلح من غموض وتداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة، اضافة إلى غياب تعريف دولي موحد يضبط طبيعتها القانونية والوظيفية، ولفهم هذا المفهوم سيتم تناوله من خلال بعدين أساسيين يتمثلان في الإطار القانوني والفقهي من جهة، ثم التمييز المفاهيمي عن الفاعليين المشابهين من جهة أخرى.

الفوع الأول: التعريف القانوني والفقهي للشركات العسكرية الخاصة.

أولا-التعريف الفقهي والقانوني للشركات العسكرية الخاصة.

في الواقع تعددت التسميات المنسوبة للكيانات التي توفر خدمات أمنية أو عسكرية خاصة ومن بينها يمكن الإشارة إلى: جيوش خاصة، متعاقدين عسكريين خواص، مقدمي الخدمات العسكرية، شركات تسيير المخاطر، شركات تجنيد وتأجير المرتزقة، أو خصخصة الحرب، ويرجع الإختلاف في تعدد التسميات إلى غياب اتفاق على إعطاء تعريف دولي موحد للشركات العسكرية الخاصة، وهو ما أدى بدوره إلى تقديم تعريفات فقهية وحتى في المواثيق والإتفاقيات الدولية.

تعريف الفقهاء:

هناك عدة تعريفات فقهية في شأن الشركات العسكرية الخاصة من بين أهم تعريفاتها:

تعريف الحسن أبو الخير مصطفى: "هي شركات تجارية تقدم خدماتها في القطاعين العسكري والأمني خارج حدود دولة المنشأ بهدف تحقيق الربح المادي، ومن ناحية التسمية يطلق عليها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أي أنها تتاجر في الأمن والأمان".[1]

وهذا التعريف يتقارب مع ما أورده تقرير جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 في الجانب الذي يتعلق بالمهام الحقيقية غير المعلنة من طرف هذه الكيانات، وهي المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية والعمليات القتالية العملية إذ عرفته على أنه: "تمثل الشركات العسكرية شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الإستخباراتية والدعم العملياتي واللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها".[2]

ورأى التقرير السالف ضرورة التفرقة بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدماتها في المجال العسكري، وبين الشركات الأمنية التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني والتي تخصص في الحراسات الأمنية سواءًا للأفراد أو المؤسسات.

كما عرفها Ortiz Carlos على أنها "مؤسسات تجارية متعددة الجنسيات منشأة قانونيا تقدم خدمات تنطوي على إمكانية ممارسة القوة بطريقة منهجية وبوسائل مباشرة و/ أو نقل أو تعزيز تلك الإمكانات إلى العميل وقد تكون هذه الخدمات على سبيل المثال عبارة عن مجموعة واسعة من

1 خالد خليف، **الشركات العسكرية الخاصة ومدى التزامها بأحكام القانون الدولي الإنسان**، الجزائر: النشر الجامعي،2022، ص25.

2 حويذق عثمان، حرة عماد، **مكانة الشركات العسكرية والأمنية في المجتمع الدولي**، أعمال الندوة الوطنية 11 حول: الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، الوادي: جامعة الشهيد محمد لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 31 جانفي 2021، ص 64.

خدمات الحماية في مناخات عدم الإستقرار، كما يمكن أن تقدم تدريب عسكري متخصص وخدمات أخرى مثل الدعم اللوجستي وتقييم المخاطر وجمع المعلومات الإستخباراتية، أيضا يمكن أن تقدم خدمات أخرى لا يمكن ان تنطوي على ممارسة القوة، وتشمل هذه الخدمات التدريبات في المناطق غير المتنازعة وإدارة أو صيانة المرافق الإستراتيجية، والنقل والبنية التحتية والاتصالات وغيرها.[1]

كما عرفها البعض بأنها "تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي في مقابل الحصول على الأموال، فهؤلاء الجنود يشاركون في الصراعات المسلحة لأطراف خارجية إما مباشرة من خلال المشاركة في العمليات القتالية أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الإستشارات العسكرية".[2]

في ذات السياق وجب التذكير بأن أغلبية التعريفات لديها نقطة مشتركة حول الصفة المأجورة للشركات العسكرية الخاصة أي تقديم خدمات عسكرية بمقابل مادي، وأيضا إمكانية ممارسة القوة والعنف عند قيامها بعملياتها ميدانيا.

1. التعريف القانوني للشركات العسكرية الخاصة :

أ- وثيقة موترو Montreux-Document 2008 *:

1 حويذق عثمان، حرة عماد، **المرجع نفسه**، ص 64.

2 السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية سياسية التجربة العراقية – التجربة الإفريقية**، ط 1، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص ص 190-191 .

* هي وثيقة غير ملزمة قانونيا، جاءت بمبادرة من الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي سعت إلى تنظيم عمل الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة.

قدمت الوثيقة تعريفا دقيقا لهذه الكيانات بنصها في الفقرة (9/ أ) بأنها: " كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تقدم بها نفسها، وتشمل هذه الخدمات خصوصا:

- ✓ الحراسة المسلحة للأشخاص والممتلكات.
- ✓ صيانة نظم الأسلحة، وتشغيلها.
- ✓ احتجاز السجناء.
- ✓ تقديم المشورة أو تدريب القوات المحلية وموظفي الأمن."[1]

ويتضح من خلال هذا التعريف على تركيزها في تعريف هذه الشركات على الطابع التجاري وتنوع المهام التي قد تضطلع بها من الجانب الأمني والمتمثل في الحماية والتدريب إلى الجانب العسكري ذات طابع عملياتي قتالي.

ب- تعريفات الأمم المتحدة وتقاريرها الحقوقية:

جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018 حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ما يلي:

"هي كيانات تقدم خدمات عسكرية أو أمنية مقابل أجر مادي وتشمل هذه الخدمات: الحراسة، الخدمات، التدريب، والإستخبارات".

كما ميز تقرير صادر عنها عام 2013 بين:

- ❖ الخدمات العسكرية والمتمثلة في: الأعمال القتالية كالمراقبة والدعم العملياتي وتشغيل الأنظمة القتالية.

1 ونوقي جمال، مومن بكوش أحمد، **الالتزامات التعاقدية للدول والشركات الأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني**، أعمال الندوة الوطنية 11حول: الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، الوادي: جامعة الشهيد محمد خيضر، 31 جانفي 2021، ص 56.

- الخدمات الأمنية وهي: الحماية المسلحة للأشخاص والمنشآت، وتقديم استشارات في مجال الأمن، وتنفيذ تدابير أمنية أو استخباراتية.[1]

ثانيا– تعريف الشركات العسكرية الخاصة في التشريعات الوطنية:

في ظل تزايد وتيرة الشركات العسكرية الخاصة في العقود الأخيرة بادرت العديد من الدول في سن تشريعات وطنية تنظم أعمال هذه الشركات، وتعد كل من أمريكا؛ العراق؛ وجنوب إفريقيا من أوائل الدول التي أدرجت تعريفا لها رغم مايعتري من صعوبات لتعريف هذه الكيانات في ظل تضارب مصالح الدول الكبرى والتي تعتبرها وسيلة بديلة للجيوش النظامي.

أ – في القانون الأمريكي:

تعد أمريكا من أوائل الدول التي وضعت إطارا قانونيا تنظيميا للشركات العسكرية الخاصة في ظل الإعتماد عليها ضمن استراتيجيتها العسكرية الخارجية.

ينظم قانون تصدير الأسلحة (Armes Export Control Act) الصادر عام 1968 والذي تم تعديله لاحقا، والمتعلق بتنظيم تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية وتصدير الخدمات الأمنية والتي تخضع لضوابط وإجرائات صارمة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية وتفرض شروطا تتعلق بترخيص الشركات وتحديد الجهات الخارجية التي يمكن التعامل معها وحتى نوعية الخدمات التي يمكن تقديمها.[2] ورغم وضوح اجرائات الترخيص، إلا أن القانون المتبع في هذا لاينص صراحة على تعريف واضح لمفهوم الشركات العسكرية الخاصة وهذا يفسح المجال للإجتهاد في التطبيق.

---

1 قبور رانيا وئام، **مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية عن انتهاك القانون الدولي الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص: قانون دولي عام، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2025، ص ص 21-23.

2 **U.S. Code §2778 Control of arms exports and imports**, New York: Carnell Law School, available at link: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/22/2778

ب – في القانون العراقي:

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أصبح البلد مرتعا للعديد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك في ظل حالة عدم الإستقرار الأمني والحاجة المتزايدة للحماية والأمن، فتم تشريع قوانين لتنظيم عمل هذه الشركات والتي صدرت في الجريدة الرسمية. وكانت البداية بما جاء في الأمر رقم 17 سنة 2004 الخاص بمتطلبات التسجيل للشركات الأمنية الخاصة والصادر عن سلطة الإئتلاف المؤقتة في المادة (1/ أ):

"يقصد بشركة أمنية خاصة عملا خاصا مسجلا بصورة صحيحة من قبل وزارة الداخلية ووزارة التجارة ويسعى للحصول على فوائد تجارية وأرباح مادية عن طريق تقديم خدمات أمنية إلى الأفراد أو الشركات أو الأعمال أو المنظمات أو الحكومات أو غيرها".[1]

ومما يتضح لنا من خلال نص هذه المادة في فقرتها الأولى أنها استخدمت مصطلح شركة أمنية خاصة دون دون توظيفها لمصطلح شركة عسكرية خاصة وذلك راجع إلى الظرف الذي كانت تحته العراق، إذ أن هذا القانون تم تشريعه تحت رعاية سلطة الإحتلال الأمريكية وحلفائها للتلاعب بالمصطلح وإخفاء صفة الممارسة العسكرية العدائية للعراق، وبالتالي فهذا التعريف يغطي عن المهام الرئيسية للشركات التي تعاقدت معها أمريكا وحلفائها أبرزها شركة بلاك ووتر في إطار القيام بمهام نيابة عن الجيش الأمريكي وقوات المارينز والقوات المنضوية تحت سلطة الإئتلاف للقضاء على المقاومة العراقية.

أما قانون الشركات الأمنية الخاصة رقم (52) لسنة 2017 والذي نظم نشاط هذه الشركات وربطها إداريا بوزارة الداخلية نص في مادته (1 / 2) على مايلي: "الشركة الأمنية الخاصة هي

1 خالد خليف، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

شركة عراقية أو فرع لشركة أجنبية تعمل على تقديم خدمات الحماية والحراسة الأمنية للأفراد والمنشآت مقابل أجر".[1]

ويعكس هذا التعريف توجه المشرع العراقي على تقنين عمل تلك الشركات والتأكيد على الطابع الأمني لها والمتمثل في الحماية والحراسة الأمنية دون التأكيد على الطابع الهجومي أو القتالي لها في النص القانوني.

وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الشركات العسكرية الخاصة هي: "شركات تجارية تقدم خدمات عديدة مثل التخطيط الإستراتيجي والدعم اللوجستي والعملياتي والإجلاء وغيرها... خارج حدود دولة المنشأ بهدف تحقيق الربح المادي".

الفرع الثاني : تمييز الشركات العسكرية الخاصة عن المفاهيم القريبة منها.

تعتبر الشركات العسكرية الخاصة جزءا من ظاهرة العسكرة التجارية Commercialization of military services أي تحويل الخدمات العسكرية وحتى الأمنية من كونها حكرا على الدول إلى كونها خدمات تقدمها شركات خاصة للبيع، ومع ذلك غالبا ما يتم الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى قريبة منها مثل المرتزقة أو الشركات الأمنية أو القوات الخاصة وغيرها، مما يستدعي التمييز بينها لتوضيح المفاهيم وتحديد الحدود بينها.

أولا- المرتزقة:

تقوم المرتزقة بأعمال تتنافى مع المبادئ الإنسانية والقيم العالمية المتعارف عليها دون أن تكون لهم قضية يناهضون من أجلها، وغالبا ما ينعت المرتزقة بـ "جنود الثروة" وذلك راجع إلى ارتباط

1 قبور رانيا وئام ، **مرجع سبق ذكره**، ص 27 .

المهام التي يؤدونها بمقابل مادي/ مالي أو بتحقيق أرباح شخصية، وهناك من ينعتهم ب "كلاب الحرب" بسبب عدم ولائهم لأي جهة معينة.[1]

وفي غالب الأحيان يتم ربط الشركات العسكرية الخاصة بالمرتزقة بسبب التوافق في تحقيق المنفعة المادية الربحية، بيد أن توصيف الشركات العسكرية بالمرتزقة مغالطة في حد ذاتها إستنادا إلى:

- **المعنى اللغوي للمرتزقة :** مصطلح "المرتزق" مشتق من الكلمة اللاتينية mercenary والتي تعني "الشخص الذي يقاتل أو يعمل حبا في المال أو من أجل أجر نقدي"، كما ربطو منذ القدم بقطاع الطرق واللصوص.[2]
- **ومن ناحية النصوص القانونية:** نجد أن البروتوكول الإضافي الأول لإتفاقية جنيف لسنة 1977 والتي تعتبر مرجع قانوني لتحديد المرتزقة في القانون الدولي الإنساني بحيث عرفت في مادتها 47 المرتزق على أنه:

كل شخص:

أ – يجري تجنيده خصيصا محليا أو في الخارج ليقاتل في نزاع مسلح.

ب – يشارك فعلا ومباشرة في الأعمال العدائية.

ج – يحفزه أساسا إلى الإشتراك في الأعمال العدائية والرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يُدفع لهم.

د – وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطنا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

---

1 الحامدي عيدون، **نحو فهم شامل لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة : بين تعدد التسميات و تعقد الفواعل والكيانات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 173.

2 **المرجع نفسه**، ص 174 .

هـ – ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و – وليس موفدا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه عضوا في قواتها المسلحة.[1]

ومن خلال هذا التعريف والخصائص نستخلص أن وصف المرتزق لا ينطبق على مفهوم الشركات العسكرية الخاصة، وذلك لأن تعريف المرتزق الوارد في المادة المشار إليها سابقا يُعنى بالأشخاص الطبيعيين وليس على الأشخاص الإعتباريين أي الشركات العسكرية الخاصة. وعلى ذلك فموظفو هذه الشركات هم المعنيين بهذا إن استوفت فيهم الشروط الواردة في نفس المادة وليس على الشركات في حد ذاتها.

ومن المعروف أن العاملين في الشركات العسكرية من جنسيات مختلفة ولا يمكن تجريم شخص دون الآخر عن نفس الفعل المرتكب ويمكن أن يكون أحد أطراف النزاع وبذلك يخرج من الشرط (د).[2]

ويضاف لما سبق أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم واستخدامهم ، والتي جرمت بموجبها جميع انشطة المرتزقة، وبهذا يعتبر وجودهم غير شرعي تحت القانون الدولي، في حين أن الشركات العسكرية الخاصة تعمل في إطار قانوني أكثر تنظيما وتخضع لإتفاقية "مونترو" كما يتم التعاقد معها من قبل الدول والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وغيرها ما يعطيها غطاءً قانونيا نسبيا.

1 أسمهان خالف، علي لراري، **الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولاتي: استمرارية أم قطيعة؟**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 481.

2 تواتي حليمة، **الوضع القانوني للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 02، (عدد خاص)، 2020، ص 419.

هذا ويرى بعض المختصين أن هنالك نقطة جوهرية بين الجانبين في الوظائف من الناحية العملية حيث يقتصر دور المرتزقة بسبب الإمكانيات على الجوانب القتالية فقط، في حين يتراوح دور الشركات العسكرية الخاصة بين المهام غير القتالية والتي لا تستدعي إستخدام القوة والعنف مثل "الإستشارات العسكرية والدعم اللوجستي" إلى المهام القتالية.

وبهذا يمكن القول ان التمييز بين المصطلحين يكمن في عدة معايير أبرزها الغطاء القانوني حيث أن هذه الكيانات تكون رسمية بصفة عامة وأعمالها مطابقة ظاهريا للقوانين الداخلية لدولة المقر، كما أنها ذات هياكل معتبرة وفق قواعد الدول الموجودة بها، أما المرتزقة فهم لا يراعون الجوانب القانونية ويعملون مع المنظمات غير القانونية أو الأشخاص المدانين دوليا، إضافة لكون المرتزقة غير مسجلين تحت أي مظلة قانونية.[1]

ثانيا- الميليشيات المسحة:

وهي من المفاهيم القريبة للشركات العسكرية الخاصة لكنها تختلف عنها في الشرعية والهيكلة والأهداف.

تعرف الميليشيات المسلحة على أنها: "تنظيم مسلح تتوافر لديه عناصر القيادة والإستمرار، يعمل خارج سلطة الدولة ويستخدم العنف وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والإيديولوجية والإقتصادية".

كما تعرف على أنها "عبارة عن مجاميع مسلحة ومنظمة ومتدربة ومدعومة وموجهة تعبويا لتحقيق مصلحة حزبية معينة ، وخاضعة لسلطة مركزية وتمتلك هيكليتها الخاصة" وهي ذراع عسكري لدولة أو فئة سياسية أو دينية تخوض صراعا أيا كان دوافعه أو أسبابه".[2]

1 بدر حسن الشافعي، **دور الشركات العسكرية الخاصة في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا**، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، 2023.

2 نعمت بيان، **الميليشيات تعريفها، نشأتها، ودورها في إضعاف الدولة الوطنية**، في: https://iconaohrs.net

من خلال التعريف يتبين لنا أن الميليشيات المسلحة تعمل خارج سلطة الدولة وإرادتها، وهذا على عكس الشركات العسكرية الخاصة والتي تنسق مع دولة المنشأ وتكون أحيانا إحدى أدوات سياستها الخارجية.

ويمكن أن نبسط ونوضح الفرق بين المفهومين في الجدول التالي:

الجانب	الشركات العسكرية الخاصة	الميليشيات المسلحة
التعريف	كيانات تجارية تقدم خدمات عسكرية وأمنية مقابل أجر.	مجموعات مسلحة غير حكومية تنشط لأهداف سياسية أو عسكرية أو دينية أو إثنية في مناطق النزاع أو سياقات خارج عن سيطرة الدولة بالكامل.
الشرعية و الهيكل التنظيمي	تعمل ضمن إطار قانوني عن طريق توقيع عقود مع الحكومات أو المنظمات الدولية. وتخضع لقوانين الدولة التي تعمل فيها. -هيكلها التنظيمي محدد هيراركية (تراتبية) (قائد أعلى، قائد فرق، موظفين) أي أن هنالك تنظيم تصاعدي للسلطة	هي مجموعات غير قانونية قد تعمل ضد الدولة أو في سياق لاتعترف بها الحكومات، ويعتمد غالبا على الولاءات (القبلية، الايديولوجية، السياسية). -هيكلها الإداري غير واضح ويختلف من مجموعة لأخرى.

التمويل	تمويلها يأتي من عقود مع الحكومات أو جهات أخرى تطلب الخدمات منها(المنظمات الدولية..)	تمول غالبا من خلال التبرعات، الدعم الخارجي، ومن خلال نشاطات غير قانونية مثل التهريب
المهام	تتنوع مهامها من الدعم اللوجستي والإستعلام العسكري ،التدريب العسكري، تأمين المواقع والمشاركة في العمليات القتالية...	القتال ضد الحكومات أو قواتها المسلحة أو مجموعات مسلحة أخرى، الدفاع عن مجموعة أو قضية معينة، السيطرة على الأراضي، فرض النفوذ ...
أمثلة	شركة بلاك ووتر، شركة فاغنر	ميليشيات حزب الله، الميليشيات في ليبيا والعراق.

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثالثا- الشركات الأمنية الخاصة :

تتشابه شركات الأمن الخاصة مع الشركات العسكرية في سماتها المؤسسية وهياكلها القيادية، ويكمن الإختلاف الجوهري بينهما في نطاق الخدمات المقدمة، إذ تعمل شركات الأمن الخاصة على منع الجريمة والحفاظ على النظام العام، من خلال تقديمها لخدمات تتمثل أساسا في الحراسة الخاصة للسجون والمطارات والمنشآت والأفراد وتأمين طرق النقل وتدريب الشرطة المحلية وأعمال أمنية أخرى، ونأخذ على سبيل المثال شركة " ديفينس سيستمزليمتد" البريطانية والتي أبرمت عقودا مع كل من دولتي أنغولا وكولومبيا.[1]

1 Chaloka Beyani and Damian Lilly, **Regulating Private Military Companies,** options for the UK government,

وحسب رأي الباحث "الحامدي عيدون" فهو يعتبر أن مسمى شركات الأمن الخاصة إسم جذاب وأكثر أناقة مقارنة بتسمية الشركات العسكرية الخاصة وهو ما جعله مستصاغ بشكل أكبر، فكلمة" أمن" محمودة على "العسكر" والتي ترمز إلى الخشونة وغيرها، ويضيف إلى ذلك أن استخدام الشركات الأمنية مُشرعن أخلاقيا عبر تداولها الإعلامي والصحفي والأكاديمي، وبانتشار التصريح الحكومي المتردد حسب المعجم العالمي لمنظمة الأمم المتحدة مرسخة مصطلح "أمني" عوضا عن كلمة "عسكري"، ومحصلة في النهاية مسمى الشركات الأمنية الخاصة على تسمية الشركات العسكرية الخاصة.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في النظام الدولي.

شهد النظام الدولي تحولات عميقة في طبيعة الفاعلين المؤثرين في العلاقات الدولية حيث لم يعد احتكار الدولة للقوة المسلحة أمرا مطلقا كما كان عليه في الدولة الحديثة، فقد برزت فواعل لا دولية أصبحت تلعب دورا متزايدا في النزاعات والحروب المعاصرة من بينها الشركات العسكرية الخاصة، ويقتضي فهم هذه الأخيرة العودة إلى جذورها التاريخية من خلال دراسة ظاهرة المرتزقة والمقاتلين غير النظاميين عبر التاريخ وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الأول، ثم تحليل السياق الذي أدى إلى ظهور الشركات العسكرية الخاصة في صورتها الحديثة والذي سنعالجه في الفرع الثاني.

الفرع الأول : المرتزقة وتطور المقاتلين غير النظاميين عبر التاريخ.

تعد ظاهرة الإرتزاق في التاريخ من أقدم الظواهر المرتبطة بالحروب التي عرفتها الحضارات القديمة قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، كالحضارة المصرية الفرعونية واليونانية والرومانية، والتي استعانت بالمرتزقة في الحروب التي كانت تخوضها و لتوسيع رقعتها الجغرافية خاصة عند الحاجة لتعزيز القدرات العسكرية أو لتعويض النقص في الموارد البشرية.

London: International Alert Policy and Advocacy Department, 2001, p 18.

1 الحامدي عيدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 179.

وفي العصر الحديث في حرب المائة عام بين فرنسا وإنجلترا تم تجنيد المرتزقة من باقي الشعوب الأخرى خاصة من قبل الإنجليز الذين كانوا مقاومين للتبعية لملوك فرنسا.[1]

كما عرفت الإمبراطورية الإيطالية في السنوات (1337-1453) شكلا جديدا ومنظما من المرتزقة عرفت ب condottieri* فقد تم تخصيص ميزانية لتجنيد الرجال في القتال عن طريق عقود قتالية للإستعانة بهم في حروبها في عصر سادت فيه الفوضى والقوة.

وصولا إلى العصر الحديث حيث كان الحارس لدى البابا في دولة الفاتيكان عبارة عن كتيبة من المرتزقة السويسريين قد كلفتهم الكنيسة عام 1506 لحماية البابا.[2]

وقد كان للإمبراطوريات التوسعية خاصة البريطانية دور كبير في ظهور الشركات العسكرية الخاصة أين تأسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية في عام 1600، وقد أدخلت هذه الشركة فكرة الإنتقال من الإعتماد على التاج البريطاني إلى الإعتماد على الحماية الخاصة بحلول 1659، من خلال تجنيد قوات خاصة تعمل تحت سلطة الشركة دون أخذ موافقة السلطات الإستعمارية، وأخذت الركب شركة الهند الشرقية الهولندية سنة 1612، وتم استخدام القوة العسكرية الخاصة من قبل شركات التجارة الدولية لأجل حماية حقوق الإحتكار من الشركات الأخرى المنافسة لها، بالإضافة إلى حماية السفن البحرية من القراصنة، ويتم ذلك من خلال تجنيد ضباط من بريطانيا، أوروبا

---

[1] ياسين طالب، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية**، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 32، الجزء الرابع ، ديسمبر 2018، ص 41.

* يشير إلى قادة المرتزقة العسكريين الذين كانوا يبرمون عقودا عسكرية مع المدن الإيطالية أو الأمراء لتقديم خدمات عسكرية مقابل المال، لمزيد من التفاصيل حول المصطلح ينظر: https://www.universalis.fr.enclopedie/condottieri/

[2] أحلام عابد، **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مقاربة في الأدوار والإنعكاسات**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:8، العدد: 2، سطيف: جامعة محمد لمين دباغين، 2025، ص 1056.

الشرقية، إيطاليا، بلجيكا، وأيضا في كل من الهند وباكستان.[1]وبالتالي فقد كانت هذه بذور نشوء قوات عسكرية خاصة غير تابعة للدول.

الفرع الثاني : ظهور الشركات العسكرية الخاصة في صورتها الحديثة.

استمرت ظاهرة المرتزقة في التطور إلى غاية العصر المعاصر، حيث تم تأجير مقاتلين مأجورين أثناء الحربين العالميتين في مواجهة الإحتلال النازي، ويرجح بعض الباحثين في هذا المجال إلى أن تأسيس أول شركة عسكرية خاصة يعود إلى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية عندما تأسست شركة « Dyncorp » سنة 1946 على يد مجموعة من المحاربين القدامى بأمريكا، في حين يرجح فريق آخر إلى أن أول ظهور لها عندما ظهرت عدد من الشركات البريطانية في أواسط الستينات وكان أولها تأسيس شركة "ووتش إنترناشيونال Watch Guard International" عام 1965.[2]

لكن الواقع تبقى هذه الشركات حالة استثنائية حينها ، وهو الحال الذي تغير بعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وتحول المشهد الأمني الدولي وصعود سهم الخصخصة وما نتج عنه من فراغ أمني، إذ أن الجيش الهائل الذي حشدته أمريكا خلال هذه الحرب كان استجابة للتهديد الوجودي الذي مثله الإتحاد السوفياتي على الأمن القومي الأمريكي ،والذي تراجع مع انهياره وانفراد أمريكا بقيادة العالم، وقامت باتخاذ اجراءات تمثلت في تقليص قواتها المسلحة وتسريحهم من 2.2مليون إلى 1.4 مليون، فتنتج عن تلاق سياسة الخصخصة بالأعداد الهائلة من العسكريين المسرحين

[1] خالد خليف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-40 .

[2] معيزي ليندة، **توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة"شركة فاغنر الروسية في النزاع المسلح الليبي نموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 11، العدد 01، 2024، ص 246.

الباحثين عن فرص عمل ولادة الشركات العسكرية الخاصة بشكلها المهيكل والمقنن في الولايات المتحدة، لتستوعب هؤلاء العسكريين الخواص وتجندهم في صفوفها.[1]

ومن نتائج ماترتب عليه من ولادة الشركات العسكرية الخاصة هو انتشار النزاعات المسلحة في مناطق عديدة أهمها القارة الإفريقية ،والحاجة الملحة لضبط الصراعات النزاعات المنتشرة فيها دون أن يخوض هذه المعرك القوات المسلحة النظامية والحل الأمثل لهذا هو اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة و الإعتماد عليها.

وقد فتح الإجتياح العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 الباب لهذه الشركات للمشاركة بقوة وبرزت شركات مثل "بلاك ووتر" والتي تعاقدت معها الولايات المتحدة بمبالغ ضخمة، و شكلت نقطة محورية في صعود هذه الشركات كفاعل في العلاقات الدولية في شكل جديد من أشكال إسقاط القوة وهو الأمر الذي سيغري دولا عديدة لتبنيه. فقد امتدت إلى روسيا والتي أخضعت قواتها المسلحة والمجمع الصناعي العسكري لإعادة هيكلة وترتيب عقب انهيار الإتحاد السوفياتي، فقامت بتسريح أعداد هائلة من العسكريين ذوي الخبرة الميدانية والقتالية والمقدرة قوامها بثلاثة ملايين دافعة بهم إلى البطالة وكان أبرزها المشاركون في غزو أفغنستان وحربها (1979-1989).

هذا وقد خضعت الأجهزة الأمنية الروسية لإعادة التنظيم ماأدى إلى موجة تسريح واستقالة طالت ضباط القوات الخاصة، فاندفع آلاف المحترفين العسكريين والأمنيين التي طالتهم يد التسريح إلى العمل بتأسيس شركات عارضة خدماتها العسكرية للأجرة رغم الحَضْر القانوني والدستوري لها، وأول مابدا من أمر هو قيام نخبة من وحدات القوات الخاصة المنحلة عن الأجهزة الأمنية الروسية بتأسيس

1 محمد أشقر، **دور الموارد الريعية في انتشار الشركات العسكرية الخاصة الروسية :دراسة حالة الطاقة في سوريا**، رسالة مقدمة استفاءا لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الأمنية والنقدية ، معهد الدوحة للدراسات العليا كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، 2022، ص ص 17-18.

شركات عسكرية خاصة والتي دخلت السوق العالمي، ومن أبرز الشركات نجد شركة " Alpha Groupe" والمكونة من عناصر وحدة قوات خاصة تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي" FSB" والتي استحوذت عليها شركة "Armour Groupe".[1]

ومع نهاية التسعينات من القرن العشرين ظهرت موجة جديدة من الشركات العسكرية الروسية الخاصة نتيجة عودة المقاتلين من ذوي الخبرة العسكرية في مناطق النزاعات المسلحة حول العالم فكانوا بمثابة رأس مال بشري يستثمر فيه في هذا المجال، ومن أهم الشركات التي ظهرت نذكر RSB Groupe، Redut Antiterror.[2]

استنادا لما سبق ينتشر في العالم عدد كبير من الشركات العسكرية الخاصة العملاقة والتي تتخذ من الدول مركزا لنشاطها العملي الميداني، والتي أصبحت تلعب دورا قياديا في توجيه مصالح الدول ومن المؤثرين في مسار العلاقات الدولية.

المطلب الثالث : أسباب ظهور وانتشار الشركات العسكرية الخاصة ومجالات نشاطها.

ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية والعسكرية في بروز الشركات العسكرية الخاصة كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند أبرز أسباب ظهورها وانتشارها.

الفرع الأول : الأسباب السياسية والعسكرية.

أولا- الأسباب السياسية:

هنالك عدة أسباب يمكن اعتبارها دافعا لظهور وانتشار الشركات العسكرية الخاصة تتمثل أساسا في:

[1] شبين عدنان، **خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 08، 2020، ص ص56-57.

[2] محمد أشقر، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

- نهاية الحرب الباردة: فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تقليص أعداد الجيوش في مختلف دول العالم وتسريح أعداد كبيرة من الجنود المحترفين والمدربين وباتت تواجه شبح البطالة، فعملت الشركات العسكرية الخاصة إلى إستقطابهم في صفوفها.
- عجز الدولة على فرض الأمن في بعض أقاليمها [1]: وهي عدم قدرة الدولة على أداء مهامها الأمنية بالشكل المطلوب ، بحيث فقدت بعض الدول مكانتها كحارس للنظام والقانون، فقامت بالإستعانة بهذه الكيانات من خلال توقيع عقود معها لقيامها بالمهام التي عجزت الدولة على تحقيقه من خلال فرض الأمن في المناطق التي يصعب على الدولة الوطنية السيطرة عليها أو التحكم فيها.
- تأثير الرأي العام الداخلي على القرار السياسي لبعض الدول: إذ تعهد بعض الحكومات الوطنية للشركات العسكرية الخاصة بمهمة تحقيق السلم وصناعة الأمن لما لها من خبرة في هذا المجال، من أجل الحفاظ على شرعيتها والتقليل من الخسائر البشرية في صفوف جيشها وذلك تخوفا من ردة فعل الرأي العام الداخلي.
- ضعف دور الأمم المتحدة: فقد أظهرت الأمم المتحدة عن عجزها الكبير للتدخل في كثير من الأزمات السياسية والنزاعات العسكرية الناشبة في كثير من دول العالم بسبب تناقض مصالح الدول الكبرى، مافتح المجال لتدخل الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات لتعويض دور الأمم المتحدة كذراع عسكري لاسيما في القارة الإفريقية.[2]
- تراجع الإستعمار العسكري وتوكيل الشركات العسكرية الخاصة: فقد شكل تراجع الإستعمار العسكري المباشر دافعا للدول التي لديها فكر جيوبولتيكي توسعي إلى توكيل الشركات العسكرية لحماية النخب الحاكمة التي تدين بالولاء لها، فالتدخل العسكري المباشر يكبّد الدولة خسائر عسكرية

[1] معيزي ليندة، **مرجع سبق ذكره**، ص 249.

[2] بوعيشة مراد، محمد بن فردية، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا(دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد:14، العدد:01، 2022، ص 395.

واقتصادية فادحة ماجعلها تستعين بخدمات هذه الكيانات لحماية مصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية... دون خسائر كبيرة.

ثانيا – الأسباب العسكرية:

- التوجه نحو خصخصة القطاعات العسكرية: فقد شهدت سنوات السبعينات عودة المفاهيم اليبرالية للإقتصاد، والتي تسعى لتحجيم دور الدولة في مختلف القطاعات ولا تستثني فيها القطاعات السيادية كالأمن والدفاع، ومع بداية الثمانينات ازدادت خصخصة الصناعة الدفاعية وانطلقت السوق العسكرية الخاصة.[1]
- تبني الدول الكبرى لأسلوب الحروب الهجينة:[2] وهو أحد الأسباب لتوسع نطاق الشركات العسكرية الخاصة، فقد أدى تبني الدول الكبرى لأسلوب الحروب الهجينة من خلال الجمع بين الأساليب التقليدية (كالعمليات العسكرية النظامية) وغير التقليدية(كالحرب الإلكترونية والتأثير المعلوماتي، حرب المدن والإغتيال المستهدف...) لتحقيق أهداف استراتيجية إلى زيادة الطلب على خدمات هذه الشركات المتخصصة في الأمن ، التدريب والعمليات الخاصة.
- إعلان الحرب على الإرهاب: شكل إعلان الحرب على الإرهاب بيئة ملائمة لظهور وانتشار الشركات العسكرية الخاصة، منذ 11 من سبتمبر 2001 قادت أمريكا ما أسمته "بالحرب الوقائية " والتي تستلزم عسكرة المناطق التي تشهد نشاط الجماعات الإرهابية كما أطلق عليها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الإبن" بـ "المناطق المظلمة من العالم" التي تسيطر عليها الخلايا الإرهابية وتجعل منها مركزا للتدريب وتطوير قدراتها القتالية، لكن تغطية كل هذه المناطق بقوات

---

[1] حفيظة طالب، الوليد أبو حنيفة، **خصخصة الأمن العسكري كمقاربة لادارة الأزمات الداخلية: شركة فاغنر في ليبيا نموذجا**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات الداخلية العربية: نماذج من العراق، سوريا، اليمن، وليبيا، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، مخبر تحليل الدراسات الشرق الأوسطية، 26ماي2022، ص 4

[2] غازلي عبد الحليم، **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا الخلفيات والمحاذير**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد:34، العدد:01، 2020، ص 609.

عسكرية نظامية من الجيش الأمريكي وحلفائه يبقى غير كاف لتجفيف منابع الإرهاب ما شكل فرصة للإستناد إلى هذه الشركات الخاصة لتساهم بدورها في عملية الحرب على الإرهاب.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الإقتصادية والتكنولوجية.

أولا- الأسباب الإقتصادية:

- ✓ الخصخصة وتبني إقتصاد السوق: ففي تسعينات القرن العشرين شهد العالم تحولا عميقا تمثل في صعود الفكر النيوليبرالي والذي دعا إلى تقليص دور الدولة في الإقتصاد وتعزيز السوق الحرة، ما شجع على تبني سياسات الخصخصة ونقل العديد من الأنشطة من يد الدولة إلى القطاع الخاص، وفي هذا الصدد لم يكن القطاع العسكري بمنئى عن هذه التحولات فقد شكلت سياسات الخصخصة و الإنفتاح الإقتصادي بيئة مواتية لنمو هذا القطاع، خاصة مع زيادة الطلب على خدماتها من طرف الدول والمنظمات الدولية... مما ساهم في انتشارها وتحولها إلى صناعة أمنية عالمية.
- ✓ تقليص الإنفاق الحكومي على القطاع العسكري والأمني: فغالبا ما تنظر الحكومات والمنظمات الدولية إلى الشركات العسكرية الخاصة على أنها بديل فعال من حيث التكلفة للحفاظ على جيوش نظامية كبيرة، من خلال التعاقد مع كيانات خاصة لمهام محددة يمكن للدول تقليل النفقات المتعلقة بالتجنيد والتدريب والمزايا طويلة الأجل للأفراد العسكريين.[2]
- ✓ غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان [3]: فقد شكل غياب أو إلغاء الخدمة الوطنية في بعض البلدان خاصة المتقدمة منها والتي يعيش مواطنوها حياة الرفاهية ولا يقبلون بمواجهة حياة

[1] هرهوري حسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 184 .

[2] Maisha Karim, **The Rise of Privet Military Companies in International Security,** American journal of political science and leadership studies, vol 2, N 3, 2025, p 4.

[3] ياسين طالب، **مرجع سابق**، ص 50 .

القسوة وخطر الموت المحدق التي يعيشها الجندي، ما شكل سببا رئيسيا في ظهور وانتشار الشركات العسكرية الخاصة لتغطية مهام قتالية تدريبية ولوجستية مع الدول المتعاقدة معها.

ثانيا- الأسباب التكنولوجية:

تعتمد النزاعات والصراعات المسلحة وحتى الحروب الحديثة بشكل متزايد على التقنيات المتطورة للتكنولوجيا الحديثة بما فيها الطائرات بدون طيار ؛ وأنظمة المراقبة المتطورة والعمليات الإستخباراتي، والتي تستدعي مهارات متخصصة غالبا ما توجد في القطاع الخاص، بحيث يقدم القطاع العسكري الخاص خبرات رائدة في هذا المجال قد تفوق قدرات الجيش النظامية.[1]

الفرع الثالث: مجالات نشاطها (اللوجستي – الأمني- العسكري).

تتعدد الشاطات التي تضطلع بها الشركات العسكرية الخاصة من الدعم اللوجستي والأمني والعسكري.

أولا- الدور اللوجستي للشركات العسكرية الخاصة:

شكلت عملية خصخصة الجيوش والحروب دافعا مهما للشركات العسكرية الخاصة للإضطلاع ببعض المهام التي كانت تدخل ضمن مجالات عمل الجيوش النظامية، ومن بين الأدوار اللوجستية نذكر ما يلي:

- التدريب والتكوين: حيث تقوم الشركات العسكرية الخاصة بتكوين الجيوش النظامية للدول؛ سواءً الدول حديثة الإستقلال أو التي انهارت جيوشها بسبب الغزو أو إسقاط نظام الحكم فيها، بحيث أصبحت تلعب دورا في مناطق النزاع المسلح وإعادة البناء والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.[2]

كما تضطلع بمهمة تموين الجيوش النظامية في مناطق النزاعات المسلحة مثل نقل الأسلحة والذخيرة والمؤن وصيانة المعدات العسكرية وغيرها.

[1] Maisha Karim, **op.cit**, p 4.

[2] هشام فخار، **خصخصة الحرب: مقاربة قانونية لإستخدام الشركات العسكرية الخاصة والأمنية في الحروب**، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 02، المدية : جامعة يحيى فارس ،2022، ص 372.

- تقديم الإستشارات العسكرية: وذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات حول الأنشطة التي تقدمها القوات المسلحة مثل نصائح حول إعادة تشكيل القوات المسلحة والقيادة المركزية لها، وفنون التكتيك الحربي لقوات الجيش والشرطة، ومساعدة القيادة العسكرية العليا في وضع خطط لتعزيز الأمن القومي وصناعة القرارات الخاصة بالخطط العسكرية والعملياتية وغيرها... [1]

ثانيا- الدور العسكري للشركات العسكرية الخاصة :

تضطلع الشركات العسكرية الخاصة إضافة للدور اللوجستي بمجموعة من الأدوار العسكرية تتمثل في

- ❖ المشاركة في عمليات حفظ السلام: ويكون هذا تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، كما تشارك في حماية قوافل المساعدات الإنسانية في عديد من بؤر النزاعات حول العالم وخاصة في إفريقيا، كما يتم اللجوء إليها من قبل الدول وذلك دعما منها في عمليات حفظ السلام، أو رغبة منها في عدم إرسال جيوشها خارج الحدود.[2]
- ❖ المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية : مثل ما قامت به الشركة العسكرية الأمريكية بلاك ووتر Black Water في إحتلال العراق وأفغنستان دعما للقوات الأمريكية؛ وأيضا مشاركتها في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.
- ❖ مواجهة القرصنة البحرية.

الدور الأمني للشركات العسكرية الخاصة :

- الإستعلامات: برزت هذه الوظيفة بشكل أكبر عقب الأحداث التي شهدتها أمريكا في 11-09-2001 حيث تم خصخصة هذا المجال في أمريكا والذي كان حكرا على الأجهزة

[1] بدر صايم، **الفواعل العنيفة من غير الدول: مجموعة فاغنر نموذجا**، وجدة: مجلة شؤون استراتيجية، العدد 17، مارس 2024، ص463.

[2] شبين عدنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

الإستخباراتية للدولة، إذ تقوم بجمع المعلومات إستنادا إلى جواسيسها؛ الطائرات بدون طيار؛ الأقمار الصناعية وغيرها.[1]

- توفير الحماية لرؤساء الدول والقيادات والشخصيات السياسية في بعض البلدان.
- حماية المنشآت والمقرات الحكومية والمواقع الإستراتيجية.

المبحث الثاني : مفهوم النفوذ الجيو–سياسي واستخدام الفاعلين غير الدوليين.

يكتسي مفهوم النفوذ الجيو–سياسي أهمية مركزية في فهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، خاصة مع تنوع أدواته وتراجع الإعتماد الحصري على القوة العسكرية المباشرة، وتزايد دور الفاعليين غير الدوليين في السياسة الدولية المعاصرة. وهنا يصبح من الضروري ضبط تعريف النفوذ الجيو–سياسي وتحديد آليات ممارسته، لنبرز بعدها دور الفاعليين غير الدوليين ، ثم نستعرض بعدها كيفية استخدام الدول للشركات العسكرية الخاصة كأداة غير مباشرة للنفوذ الجيو–سياسي.

المطلب الأول : تعريف النفوذ الجيو–سياسي وممارسته.

قبل الحديث عن كيفية ممارسة النفوذ الجيو–سياسي، لابد من تحديد المقصود به بدقة، فوضوح التعريف يمهد لفهم الآليات والأدوات التي يتم من خلالها تحويل هذا النفوذ إلى واقع ملموس، وهو ما سيتناوله الفرع الموالي.

الفرع الأول : تعريف النفوذ الجيو–سياسي:

لفهم هذا المفهوم سنقوم بالتطرق إلى تعريف النفوذ أولا ثم الجيو–سياسة لنصل إلى تعريف شامل للنفوذ الجيو–سياسي.

أولا– تعريف النفوذ:

[1] بدر صايم، **مرجع سبق ذكره**، ص 464.

يعد مفهوم النفوذ من المفاهيم المحورية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويقصد به قدرة كيان ما على التأثير في في سلوك الفاعلين الآخرين وتوجيه قراراتهم بما يخدم مصالح الفاعل المؤثر، سواءا انتهج مسلك القوة العسكرية والإقتصادية أو وسائل غير مادية مثل الثقافة، الإقناع، الشرعية؛...[1]

ثانيا- تعريف الجيو-سياسة Geopolitics:

أ. إيتيمولوجيا:

ترتبط الجيو-سياسة باليونانيين القدامى وتتكون من كلمتين الأولى Geo وتعني آلهة الأرض، والثانية Polis أي دولة المدينة، Geiapolis وتعني إستكشاف الأرض من حيث المجال والمكان ومراقبتها وتنضيمها من حيث الجنس البشري.

ب. ابستيمولوجيا :

يعتبر بروز الجيو-سياسة كنتاج طبيعي للتطور الذي شهدته الدراسات المتعلقة بالجغرافيا السياسية، خصوصا ماتعلق بالجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، فإذا كانت الجغرافيا السياسية تدرس الدولة كما هي كائنة، فإن الجيو-سياسة ترسم خططا لما يجب أن تكون عليه الدولة على ضوء المعطيات الجغرافية. ومن هذا فالجيو-سياسة هي إمتداد وتطور لفكرة الجغرافيا السياسية. حيث يعني المصطلح Geo الأرض/ الجغرافيا، و Politic تعني السياسة، أي "جغرافيا الأرض" وهي دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة في مقابل مسعى السياسة للإستفادة من هذه الميزات وفق منظور مستقبلي.[2]

---

[1] Fiveable Content Team, **Global Influence,** Fiveable, August 2025, Link: http://fiveable.me/key-terms/ap-world/global-influence

[2] درويش عبد المجيد، **جيوسياسية العلاقات الدولية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د س ن، ص ص 12-13.

ج. التعريفات العلمية للجيو–سياسة:

يعتبر العالم السويدي Rudoulf Kjellen أول من استخدم مصطلح الجيو–سياسة، حيث عرفها على أنها "العلم الذي يعنى بدراسة الدولة على اعتبارها جهاز جغرافي وظاهرة مكانية، فالجيو–سياسة علم الدولة باعتبارها: بلد، إقليم؛ منطقة؛ أو في شكلها الأكثر تعبيرا وهي الإمبراطورية.[1]

أما "مول" فيعرفها على أنها: "تهتم بدراسة الدولة من الوجهة السياسية لكنها لا تنظر إلى الدولة كمفهوم ستاتيكي بل ككائن حي ديناميكي، فالجيوبولتيك تدرس الدولة وعلاقتها بالبيئة لا عناصر المساحة والمشاكل المرتبطة به".

وفي دائرة المعارف البريطانية فيرد مفاد الجيو–سياسة على أنها: استخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ، بمعنى انها تقتصر على القوى الكبرى ذات القدرة السياسية على إنماء سطوتها دون غيرها من الدول.[2]

أما باسكال لورو Pascal Lourot فيقول أن الجيو–سياسة هي "منهج ذو خصوصية معينة، يحدد ويشخص ويحلل الظواهر ذات الطبيعة الصراعية والإستراتيجيات الهجومية والدفاعية الهادفة إلى الحصول على إقليم (فضاء جغرافي)، وهذا تحت الرؤية الثلاثية لتأثيرات الوسط الجغرافي كوحدة فيزيائية وبشرية، إضافة إلى الدوافع السياسية لقادة الصراع وأخيرا الإتجاهات المختلفة".[3]

وعليه وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الجيو–سياسة هي: دراسة حالات الصراع التنافسي للسلطات وتفوذها على إقليم معين.

---

[1] ناصر بوعلام، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر (2001–2022)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات دولية، جامعة الجزائر3، ماي 2022، ص25.

[2] نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، **مابين الجيوبولتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص437.

[3] رضوان بوهديل، **الجيوسياسة (الجيوبولتيك) من الفكر إلى الأداة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الثاني، جويلية 2026، ص 237.

ثالثا. تعريف النفوذ الجيو–سياسي:

يرتبط النفوذ الجيو–سياسي بقدرة الدولة أو الفاعل الدولي على توظيف موقعه الجغرافي وإمكاناته الإستراتيجية وأدوات قوته المختلفة من أجل التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين لتحقيق أهدافه ومصالحه القومية.

وقد ظهر الأساس النظري للجيو–سياسية من خلال أعمال عدد من المنظرين الكلاسيكيين من أبرزهم الجغرافي البريطاني Halford Mackinder الذي طرح نظرية "قلب العالم Heartland" عام 1904 معتبرا أن السيطرة على قلب أوراسيا يعطي الأساس التي تبنى عليه الهيمنة العالمية وأن القوة التي تحكم في هذه المنطقة ستنافس القوة البحرية أو تتغلب عليها.[1]

كما أسهم Nickolas Spykman في تطوير نظرية "حافة الأرض Rimland" أو الهلال الداخلي مؤكدا أن السيطرة عليه تمكن من السيطرة على الجزيرة العالمية ومن ثم السيطرة على العالم.[2]

وعلى ضوء هذه الأطروحات يمكن تعريف النفوذ الجيو–سياسي على أنه : القدرة التي تمتلكها الدولة أو الفاعل الدولي على توظيف العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والموقع الإستراتيجي وأدوات القوة الإقتصادية والعسكرية والإعلامية للتأثير في التفاعلات الدولية بما يخدم مصالحها الأمنية والإستراتيجية. ويرتبط هذا النفوذ بتطور مفهوم الجيوبولتيك من التركيز الكلاسيكي على السيطرة الإقليمية إلى مقاربة أوسع تشمل أدوات القوة الناعمة، المعلوماتية والهجينة والحروب بالوكالة.[3]

---

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مصر:مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافة، 2014، ص62.

[2] يحيى بوزيدي، **محاضرات في الجغرافيا السياسية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2021، ص ص 20–21 .

[3] Omelchenko, et al, **The nature and characteristics of the evolution of the phenomenon of geopolitics**, Amazonia Investiga, vol 11, Issue 51, February 12, 2022, p 145.

الفرع الثاني : ممارسة النفوذ الجيو–سياسي.

إن ممارسة الدولة للنفوذ الجيو–سياسي في محيطها الإقليمي أو الدولي لا يكون بالضرورة من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية الخشنة، بل هناك وسائل أخرى عديدة تمكن الدولة من تحقيق نفوذها الجيو–سياسي وهي:

1) أدوات القوة الصلبة العسكرية:

لاتزال القوة العسكرية أداة مركزية لكن استخدامها تغير من الحرب المباشرة إلى الحرب بالوكالة والحروب الهجينة والتحالفات غير المتكافئة، والتي تمنح الدولة نفوذا مع تقليل التكلفة والمخاطرة الإقتصادية والعسكرية، فقد كلفت التدخلات العسكرية المباشرة الدولة المُتدخلة أضرارا كبيرة عليها. هذا وقد برزت الحرب بالوكالة كأداة تمكن القوى الكبرى والإقليمية من تحقيق أهدافها عبر فاعليين محليين (دولا أو حركات مسلحة) مع خفض الكلفة البشرية والسياسية، وقد يتم تحويل الوكلاء إلى قوى معددة الوظائف تستخدم سياسيا وإقتصاديا وعسكريا حتى في أوقات السلم.[1]

2) الأدوات الإقتصادية:

يمارس النفوذ الجيو–سياسي اليوم بشكل متزايد عبر أدوات إقتصادية متنوعة، من الإتفاقيات التجارية والإستثمارات الإستراتيجية إلى العقوبات والضغط المالي، بحيث تستخدم هذه الوسائل لتشكيل سلوك الدول الأخرى وخياراتها السياسية دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية في إطار مايعرف بالجيواقتصاد.

3) الأدوات السياسية و الدبلوماسية:

النفوذ الجيو–سياسي يتطلب تحويل الموارد المادية (عسكرية واقتصادية) إلى قبول وشرعية عن طريق توظيف الدبلوماسية، وهنا تبرز قدرة الفاعلين في النظام الدولي وعلى رأسهم الدول على توجيه

[1] Zoran Ivanov, **changing the character of proxy warfare and its consequences for geopolitical relationships**, Poland: Security & Defence, 26 November 2020, p p 42-43.

مواقف وسلوك الأطراف الأخرى في القضايا الداخلية والخارجية من خلال التفاوض واستخدام قنوات الإتصال الرسمية وغير الرسمية، مع الإعتماد على مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة. وهذا ما يجعل منه أحد الوسائل الأساسية التي تمكن الدولة إن استطاعت توظيفه من ممارسة نفوذها الجيو–سياسي.[1]

4) الأدوات الثقافية والإعلامية:

النفوذ الثقافي والإعلامي يمثل اليوم أحد أهم أبعاد ممارسة النفوذ الجيو–سياسي، حيث انتقلت المنافسة بين الدول من السيطرة على الأرض والموارد إلى السيطرة على المعاني والصور والقصص. فمع تشبع المجال المعلوماتي أصبحت السيطرة على المعاني والسرديات جزءا محوريا من النفوذ الجيو–سياسي، فمثلا الدول الكبرى تمتلك شبكات إعلامية دولية ليس فقط لنقل الأخبار بل لترويج قيمها وثقافتها... ولخوض منافسة إعلامية تعكس التوترات الجيو–سياسية بين القوى الكبرى، وهنا يصبح الإعلام أداة لإظهار القوة عبر الحضور الكثيف والتقني المتقدم والقدرة على فرض الأجندة الإخبارية هذا من جهة ومن جهة أخرى ناقل نفوذ في آن واحد وذلك عبر تشكيل إدراك الجمهور العالمي والترويج لقيم النموذج السياسي والإقتصادي للدولة.[2]

كما تستخدم الدول الكبرى الدبلوماسية الثقافية من خلال ترويج هويتها وثقافتها عبر الفن، التعليم، التبادل الأكاديمي، والمساعدات الإنسانية ضمن استراتيجية متكمالة لتعزيز نفوذها الجيو–سياسي.

وفي السياق المعاصر أصبح النفوذ الجيو–سياسي أكثر تعقيدا إذ لم يعد مرتبطا فقط بالجغرافيا الصلبة، بل إمتد إلى الفضاء السيبراني وسلاسل الإمداد العالمية والتحكم في التكنولوجيا والبيانات.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر:

Tetyana Kadlubovych, **Category of Political Influence in International Relations**, Modern scientific journal, 2023.

[2] Lamia Ikhlf, **Media: A Victor of Political Influence or a Demonstration of Power?** Elwahat Journal for Research and Studies, vol 17, issue 2, 2024, p p 327-328.

المطلب الثاني : دور الفاعلين غير الدوليين في السياسة الدولية المعاصرة.

لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في في العلاقات الدولية بل ظهرت إلى جانبها فواعل أخرى لا تقل أهمية عن الدولة نفسها، إذ تمكنوا من الإستحواذ على مكانة مميزة في البيئة الدولية وأخذ تأثيرهم يزداد بوتيرة تصاعدية، لذلك إرتأينا أولا إلى تعريف الفاعلين غير الدوليين في الفرع الأول، ثم نعرج إلى دورهم في السياسة الدولية المعاصرة في الفرع الثاني.

الفرع الأول : تعريف الفاعلين غير الدوليين.

يعرف الفاعلين غير الدوليين Non-State Actors على أنهم "كل أولائك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذي يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود، والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول بل إن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية".[1]

كما يعرفها Brayan Hoking و Baryan Smith بأنهم " جماعة أو منظمة تتمتع بالإستقلال أو بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها أو لتمثيل أتباعها أو المؤيدين لها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق اتجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها".

وقد اتخذ Peter Wiletts بديلا عن تعبير "الفواعل من غير الدول" واستعمل كلمة الفواعل المتخطية للحدود القومية Transnational Actors ، وذلك بحسبه أن المصطلح الأول يعكس طغيان الدولة، ويعرفها بأنها " أي طرف فاعل باستثناء الحكومات"، ويقسمها إلى شرعية وأخرى غير شرعية، ويحصي في الأولى مختلف المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات المتخطية للحدود، وأما في الصنف الثاني فيحصي رجال العصابات وحركات التحرر وشبكات الإجرام".[2]

---

[1] فريد رمزانية، آسية عرعار، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 40.

[2] شهرزاد أدمام، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، سياسات عربية، العدد8 ،2014، ص 70.

الفرع الثاني: دور الفاعلين غير الدوليين في السياسة الدولية المعاصرة.

أصبحت الفواعل غير الدولية أحد العناصر البنيوية المؤثرة في تشكيل السياسات الدولية، ولم يعد احتكار الدولة لصناعة القرار الخارجي قائما كما كان في النموذج الكلاسيكي الواقعي. ويتجلى دور هذه الفواعل في عدة مستويات متداخلة:

1) المنظمات الدولية الحكومية وتأثيرها في صناعة القرار الدولي:

إذ إن المنظمات الدواية لها دور أساسي في ديناميكية التفاعلات الدولية بوصفها ناقلا للقيم (مثل حقوق الإنسان، السلام...) ولقواعد السلوك الدولي من المجتمع الدولي إلى الدول، فمثلا يؤثر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السياسات الإقتصادية من خلال برامج الإصلاح الهيكلي وشروط التمويل، مايجعل قراراتهما ذات انعكاس مباشر على السيادة الإقتصادية للدول.

2) المنظمات غير الحكومية وتأثيرها في القيم والمعايير:

تعد المنظمات غير الحكومية من أبرز الفاعلين غير الدوليين في السياسة العالمية المعاصرة، إذ تؤثر في تشكيل القيم والمعايير الدولية عبر آليات التوعية والحشد والضغط على الرأي العالمي، فهي تسلط الضوء على قضايا العدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية بما يسهم في خلق ضغط أخلاقي وسياسي على الحكومات وصناع القرار. كما تشارك في المنتديات الدولية وتقدم تقارير وتوصيات تسعى من خلالها إلى التأثير في صياغة القرارات الدولية، إضافة إلى أنها تضطلع بدور رقابي من خلال رصد الإنتهاكات وتحليل التطورات السياسية مما يعزز حضورها في النقاشات الدولية.[1]

3) الشركات متعددة الجنسيات ودورها في إعادة تشكيل الإقتصاد السياسي الدولي:

[1] فواز العابد، **تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة–منظمة العفو الدولية نموذجا–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2023، ص ص 117–118 .

فهي تعتبر فاعلا رئيسيا في رسم ملامح الإقتصاد العالمي من خلال ما تمتلكه من الأصول السائلة والإحتياطات المالية الدولية يمكنها التأثير على السياسة النقدية والإقتصاد النقدي العالمي. فمثلا إذا أرادت هذه الشركات بتحويل بعض من أصولها من دولة لأخرى فمن شأن هذا القرار أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية.[1]

وفي مجال الطاقة، تؤثر الشركات الكبرى في رسم سياسات الأمن الطاقوي والتحالفات الإستراتيجية، كما يمكنها الضغط لإبرام اتفاقيات تجارية أو الإستثمار في مناطق النزاع، مما يجعلها فاعلا جيو اقتصاديا مباشرا.

4) الفواعل الرقمية والإعلامية:

أفرز التحول الرقمي بنية جديدة للقوة في النظام الدولي قوامها التحكم في تدفقات المعلومات والبيانات والخوارزميات، إذ لم تعد الدولة الفاعل الأوحد في المجال الاتصالي، بل برزت فواعل رقمية وإعلامية عابرة للحدود تمتلك قدرة هائلة على التأثير في الرأي العام، وصياغة الأجندة الدولية، وإعادة تشكيل موازين النفوذ.[2] فمثلا المنصات الرقمية الكبرى مثل Meta، Google ، X تتحكم في الخوارزميات، إذ تحدد ما يرى وما يجب حجبه ما يمنحها سلطة غير مباشرة على تشكيل النقاشات السياسية داخليا وخارجيا.

5) الفواعل المسلحة غير الرسمية وتأثيرها الأمني:

تؤثر الجماعات المسلحة غير الدولية والتي تشمل المنظمات الإرهابية، شبكات المرتزقة، عصابات الإتجار غير المشروع بالأسلحة، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حركات التمرد، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في معادلات الأمن الإقليمي والدولي، حيث يمكنها تغيير توازنات القوة

---

[1] طلال لموش، سامي بخوش، **نحو مقاربة تظمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، سبتمبر 2015، ص 210.

[2] سيف نصرت توفيق الهرمزي، **الفاعل الرقمي ودوره في تعزيز الهيمنة الدولية... من يملكه يسيطر على العالم**، المركز الديمقراطي العربي، 2015، متوفر على الرابط : http://democraticac.de/ ?p=17339

داخل مناطق النزاع وإمكانية التأثير الفوقي والعلوي، وذلك إنطلاقا من التحرك دون مراعاة فكرة الحدود التقليدية بين الدول من جهة واستغلال مفرزات المجتمع العالمي من جهة أخرى (الجماعات الإرهابية التي استهدفت منشأة الغاز بـ تيقنتورين في الجنوب الجزائري، وهي جماعة هجينة مشكلة من عدة جنسيات) وفشل بعض الدول في مواجهتها.[1]

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة غير مباشرة للنفوذ الجيو–سياسي للدول.

تعد الشركات العسكرية الخاصة إحدى أبرز أدوات القوة الذكية للدول فهي تشكل أداة غير مباشرة وفعالة لبسط النفوذ الجيو–سياسي للدولة؛ وتأمين مصالحها الحيوية بعيدا عن الأطر التقليدية للتدخل العسكري المباشر، حيث تسمح لها بالتحرك عسكريا وأمنيا خارج الأطر الرسمية. وتتجلى أبعاد هذا النفوذ من خلال الآليات لتالية:

- **أداة مكملة للسياسة الخارجية والأمنية:**

إذ ينظر إلى الشركات العسكرية الخاصة في إطار الواقعية الجديدة كأداة جديدة تضاف إلى الدبلوماسية والقوة العسكرية لحماية وتعزيز المصالح الجيو–سياسية دون نشر الجيش النظامي رسميا.

- **التوسع في آلية الإنكار المعقول (Plausible Deniability):**

إذ توظف الدول الشركات العسكرية الخاصة كأداة "للإنكار المعقول" للتهرب من المسؤولية القانونية والسياسية الدولية عن الأعمال العدائية التي قد ترتكبها هذه الشركات في مناطق النزاع، إذ تتيح هذه الشركات تنفيذ عمليات عسكرية غير معلنة في الخارج؛ وتقليل الخسائر المادية والبشرية للجيش الرسمي مما يقلل الضغط الداخلي على الحكومات ويسمح لها بالإستمرار في استنزاف الخصم جيو–سياسيا دون خسارة القاعدة الشعبية.[2]

[1] شهرزاد أدامام، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[2] Anna Borshcheveskaya, **Russia Privet Military Companies: Continuity and Evolution of the Model**, America: Foreign Policy Research institute**,** December 2019, p 06.

كما يمكن للدولة من خلال العمل الميداني للشركات العسكرية الخاصة في دعم طرف في الحرب الأهلية أو نزاع داخلي بآلاف المتعاقدين مع إمكانية إنكار جندي واحد على أرض الميدان مما يجنبها التصعيد الدبلوماسي وغيره.

- **التمدد في مناطق الفراغ الأمني وربط النفوذ الأمني بالمصالح الإقتصادية:**

إذ تتيح الشركات العسكرية الخاصة للدول التغلغل في البيئات الهشة التي تعاني ضعفا مؤسسيا، فمثلا – وبدون تفصيل– سعت روسيا من خلال شركة فاغنر إلى تحقيق هذا الهدف بشكل منهجي من خلال استغلال فراغات السلطة في الدول غير المستقرة سياسيا وأمنيا والإستفادة من المشاعر المعادية للغرب لتقديم خدمات عسكرية متعددة، وفي مقابل خدماتها تقوم الحكومة بمنح امتيازات لاستخراج الموارد لصالحها الإقتصادي والحصول على موارد عالية القيمة.

- **أداة تتضمن استراتيجيات الحرب الهجينة:**

أصبحت الشركات العسكرية الخاصة جزءا من استراتيجيات الحرب الهجينة، والتي تعتمد على التوظيف الكامل للوسائل العسكرية وغير العسكرية للدول لتحقيق أهدافها السياسية بأقل تكلفة وتجنب الصدام المباشر ومنع التصعيد. وفي هذا السياق تتحول هذه الكيانات العسكرية الخاصة إلى أداة لإعادة تشكيل موازين القوى داخل الدولة المضيفة عبر تدخل محدود، مرن، ومنخفض الكلفة سياسيا.

خاتمة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن الشركات العسكرية الخاصة لم تعد مجرد ظاهرة هامشية في النظام الدولي، فقد عكست بوضوح التحولات العميقة التي مست بنية القوة وأدوات ممارستها في العلاقات الدولية المعاصرة. فقد أفضت التحولات التي عرفتها البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تعقيد في طبيعة النزاعات وتراجع قدرة الدولة على احتكار المجال الأمني في ظل خصخصة هذا الأخير إلى بروز فاعليين جدد قادرين على أداء وظائف عسكرية وأمنية تتجاوز الإطار التقليدي للدولة الوطنية.

كما خلص هذا الفصل إلى أن النفوذ الجيو–سياسي لم يعد يمارس حصريا عبر الوسائل الصلبة المباشرة، بل أصبح يعتمد بدرجة متزايدة على أدوات غير مباشرة منخفضة الكلفة وعالية العوائد من بينها الشركات العسكرية الخاصة، التي تتيح للدول إمكانية توسيع مجال تأثيرها مع تقليص الكلفة العسكرية والسياسية للتدخل المباشر.

وعلية فإن الإطار المفاهيمي التي تم تناوله في هذا الفصل يوفر الأساس الضروري لفهم التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة كأداة لإعادة انتاج النفوذ باعتبارها أداة جيو–سياسية ضمن استراتيجية أوسع لإعادة انتاج النفوذ الروسي في مناطق النزاع والفراغ الأمني وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل التالي.

الفصل الثاني:

الشركات العسكرية الخاصة كأداة لإعادة انتاج

النفوذ الجيو-سياسي الروسي.

تسعى روسيا منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي إلى إعادة بناء مكانتها في النظام الدولي من خلال تبني مقاربات أكثر مرونة في سياستها الخارجية، تقوم على توظيف أدوات متعددة تجمع بين القوة الصلبة والوسائل غير الرسمية، وقد برزت الشركات العسكرية الخاصة ضمن هذه الأدوات باعتبارها إحدى الآليات التي تسمح للدول بتعزيز نفوذها في مناطق الأزمات دون الإنخراط المباشر في العمليات العسكرية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل التحول الذي عرفته أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية، مع التركيز على الدور الذي تؤديه الشركات العسكرية الخاصة في الاستراتيجية الجيو–سياسية الروسية، وذلك من خلال دراسة تحول أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية، ثم تحليل منطق توظيف هذه الكيانات في التمدد الجيو–سياسي الروسي.

المبحث الأول: تحول أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية من القوة الصلبة إلى التدخل غير الرسمي.

عرفت أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية تحولا نوعيا إذ أنه لم يعد مقتصرا فقط على الوسائل التقليدية المعروفة، بل اتجه نحو تبني أدوات غير رسمية تتسم بالمرونة، وهو ما سنعالجه في هذا المبحث في تحليل هذا التحول من خلال إبراز إعادة تعريف مفهوم النفوذ وتحديد موقع الشركات العسكرية الخاصة ضمنه.

المطلب الأول: إعادة تعريف مفهوم النفوذ في السياسة الخارجية الروسية في سياق مابعد الحرب الباردة.

شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولات عميقة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي سنة1991، حيث وجدت روسيا نفسها أمام واقع دولي جديد اتسم بتراجع مكانتها الاستراتيجية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وقد دفع هذا الوضع صناع القرار في موسكو إلى إعادة التفكير في أدوات النفوذ التي يمكن من خلالها استرجاع مكانتها كقوة قطبية مؤثرة.

وفي ظل القيود الاقتصادية والعسكرية التي واجهتها روسيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بات من الضروري البحث عن آليات أخرى بديلة للتأثير في التفاعلات الدولية دون الإعتماد الحصري على القوة العسكرية النظامية، وذلك نحو توظيف أدوات غير تقليدية، حيث برز توجه استراتيجي جديد تمثل في "الحرب الهجينة" والاستعانة بـ "الوكلاء شبه الحكوميين الروس" الذين أضحوا ركيزة أساسية في العقيدة الأمنية والسياسية الروسية المعاصرة.[1]

وفي نفس السياق، فقد انعكست التحولات السياسية التي أعقبت الإنهيار السوفياتي ونشوء جمهورية روسيا كوريث للإتحاد السوفياتي سلبا على فاعلية الجيش الروسي، وفي محاولة من القيادة

[1] Emmet Foley, Christian *Kaunert*, **Russian Privet Military and Ukraine: Hybrid Surrogate Warfare and Russian State Policy by Others Means,** Central European Journal of International and Security Studies, Vol.16, Iss.3 ,2022, p174.

الروسية للإلتحاق بالركب الغربي وإعادة تفعيل نفوذها خارجيا وحتى في المناطق التي خسرتها عملت على "خصخصة العمل العسكري" في محاولة لفرض نفسها على الساحة الدولية كقوة عظمى من جديد.[1]

وقد شكلت هذه العملية أي–خصخصة العمل العسكري– أهمية بالغة للنفوذ الخارجي الروسي لتحقيق مصالحها، حتى أن البعض بعض الباحثين قد وصفها باليد السوداء أو الخفية التي لا تستغني عنها روسيا لقدرتها على توفير المصادر المهمة لها.[2]

ومع وصول–فلاديمير بوتين– إلى السلطة عام 2002 صاغ نهجا جديدا في سياسة روسيا الخارجية يتوائم مع تعقيدات البيئة الأمنية التي يشهدها النظام الدولي، والتي تهدف إلى إستعادة روسيا لمكانتها الدولية وتعزيز حضورها في القضايا الإقليمية والدولية، وعرف هذا النهج بـ "عقيدة غيراسيموف"*

تعتمد هذه الإستراتيجية على تشغيل منظومة أوسع من الفاعلين غير الرسميين الذين يعرفون في الأدبيات الأمنية بالقوات الناعمة، والتي تشمل شبكة واسعة من الفاعليين السياسيين والإعلاميين والاقتصاديين والأكاديميين ومراكز البحث الذين يتم الإستعانة بهم وتوظيفهم بصورة غير مباشرة للتأثير في البيئة السياسية والإجتماعية للدول المستهدفة. كما يستعين هذا النمط من النفوذ على

---

[1] فادية فضة، **تشريع التجنيد في روسيا استخدام المرتزقة وخصخصة العمل العسكري**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أفريل 2017، ص 05 .

[2] حميدة نعيمة صالحي، غدير عبد الرسول شواي، **دور مجموعة فاغنر في تزايد النفوذ الروسي في القارة الإفريقية –النيجر نموذجا–**، مجلة الإمام كاظم، المجلد 9، العدد الثاني، جوان 2025، ص 114.

* هي استراتيجية روسية جديدة نسبة إلى رئيس الأركان العامة الروسي –فاليري غيراسيموف–، والذي نشر مقالا سنة 2013 في مجلة عسكرية روسية حدد فيه ما اعتبره قواعد الحرب الجديدة والإتجاه الذي يجب أن تتخذه السياسة العسكرية الروسية للبقاء في الصدارة خلال العقود القادمة، وتعرف هذه المقالة باسم –عقيدة غيراسيموف– وهي بمثابة المخطط الأساسي للفلسفة المعاصرة للحرب الهجينة الروسية والتي تمزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهداف جيوسياسية دون خوض حرب مباشرة مع العدو. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Alexander Gilles, **Valery Gerasimov's doctrine: from Soviet armor officer to strategic mastermind?** Germany**:** Universitat Potsdam, September 2020.

آليات متعددة أخرى مثل نشر المعلومات والتأثير الإعلامي وبناء شبكة من المتعاطفين أو ما يطلق عليهم بالوكلاء أو العملاء غير المباشرين، بما يسمح بتوجيه الرأي العام والتأثير في عملية صنع القرار داخل الدول المعنية وهي أحد أبرز القوة الناعمة التي تستخدم لمصالح روسيا الخارجية.[1]

هذا وقد أولت القيادة الروسية العليا اهتماما متزايدا للحرب النفسية لتقويض معنويات الخصم والحرب الإلكترونية والسيبرانية باعتبارها أدوات تلعب دورا حاسما في تحقيق الأهداف الجيو–سياسية، وذلك من خلال استهداف البنى التحتية المعلوماتية وشبكة الإتصالات والتي تكون موجهة ضد دولة لتعطيل أنظمة بياناتها أو التلاعب بها و التخريب والدعاية والتجسس...، وقد برز هذا بوضوح في الحرب الروسية الأوكرانية الحالية حيث استخدمت القوات غير النظامية وأساليب الحرب الإلكترونية المختلفة لتعطيل الطائرات المسيرة والطيران من الجانب الروسي، وقد تم توجيه اتهامات ضد روسيا باستخدام الحرب الإلكترونية وتعطيل أنظمة الملاحة في أوروربا.[2]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن حصر أدوات النفوذ الجديدة في إستراتيجية روسيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة في مجموعة من النقاط التالية:

- الإنتقال من التدمير المباشر إلى الضغط والتأثير.
- الإنتقال من حرب الأسلحة إلى حرب التكنولوجيا.
- الإنتقال من ساحة المعركة التقليدية إلى الترهيب والحرب النفسية.
- الإنتقال من الحروب السطحية إلى حروب الفضاء الإلكتروني واسع النقاط.
- الإنتقال من الإبادة الكاملة للعدو إلى التفكيك الداخلي.[3]

[1] Daivis Petraities, **The Russian Concept of New Generation or Non-linear Warfare,** Journal on Baltic Security, 2024, p 92**.**

[2] Daivis Petraities, **op. Cit**, p 96.

[3] معيزي ليندة، هقاني أيوب، **الحرب الهجينة في الإستراتيجية العسكرية الروسية "الحرب على أوكرانيا نموذجا"**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد(06)، العدد(02)، 2022، ص 427.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مجموعة فاغنر ضمن التحول نحو التدخل غير الرسمي الروسي.

ارتبط ظهور مجموعة فاغنر بتحولات شهدها المجال الأمني الروسي خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة، لاسيما مع تنامي الاعتماد على التشكيلات شبه العسكرية غير الرسمية في البيئات الخارجية المضطربة. وكانت البدايات الأولى لهذا المسار مع تجربة "الفيلق السلافي" Slovanic Corps سنة 2013، وهي تشكيل ضم مقاتلين روسا سابقين تم إرسالهم إلى سوريا لاستعادة السيطرة على البنية التحتية للنفط والغاز التي استولى عليها تنظيم داعش بطلب من الحكومة السورية آنذاك قبل أن يتفكك هذا الفيلق سريعا بسبب اخفاقاته الميدانية [1]. ورغم أن هذه التجربة لم تستمر طويلا بوصفها كيانا مستقلا إلا أنها شكلت النواة الأولى التي ستتطور لاحقا إلى بنية تنظيمية تعرف باسم مجموعة فاغنر.

ويرتبط اسم مجموعة فاغنر بـ "ديميتري أوتكين" الضابط السابق في الإستخبارات العسكرية الروسية، الذي ينسب إليه الإشراف الأول على الجانب العسكري والتنظيمي، فقد قام بتأسيس شركة فاغنر عام 2014 على اسم الموسيقار الألماني (ريتشارد فاغنر) الذي يحب موسيقاه، في حين ارتبط تمويلها ودعمها اللوجستي برجال أعمال روس مقربين من السلطة وعلى رأسهم "يفغيني بريغوجين" الذي اشتهر بلقب "طباخ بوتين" [2]. وقد أسهم هذا التداخل بين العناصر العسكرية السابقة والدعم غير المباشر في منح فاغنر طابعا خاصا يميزها عن غيرها من الشركات العسكرية الخاصة، إذ ظهرت ككيان غامض التنظيم يتطور في هامش العلاقة بين الدولة الروسية والفاعليين شبه

[1] András Ràcz, **Band of Brothers: The Wagner Group and the Russian State**, Center for Strategic & international Studies, published: September 21, 2020, link: https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/band-brothers-wagner-group-and-russian-state

[2] جاد المولى حامد اواهيم الدغيلي، **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في السياسة الدولية خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة (شركة فاغنر الروسية الخاصة نموذجا)**، مجلة دلالات، العدد:12، مارس 2025، ص ص 12-13.

الرسميين، فهذه الضبابية التي تحيط بالمجموعة تتيح لروسيا الإنكار بأنها لا تضطلع بأي دور روسي في بؤر الحروب والصراع. [1]

وقد ظهر اسم مجموعة فاغنر بصورة أوضح بالمشهد العام مع اندلاع الأزمة الأوكرانية سنة 2014، حيث شاركت عناصرها في القتال إلى جانب القوات الروسية بشرق أوكرانيا في منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم في وقت كان فيه الكريملين بحاجة لخوض الحرب هناك بشكل سري من أجل تخفيف الضغوط الدولية ضده. وقد أتاحت هذه المرحلة للمجموعة اكتساب خبرة ميدانية وتنظيمية واسعة، كما ساهمت في توسيع شبكات التجنيد والدعم المرتبطة بها. [2]

ومع التدخل الروسي في سوريا سنة 2015 شهدت المجموعة توسعا كبيرا في نشاطها، حيث لم تعد تقتصر على العمليات القتالية المحدودة، بل أصبحت تضطلع بمهام أكثر تعقيدا شملت حماية المنشآت الحيوية، وتأمين المصالح الحيوية المرتبطة بقطاع الطاقة، مستفيدة في ذلك من شبكات الدعم اللوجستي والبنية العسكرية الروسية الموجودة في سوريا. [3]

ومع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، توسع نشاط مجموعة فاغنر نحو القارة الإفريقية، حيث ظهرت في ليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى والسودان، ضمن سياقات اتسمت بالهشاشة الأمنية والإنقسام السياسي. وقد رافق هذا التوسع انتقال فاغنر من مجرد تشكيل شبه عسكري محدود

[1] شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، **تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا**، جامعة خنشلة: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 09، العدد: 02، 2022، ص 969.

[2] Nate Reynolds, **Putin's Not-So-Secret Mercenaries: Patronage, Geopolitics, and the Wagner Group**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, July 8, 2019, link: https://www.ponarseurasia.org/into-africa-prigozhin-wagner-and-the-russian-military

[3] Nate Reynolds, **Ibid**.

إلى شبكة معقدة تجمع بين الوظيفة العسكريةوالإمتداد الخارجي، الأمر الذي جعلها أحد أبرز مظاهر تطور التدخل الروسي غير الرسمي.

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية في الإستراتيجية الجيو–سياسية الروسية.

بالنظر إلى أن روسيا تعد الوريثة الجيو–سياسية للإتحاد السوفياتي، فقد واجهت بعد تفككه سنة 1991 تراجعا كبيرا في في مجالها الجغرافي ونفوذها الدولي، حيث فقدت ما يقرب خمسة ملايين كيلومتر مربع من مساحتها الجغرافية التي كانت خاضعة للسيطرة السوفياتية، هذه الخسارة جعلت صانعي القرار في الكريملين يعيدون حساباتهم في تقييم السياسة الخارجية والبحث عن أدوات بديلة تتميز بالمرونة العملياتية وتقليل التكلفة السياسية والعسكرية لاسترجاع نفوذهم الجيو–سياسي وتوسيعه في مناطق حيوية خارج المجال الجغرافي المباشر لروسيا.

وفي هذا السياق، برزت الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية مهمة في الإستراتيجية الجيو–سياسية الروسية حيث تسمح لموسكو بالتدخل غير المباشر في مناطق النزاع وتحقيق أهدافها الإستراتيجية دون الإنخراط العسكري الرسمي المباشر.

وعلى الرغم من أن الشركات العسكرية الخاصة "غير دستورية" (من الناحية الفنية) وفق نص المادة 359 من قانون العقوبات الروسي لعام 1996، فإن موسكو تلجأ عمليا إلى استخدام هذه الشركات بشكل واسع مستفيدة من الغموض القانوني الذي يكتنفها ويرجع ذلك إلى:

أولا – روسيا كدولة عقلانية:

يندرج لجوء روسيا إلى استخدام الشركات العسكرية الخاصة ضمن منطق الدولة العقلانية في العلاقات الدولية، والذي يفترض أن الدول تسعى إلى تعظيم مصالحها الإستراتيجية مع تقليل التكاليف والمخاطر المحتملة.

وفي هذا الإطار ترى الباحثة "كيمبرلي مارتن" أن لجوء روسيا إلى توظيف هذه الكيانات يندرج ضمن نمط تاريخي في استخدام القوى شبه العسكرية، وهو نمط جديد يجد جذوره في تقاليد تاريخية مثل دور القوزاق في خدمة الدولة الروسية، كما تشير إلى أن روسيا كدولة عقلانية تميل إلى استخدام هذه الشركات في العمليات الخارجية لتحقيق أهداف أمنية واستراتيجية مع تقليل التكلفة السياسية الداخلية المرتبطة بالخسائر البشرية، من خلال الاعتماد على متعاقدين عسكريين بدل القوات النظامية، الأمر الذي يخفف من حدة الضغوط الداخلية وردود الفعل الشعبية اتجاه التدخلات الخارجية.[1]

وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه الباحث "محمد حافظ" بأن استخدام روسيا للشركات العسكرية الخاصة وخدمة هذه الأخيرة لها في دعم حكومات الدول الحليفة ضد الإنتفاضات، والثورات، وحماية المنشآت والمصالح الحيوية في الخارج، وكذا تنفيذ وتأمين العمليات اللوجستية الخارجية لتوريد ونقل وتوزيع المواد الخام الأساسية وغيرها يشكل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لموسكو لتحقيق أهداف مهمة في سياستها الخارجية دون الحاجة للإنخراط رسميا في صراع.[2] فمن جهة، يجنب هذا خطر الغضب الشعبي إزاء خسائر القوات الروسية في الخارج كما حدث خلال الاحتلال الروسي لأفغانستان، ومن جهة أخرى يسهم أيضا في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية والعمل على بناء نظام متعدد الأقطاب.

وقد تجسد هذا التوجه بشكل واضح في نشاط عدد من الشركات العسكرية الخاصة المرتبطة بروسيا في مناطق متعددة، لا سيما في إفريقيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، إذ لجأت موسكو إلى توظيف هذه الكيانات لتنفيذ عمليات تنطوي على مخاطر سياسية وعسكرية مرتفعة يصعب الاضطلاع بها من قبل القوات النظامية بشكل مباشر.

[1] Kimberly Marten, **Russian use of semi-state security forces: the case of Wagner Groupe,** Post-Soviet Affaires, vol 35, No 3,181-204, 2019, p 186.

[2] Mohamed Hafez, **The spread of Russia's privet military,** edition of Al-Ahram Weekly, Tuesday 7 Mars 2023, accessed: Monday 16 March 2026. Link: http://english.ahram.org.eg/News/491299.aspx

ويتجلى توظيف الشركات العسكرية الخاصة الروسية بوضوح في الحالة الأوكرانية، حيث اعتمدت موسكو على هذه الكيانات على غرار مجموعة فاغنر، وفيلقENOT، وشركة RSB كأدوات غير رسمية لتنفيذ عملياتها في شرق أوكرانيا بما يسمح بتقليص الحضور العسكري النظامي والحد من الخسائر البشرية المعلنة.

وفي مقابلة أجريت عام 2019 أكد الجنرال "فاسيل هريتساك" رئيس جهاز الأمن الأوكراني آنذاك، أن المخابرات الأوكرانية تمتلك أدلة قاطعة على تورط عناصر تابعة لجموعة فاغنر في تنفيذ عمليات تخريبية داخل الأراضي الأوكرانية، شملت استهداف مستودعات الذخيرة وتهريب السكان المحليين، وهو ما يعكس الطبيعة غير التقليدية لهذه الفواعل ودورها في إدارة النزاعات منخفضة الحدة.[1]

وفي حين يغلب الطابع الأمني– العسكري في الحالة الأوكرانية، يتخذ بعدا أكثر تركيبا في الحالة السورية، فقد اضطلعت هذه الشركات وعلى رأسها مجموعة فاغنر منذ دخولها الأراضي السورية سنة 2015 بأدوار متعددة شملت المشاركة في العمليات القتالية، تأمين الحقول النفطية وتدريب القوات المحلية وهو ما أتاح لموسكو تعزيز حضورها الميداني دون الإنخراط المباشر لقواتها النظامية، كما وفّرت هذه الكيانات للكرملين ما يعرف بالحيز العملياتي المرن (operational latitude)، والذي يسمح لها التحرك بفاعلية في بيئة معقدة مثل سوريا مع تقليل المخاطر المحتملة[2] سواءا السياسية والعسكرية الناتجة عن التدخل المباشر، وهو ما يشكل لها ضامنا رئيسيا في الحفاظ على الموارد العسكرية الروسية، وحماية المصالح الإقتصادية المرتبطة بقطاع الطاقة.

[1] Seth G. Jones, Catrina Doxee, and others, **Russia's Corporate Soldier: The Global Expantion of Russia's Privet Military Companies,** Washington: Center for Strategic & International Studies (CSIS), July 2021, p 27.
[2] Ayesha Ashraf & Qudsia Akram, **Decoding Operational Latitude of Russian Privet Military Companies (PMCS): A Case Study of Wagner Group in Syria,** Nust Journal of International Peace & Stability, vol .7 (2), 2024, p p 38-39.

ويعكس هذا النمط من التوظيف منطق الدولة العقلانية، الذي يقوم على تحقيق الأهداف الإستراتيجية بأقل تكلفة ممكنة سواءا من حيث الموارد أو من حيث التداعيات السياسية الداخلية والدولية.

ثانيا – توسيع النفوذ الروسي عبر استراتيجية الإنكرار الرسمي:

إلى جانب الإعتبارات المرتبطة بتقليل التكاليف وتعظيم المكاسب وذلك ضمن نطاق الدولة العقلانية، يتم توظيف الشركات العسكرية الخاصة في الاستراتيجة الجيو–سياسية الروسية ضمن إطار ما يعرف بالإنكار الرسمي(Plausible Deniability)[1]، والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في أنماط الحرب الهجينة التي تعتمدها موسكو في إدارة صراعاتها الخارجية.

فمن خلال ابقاء الصلة بين الدولة وهذه الكيانات في المنطقة الرمادية، تمكنت موسكو لسنوات من ممارسة النفوذ الجيو–سياسي مع الإحتفاظ بهامش من المناورة القانونية والسياسية بما يحد من إمكانية مسائلتها قانونيا. غير أن هذا النمط من الإنكار لم يعد يمارس بصيغته التقليدية الصارمة خاصة في ظل التطورات المرتبطة بنشاط الشركات العسكرية الخاصة وعلى رأسها مجموعة فاغنر، إذ برزت في هذا السياق ما يمكن تسميته بـ "مفارقة الإنكار الرسمي"، والتي تعكس حالة من التداخل بين الإنكار المعلن والإعتراف الضمني في السلوك الروسي.[2]

المبحث الثاني: منطق توظيف الشركات العسكرية الخاصة في التمدد الجيو–سياسي الروسي.

لا يندرج توظيف الشركات العسكرية الخاصة من طرف روسيا لاعتبارات عسكرية فقط، بل يعكس استراتيجية واسعة تهدف إلى توسيع النفوذ الروسي عبر إدارة الفراغات الجيو–سياسية وحماية

[1] Karen Philippa Larsen, **The rise and Fall of the Wagner Group,** Danish Institute for International studies, Link**:** https://www.diis.dk/en

[2] Robin Van der Lugt, **Revisiting Plausible Deniability: Putin's Admission and the Wagner Group Paradox**, Armed Groups and International Law Blog, 3 June 2025, Succeed: 3 April 2026, link: http://www.armed%20groups-internationallaw.org/2025/06/03/revisiting-putins-admission-and-the-wagner-%20group-paradox

المصالح الإقتصادية والإنخراط في التنافس الدولي. وعليه يهدف هذا المبحث إلى تفكيك هذه الاستراتيجية وتحليل أبعادها المختلفة.

المطلب الأول: الشركات العسكرية الروسية الخاصة وإدارة النفوذ في مناطق الفراغ الجيو-سياسي.

في ظل التحولات التي مست بنية النظام الدولي خاصة مع تصاعد ظواهر الدولة الهشة وتراجع إحتكار العنف المشروع برزت مناطق الفراغ الجيو-سياسي، حيث ضعفت السلطة المركزية وفتح المجال أمام فاعلين غير دوليين لإعادة تشكيل التوازنات داخل هذه المناطق الهشة أمنيا. وضمن هذا السياق تعتمد روسيا على الشركات العسكرية الخاصة كأداة استراتيجية لإدارة نفوذها داخل هذه البيئات الهشة، ليس بوصفها أداة ظرفية بل كجزء من نمط مستدام في ممارسة القوة.

إن خصوصية المقاربة الروسية تكمن في توظيف هذه الشركات كامتداد غير رسمي وظيفي للكرملين يسمح له بالعمل داخل مناطق رمادية تتجاوز القيود القانونية والسيادية، فتفسير توظيف هذه الشركات في مناطق الفراغ الجيو-سياسي يستند إلى:

أولا- إعادة تركيب السلطة الأمنية (تفكيك الدولة أمنيا):

لا يقتصر توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة على ملء الفراغ الأمني، بل يتجاوزه ذلك نحو إعادة تشكيل بنية السلطة الأمنية داخل الدول التي تعمل فيها، فهذه الشركات بحكم ما تمتلكه من قدرات شبه عسكرية مستقلة تعمل من خلالها على خلق مراكز قوة موازية للمؤسسات الرسمية ما يؤدي إلى تفكيك إحتكار الدولة للعنف المشروع[1] ،وقد تجلى هذا النمط بوضح في عديد من الدول سواءا في أوروبا الشرقية أو في بعض من الدول الإفريقية، حيث استخدمت الشركات

[1] **Russian Private Military Companies in "Grey Zones"**, Government of Canada, July 14,2025, accessed 10 April 2026, link: https://www.bing.com/search?q=http+%3A%2F%2Fwww.canada.ca%2Fen%2Fsecurity-intelligencce-service%2Fcorporate%2Fpublications%2Fhybrid-methods-in-the-+grey-zone%2FRussian-private-military-companies-grey+zones&cvid=b40ca80331b44d77b6c978c7469582bb&gs_lcrp=EgRlZGdlKgYIABBFGDkyBggAEEUYOdIBDTgzODU4Njk0M2owajeoAgCwAgA&FORM=ANNTA0&PC=U531

العسكرية الروسية بشكل أساسي كقوة تعيد توزيع السلطة بدل تثبيتها، فمثلا في الحالة الأوكرانية اضطلعت هذه الكيانات بأدوار قتالية واستخباراتية سواءا بشكل مستقل أو بالتكامل مع القوات الروسية النظامية، وهو ما يعكس نمطا من الهندسة الأمنية التي تنتهج كما سبق قوله لإعادة توزيع السلطة بدل تثبيتها.[1]

كما يظهر هذا التوجه أيضا في البيئات الهشة خصوصا في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث لا تعمل الشركات العسكرية الخاصة الروسية كقوة داعمة، بل كوسيلة لإعادة ترتيب القطاع الأمني بما يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية، ففي "جمهورية إفريقيا الوسطى" أدى إنتشار هذه الشركات منذ 2018 إلى تحولها لفاعل محوري داخل المنظومة الأمنية للدولة، حيث لم يقتصر دورها على تدريب القوات المسلحة أو الإسناد في مواجهة الجماعات المسلحة، بل امتد ليشمل حماية النخبة الحاكمة وهو ما بدى في حماية الرئيس "توادیرا"، وتأمين مواقع استراتيجية مرتبطة بالموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد من الذهب والماس واليورانيوم والوقود الأحفوري.[2]

هذا التداخل الوظيفي أفضى إلى محصلة إعادة توزيع مصادر القوة داخل الدولة، بحيث لم تعد أجهزة الدولة تحتكر أدوات العنف المشروع بحيث أصبحت جزءا من شبكة منظومة أمنية هجينة تتقاطع فيها السلطة الرسمية مع الفاعل الخارجي.

ويتخذ هذا التوظيف بعدا أكثر تعقيدا في الحالة المالية، خاصة بعد تراجع الحضور الفرنسي وانسحاب "قوات برخان" وهو ما أوجد فراغا أمنيا وسياسيا استغلته روسيا عبر مجموعة فاغنر لتعزيز نفوذها داخل مؤسسات الدولة المالية، ولم يقتصر دور فاغنر على تقديم الدعم العسكري في مواجهة الجماعات المسلحة، بل امتد إلى التأثير في بنية المؤسسات الأمنية نفسها من خلال بناء علاقات مباشرة مع مراكز القرار العسكري والأمني وتوسيع حضورها في مجالات التدريب والإستخبارات

[1] Adam Potocnak & Miroslav Mares, **Russia's Privet Military Enterprises as a Multipurpose Tool of Hybrid Warfare,** The Journal of Slavic Military Studies, vol 35, No 2, 2022, p 192-193.

[2] حكيم ألادي نجم الدين، **التوازن بين الشركات الأمنية الخاصة بإفريقيا: حالة إفريقيا الوسطى**، مركز الجزيرة للدراسات ورقة تحليلية، 2024 .

وحماية المواقع الإستراتيجية، وقد أدى ذلك إلى بروز فاعل أمني مواز للمؤسسة العسكرية التقليدية، الأمر الذي ساهم في إعادة توزيع موازين القوة داخل الدولة وخلق حالة من التداخل بين السلطة الرسمية والنفوذ الخارجي.[1]

وبحسب تقرير من وكالة Reuters الذي تحدث عن توترات داخل الجيش المالي بسبب وجود قوات فاغنر الروسية، والذي استند إلى مقابلات مع مسؤولين من الجيش المالي وجهاز المخابرات ووزارتي المالية والمناجم، توصل إلى أن شركة فاغنر تسببت أيضا في مشاكل للجيش والحكومة المالية التي تم التعاقد معها لدعمها، ونقل نفس التقرير عن مقابلات مع جنود ماليين: "إن مقاتلي فاغنر غالبا ما يعملون خارج التسلسل القيادي مستخدمين معدات الجيش وحتى تنفيذ عمليات أمنية دون إذن أو إشعار مسبق".[2] فهذا النمط من التفاعل أدى توترات داخلية بين الفاعليين الأمنيين نتيجة اختلاف المرجعيات العملياتية ودوائر صنع و اتخاذ القرار، وهو ما يعكس لنا كيف ينتج هذا التدخل تعددا في مراكز القوة بدل توحيدها.

ثانيا– إدارة الهشاشة الأمنية بدل معالجتها (إدارة الفوضى بدل حلها):

في هذا السياق، لا تسعى روسيا عبر شركاتها العسكرية الخاصة إلى إيجاد حل للمعضلات الأمنية التي تشهدها دولة معينة التي تتعاقد معها شركاتها العسكرية الخاصة وإنهاء الصراعات المتفاقمة فيها بقدر ما تعمل على إدارتها وضبطها ضمن نطاق معين يمكّنها من إستدامة وجودها ونفوذها فيها، إذ تظهر لنا أنماط التدخلات في كل من سوريا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، أن هذه الشركات قد انخرطت في عمليات متعددة من مواجهة فاعليين غير شرعيين إلى دعم الأنظمة الحاكمة والمشاركة في عمليات مكافحة التمرد التي تعجز الدولة عن مجابهتها، ولكن دون الوصول إلى تسوية نهائية بحيث يستحيل قيامها من جديد، وهو ما يوضح فكرة تثبيت الهشاشة بدل إنهائها،

[1] Andrei-Vasile RUS, **Russia's Use of PMCS as a Foreign Policy Instrument in Mali Post 2021**, Political-Military Topicality, Vol. 4, NO. 93, p 32-49.

[2] Partia Crowe, **Report spotlight tensions in Mali military over Wagner mercenaries,** August 27; 2025, accessed: Friday 10 April 2026 at 23:13, link: https://www.reuters.com/world/africa/report-spotlights-tensions-mali-military-over-wagner-mercenaries-2025-08-27

وهنا تتحول الفوضى التي تشهدها الدولة إلى مورد استراتيجي يتم توظيفه من قبل روسيا عبر بوابة شركاتها العسكرية الخاصة[1] لإعادة إنتاج النفوذ الجيو–سياسي بدل أن تكون هذه الهشاشة معضلة يجب مجابهتها.

ويتعزز هذا الطرح، من خلال ما تشير إليه الدراسات الحديثة حول الحضور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يظهر تحليل منشور فيCenter for Strategic & international Studies أن موسكو لا تتبنى نهجا تهدف من خلاله إلى إنهاء الصراعات بقدر ما تستثمر في تعقيداتها لتحقيق مصالحا الخاصة، فالنهج المتبناة من قبل موسكو إنتهازي يقوم على استغلال تفاقم تدهور الأوضاع الأمنية وتوتر العلاقة بين دول الساحل والغرب بدل معالجتها، وفي هذا الجانب تعمل الشركات العسكرية الخاصة الروسية (مثل Miro Gold، فيلق إفريقيا) على تقديم دعم أمني للنخب الحاكمة بما يضمن بقائها واستمرار اعتمادها على الدعم الروسي.[2]

إن هذا التدخل من قبل الشركات العسكرية الخاصة الروسية لم يؤدي إلى تحقيق الإستقرار بل على العكس من ذلك ساهم في تفاقم حدة الصراع كما يتضح في الحالة المالية إذ تزايدت في هذا البلد حدة مستويات العنف بشكل ملفت بعد انتشار قوات فاغنر فيها، وهنا تتضح الصورة أكثر أن استمرار حالة اللااستقرار لا يعد فشلا وظيفيا لهذه الشركات بقدر ما يمثل شرطا مهما لاستدامة النفوذ الروسي فيها، بحيث يبقي الطلب على الخدمات التي تقدمها هذه الشركات قائما وهو ما يؤدي بدوره إلى تبعية الأنظمة الحاكمة لها.

[1] Catrina Doxsee, **Putin's Proxies: Examining Russia's Use of Private Military Companies**, Washington Dc: Center for Strategic & international Studies, published: September 15,2022, accessed: 11:38, April 2026, link: https://www.csis.org/analysis/putins-proxies-examining-russias-use-privet-military-companies

[2] Christopher M. Faulkner, Raphael Parens, **Russia in Africa: Privet Military Proxies in the Sahel,** Qatar: Georgetown Journal of International Affairs, Global Governance, accessed: 11:29, April 11,2026, link: http://gjia.georgetown.edu/global-governance/russia-in-africa-private-military-proxies-in-the-sahel

المطلب الثاني: الشركات العسكرية الخاصة كأداة روسية لإعادة ربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية.

بالنظر إلى ما تم التطرق إليه سابقا، أن روسيا تستخدم الشركات العسكرية الخاصة كأداة لتوسيع نفوذها في الخارج من خلال دعم الحكومات للدول الهشة وحماية الإستثمارات الإقتصادية الروسية في آن واحد وهو ما يعني في جوهره مقايضة الأمن مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية.

إن هذا التوظيف يكشف لنا تطورا أعمق في إدراك صناع القرار لدى موسكو حول طبيعة القوة بحيث أصبح الأمن ليس مجرد غاية منفصلة، بل أداة ضمن ما يعرف بـ "اقتصاد القوة"[1] والذي يقوم على تسخير الأدوات الأمنية والعسكرية لتحقيق أهداف اقتصادية وجيو–سياسية مترابطة، ويبرز هذا بشكل خاص في الحالات التي تتقاطع فيها الهشاشة الأمنية مع وفرة الموارد الطبيعية.

وانعكاسا لها التطور على المستوى العملي، تضطلع هذه الكيانات بدور محوري بتأمين الإستثمارات الحيوية داخل المناطق التي تشهد فراغات أمنية لدعم أهداف السياسة الخارجية الروسية الأوسع، وهو ما يعكس توظيف هذه الأخيرة للشركات العسكرية الخاصة كأداة جيو–اقتصادية لتأمين مصالحها الحيوية أي ربط الأمن بالمصالح الإقتصادية.

وفي هذا السياق، تبرز تجارب ميدانية متعددة تؤكد لنا فكرة "الأمن مقابل الموارد" كآلية مهمة حيث تقوم بتقديم خدمات عسكرية متنوعة مقابل حقوق استغلال الموارد الطبيعية المختلفة من الذهب والماس وموارد الطاقة...، ففي السودان حصلت روسيا على عقود استخراج الذهب في عهد الرئيس" عمر البشير" على خلفية مطالبة الرئيس بتدريب القوات العسكرية، وقد تولت شركة فاغنر بتدريب القوات السودانية وذلك سنة 2017، وحصلت بذلك شركة "إم إنفست M-Invest" الروسية على عقد

[1] Keir Giles, Valeriy Akimenko, **Use and Utility of Russia's Private Military Companies**, Queen's University, n.d, p 22.

تنقيب عن الذهب، كما قد تأسست شركة "ميروي غولد" التي تولت الإشراف على استخراج الذهب من المناجم.[1]

كما يبرز هذا النموذج أيضا في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث شهدت حضورا لعناصر شبه عسكرية روسية ارتبطت بأنشطة تدريب الجيش وتأمين النظام بالتوازي مع حصول شركات روسية على امتيازات لاستخراج الذهب والماس والتنقيب الجيولوجي، وقد كان الحصول على امتيازات مربحة للتنقيب عن اليورانيوم والذهب والماس... تحضى بأولوية قصوى للعملاء الروس في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونظرا لعدم وجود محاسبة حكومية للمدفوعات المقدمة للمدربين الروس أو الشركات العسكرية الخاصة وعلى رأسها شركة فاغنر، يعتقد الخبراء أن حقوق التعدين تمنح مقابل خدمات هذه الأخيرة.[2]

ولا يقتصر هذا النمط على إفريقيا فقط، بل يمتد إلى حالات أخرى مثل سوريا حيث تمكنت شركة " Evro Polis" من الحصول على عقد مع الحكومة السورية يمنحها نسبة من عائدات الإنتاج في حقول النفط والتعدين كامتياز لها عقب قيام مجموعة فاغنر بتحرير حقول النفط من تنظيم الدولة الإسلامية IS في وسط سورية[3]، وهي صيغة تعكس بوضوح منطق المقايضة بين الأمن والموارد.

وفي السياق ذاته، استفادت شركات روسية أخرى مثل ستروي ترانغاز"Stroytransgaz" من هذا التحول حيث حصلت على عقد لتطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة وعقد آخر لتشغيل وتحديث ميناء

---

[1] حمزة بغدات، **نفوذ فاغنر في السودان... من مناجم الذهب إلى الدعم العسكري**، موسكو: صحيفة الشرق الأوسط، 2023، تاريخ الإطلاع: 15-04-2026، على الساعة: 2:20، متوفر على الرابط:
https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4311451-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%C2%AB%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A

[2] Theo Neethling, **Russian Para-military Operation in Africa: The Wagner Group as a De Facto Foreign Policy Instrument**, Scientia Military: South Africa Journal of Military Studies, Vol.51, No 1,2023, p 10-11.

[3] شيان ماكفيت، **المرتزقة والحرب: فهم الجيوش الخاصة اليوم**، واشنطن: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2023، ص 3.

طرطوس لمدة 49 عاما[1]، اضافة إلى استثمارات في قطاع الفوسفات وهو ما يعكس بوضوح أن الحضور الروسي في سوريا لم يكن فقط عبر التواجد العسكري، بل ترجم أيضا إلى امتيازات اقتصادية استراتيجية في مجال الطاقة والبنية التحتية الحيوية، وهو يظهر ترسيخ موطئ قدم اقتصادي دائم لها في الجغرافيا السورية.

إن هذه النماذج تعكس بوضوح طبيعة المقاربة الجديدة التي تنتهج من طرف روسيا في توظيف الشركات العسكرية الخاصة الروسية، حيث تحولت من مجرد أداة جيو–سياسية إلى آلية لدمج الأمن بالإقتصاد لتمكينها من إعادة إنتاج النفوذ في البيئات الهشة أمنيا وفق منطق براغماتي لا يحملها مسؤولية قانونية أو سياسية دوليا، أي نهج منخفض التكلفة وعالي العائد لمصالحها الوطنية.

المطلب الثالث: الشركات العسكرية الروسية الخاصة كوسيلة تنافس جيو–سياسي مع القوى الكبرى.

إذا كان المطلب السابق قد أبرز كيفية توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة كأداة لإعادة ربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية في البيئات التي تعاني هشاشة أمنية أو ضعف مؤسساتي، فإن هذا التوظيف لا ينفصل عن بعد أوسع يتمثل في استخدامها كوسيلة تنافس جيو–سياسي مع القوى الكبرى، حيث تتحول هذه الشركات من مجرد أدوات ميدانية إلى فاعل استراتيجي في معادلات ميزان القوى العالمي.

في هذا السياق يمثل توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة تحولا في أدوات التنافس الجيو–سياسي داخل النظام الدولي، حيث انتقل الصراع بين القوى الكبرى من المواجهة العسكرية المباشرة إلى التنافس غير المباشر منخفض التكلفة الذي يعتمد على فاعلين شبه عسكريين يعملون في الدول

[1] Analysis- **Syria signs 49-year contract for operation, overhaul of Tartus port with Russia's Stroytransgaz**, Ports Europe, April 25,2019, available at link: http://www.portseurope.com/syria-signs-49-year-contract-for-operation-overhaul-of-tartus-port-with-russias-stroytrasnsgaz

الهشة، وهو ما يمنح موسكو قدرة أكبر على التغلغل في مناطق حيوية وبيئات تنافسية مع القوى الغربية خاصة في إفريقيا[1].

وفي هذا الإطار يتجلى هذا التحول بوضوح في القارة الإفريقية لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي، حيث وظفت روسيا الشركات العسكرية الخاصة كأداة لملأ الفراغ في مناطق كانت تقليديا ضمن دائرة النفوذ الغربي خاصة الفرنسي منها الذي بدأ يتراجع وينحصر تدريجيا في عديد من دول المنطقة في ظل عدم فعالية المقاربة الأمنية الغربية داخل المنطقة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن برامج التدريب والدعم العسكري التي قدمته القوى الغربية للجيوش المحلية لم تفض إلى بناء قدرات عملياتية فعالة وكافية لمواجهة التحديات الأمنية التي تفرضها المنطقة وعلى رأسها الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مما أسهم بشكل مباشر في تراجع النفوذ الغربي وخلق فراغ أمني سارعت روسيا عبر شركاتها العسكرية الخاصة لملئه[2].

ويمكن فهم توظيف روسيا لهذه الشركات من خلال منظور الواقعية الجديدة، التي ترى أن سلوك الدول تحكمه بنية النظام الدولي القائمة على الفوضى (Anarchy)، حيث تسعى كل دولة إلى تعظيم قوتها ومكاسبها وضمان أمنها في بيئة تنافسية في ظل غياب سلطة مركزية دولية، ما يدفع الدول إلى البحث عن وسائل بديلة لتعزيز حضورها ومكانتها دون المخاطرة بالدخول في صدام مباشر مع قوى أخرى.

ومنه يمكن تفسير لجوء روسيا إلى توظيف الشركات العسكرية الخاصة باعتبارها أداة لتجاوز مخاطر الصدام المباشر مع مصالح القوى الأخرى وما ينجر عنه من كلفة سياسية وعسكرية، اضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق توازن القوى.

---

[1] Nate Reynolds, Frances Z. Brown, and others, **Russia in Africa: Examining Moscow's influence and its limits**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2026, p 3.

[2] Christopher M. Faulkner, Raphael Parens, **Russia in Africa: Private Military Proxies in the Sahel**, Washington: Georgetown Journal of International Affairs, 2025, link: https://gjia.georgetown.edu/global-governance/russia-in-africa-private-military-proxies-in-the-sahel

إن روسيا في سعيها لإعادة التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، تعتمد على هذه الكيانات العسكرية الخاصة كوسيلة للتغلغل الجيو–سياسي في مناطق النفوذ التقليدي الغربي دون الإخلال بالتوازن العام للنظام الدولي.

وتعكس لنا الحالة المالية هذا التحول بوضوح، حيث شكل تراجع الدور الفرنسي في إطار عملية برخان مع الإنقلاب العسكري الذي شهدته البلاد سنة 2020، إذ اتهم قادة فرنسا من قبل قادة المجلس العسكري بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلادهم، وتقدموا بطلب رسمي للمساعدة الأمنية من مجموعة فاغنر الروسية.[1]

ووفقا لدراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، فإن تدخل فاغنر في مالي يقوض الشراكة الفرنسية التقليدية في البلاد ويساهم في تفاقم التنافس الجيو–سياسي الأوسع نطاقا في إفريقيا، وهو ما يعكس أن هذا التدخل لم يكن استجابة لطلب أمني من المجلس العسكري في مالي، بل من أجل تقليص النفوذ الغربي وإعادة تغلغل روسيا كفاعل رئيسي في المنطقة[2]. كما أن لجوء مالي إلى روسيا يعكس بدوره منطق الواقعية الجديدة على مستوى الدول الضعيفة والهشة، إذ تسعى الدول إلى بقاء وجودها من خلال إعادة توجيه تحالفاتها أو تنويعها في ظل التنافس الدولي.

وفي حالة جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد كان للشركات العسكرية الخاصة الروسية دور محوري في دعم النظام السياسي وتدريب القوات المسلحة وتأمين الموارد الطبيعية خاصة الذهب والماس، وهو ما يعكس محاولة لترسيخ نفوذ طويل المدى على مفاصل الدولة والتغلغل في النظام الأمني –

[1] هيوشوفيلد، **عملية برخان: لماذا تنهي فرنسا عملياتها العسكرية في الساحل الأفريقي؟**، عربي BBC -NEWS، 2022، تاريخ الإطلاع: 17–04–2026، متوفر على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/world-63566805.amp

[2] Jared Thompson, and others, **Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali**, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2022, accessed: 17April2026, link:
https://www.csis.org/analysis/tracking-arravil-russias-wagner-groupe-mali

حتى صار قائد المجموعة "ديميتري سيتي" مستشارا شخصيا للرئيس– ومحاولة جعلها لاعبا محوري في بنية الدولة ذاتها.[1]

وتظهر لنا حالة مذغشقر نمطا مختلفا من التنافس الجيو–سياسي، حيث لا يتجلى التنافس بين القوى الكبرى على شكل تدخل عسكري مباشر، بل عبر التأثير في السياسة والإقتصاد للدولة باستخدام فاعليين غير رسميين، ففي سياق الإنتخابات الرئاسية لسنة 2018 تشير تقارير صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية إلى أن عناصر مرتبطة بشركة فاغنر شاركت في تقديم الدعم لعدة مترشحين عبر مجموعة من الوسائل كان أبرزها الإستشارات السياسية والتأثير الإعلامي وغيرها... في محاولة لأن تكون مخرجات هذه العملية التي تدعم من خلالها بما يخدم المصالح الروسية.[2]

ويوضح هذا النمط في مذغشقر عن آلية تنافس غير مباشر مع القوى الكبرى من خلال سعي روسيا إلى كبح جماح النفوذ الغربي واحتوائه، من خلال إعادة تشكيل النخب الحاكمة داخل الدول المستهدفة وهو ما تبينه حالة مذغشقر، من خلال سعيها لدعم بعض المترشحين من خلال هذه الكيانات المتواجدة ومحاولة أن تصل نخب حاكمة إلى السلطة تكون موالية لها، وهذا ما يخدم المصالح الروسية بحيث يصبح لها موطأ قدم لتوسيع نفوذها في المحيط الهندي.

[1] **جمهورية فاغنر في إفريقيا الوسطى**، الجزائر: جريدة أفريكا نيوز، 06–01–2026، تاريخ الإطلاع : 18–04–2026،على الساعة: 00:26، متوفر على الرابط:
https://africanews.dz%D8%AC%D9%87%D9%88%D%B1%D9%8A%D8%A9%-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8B1D9%8A%82%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D8%9F/

[2] Catrina Doxsee**, op.cit**, p 6.

خاتمة الفصل:

يظهر تحليل هذا الفصل أن التحول في أدوات السياسة الخارجية الروسية يعكس إعادة صياغة عميقة لمفهوم النفوذ، إذ لم يعد قائما فقط على القوة الصلبة أو المشاركة العملياتية للجيش النظامي خارج الحدود، بل أصبح يعتمد على مزيج من الأدوات الرسمية وغير الرسمية التي تجعل من صانع القرار السياسي لروسيا يمتلك القدرة على استخدام هذه الأدوات في ظل بيئة دولية معقدة.

وفي هذا الإطار، تبرز الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية تتيح لروسيا تحقيق أهدافها الجيو–سياسة بتكلفة أقل وتقليص المخاطر السياسية الداخلية والخارجية والقانونية المرتبطة بالتدخل المباشر.

كما بين هذا الفصل أن منطق توظيف روسيا لهذه الشركات يرتبط برؤية جيو–سياسية تقوم على إدارة مناطق الفراغ الجيو–سياسي وربط الأمن بالموارد الإقتصادية، وهو ما يعكس تداخل البعد العسكري والإقتصادي في تحقيق النفوذ الروسي، ومن خلال ذلك تتحول هذه الشركات إلى وسيلة مهمة للحضور الروسي في مناطق كانت تقليديا خاضعة لنفوذ قوى أخرى أهمها القوى الغربية وذلك من خلال آليات مرنة تتجاوز التدخل التقليدي.

وفي سياق استخدام الشركات العسكرية كوسيلة للتنافس الجيو–سياسي، فيتضح أنها تمثل أداة مهمة وفعالة في سياق التنافس الجيو–سياسي مع القوى الكبرى في المناطق التي تسهم بالهشاشة الأمنية وعدم الإستقرار، وهو ما يمهد للإنتقال إلى دراسة الحالة التطبيقية للفصل الثالث من خلال تحليل هذه الأداة عبر دراسة حالة فاغنر في ليبيا باعتبارها نموذجا يوضح كيفية توظيف هذه

الفصل الثالث:

مجموعة فاغنر في ليبيا كأداة للنفوذ الجيو–سياسي الروسي.

يشكل التدخل الروسي في ليبيا تحولا بارزا في أدوات النفوذ ضمن السياسة الخارجية الروسية، بالانتقال من الإعتماد على القوة الصلبة إلى أنماط التدخل غير الرسمي. ويتصدر هذا التحول توظيف الشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها مجموعة "فاغنر"، بوصفها آلية مكنت موسكو من توسيع نفوذها الجيو–سياسي في بيئات تشهد نزاعات معقدة، مع تجنب التبعات السياسية والقانونية المرتبطة بالتدخل الرسمي.

وفي هذا السياق، تكتسب الحالة الليبية أهمية نموذجية فقد وفرت ليبيا ميدانا تطبيقيا لاختبار فعالية هذا النمط من التدخل، نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطاقوية، وما تعانيه من انفلات أمني. وقد شكلت هذه العوامل بيئة ملائمة لتوظيف الشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها فاغنر لتحقيق المصالح الروسية.

وعليه يسعى هذا الفصل إلى تفكيك أبعاد هذا الحضور من خلال تحليل السياق الجيو–سياسي لتدخل فاغنر، وتوضيح دورها العملياتي في الصراع الليبي، وكشف الإمتدادات الإقتصادية لهذا التدخل، ثم الإنتقال إلى تقييم حضورها كأداة للنفوذ الروسي وتأثرها على توازنات القوى داخليا وخارجيا.

المبحث الأول: توظيف مجموعة فاغنر في التدخل الروسي في ليبيا.

يأتي توظيف مجموعة فاغنر في ليبيا ضمن التحولات في أنماط التدخل في السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتمد موسكو على أدوات غير تقليدية لتعزيز نفوذها الجيو–سياسي وتقليل كلفة الإنخراط المباشر، وقد شكلت الحالة الليبية بيئة مناسبة لهذا التوجه الجديد الذي تنتهجه موسكو في إطار أدوات السياسة الخارجية الجديدة التي تتبناها.

المطلب الأول: السياق الجيو–سياسي لتدخل فاغنر في ليبيا.

لفهم السياق الجيو–سياسي لتدخل مجموعة فاغنر في ليبيا لابد من الوقوف على البيئة التي أفرزت هذا التدخل، والمتمثلة في حالة التفكك المؤسسي وما نتج عنه من فراغ جيو–سياسي. وفي هذا السياق، سيتم أولا تحليل طبيعة هذا الفراغ، ثم بيان كيفية استثماره من قبل فاغنر كمدخل لترسيخ الحضور الروسي هناك.

الفرع الأول: تفكك الدولة الليبية وبيئة الفراغ الجيو–سياسي.

شهدت ليبيا سنة 2011 تحولا في بنيتها السياسية والأمنية بعد سقوط نظام معمر القذافي رحمه الله، على إثر ثورات الربيع العربي الذي لم تكن ليبيا بمنأى عنه، ونتيجة تطورات الأوضاع الداخلية والتدخل الدولي لم ينتج هذا السقوط ما كان يطمح به الليبيون أنفسهم في سياق عملية التحول الديمقراطي أي انتقال سياسي منظم، بل أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة المركزية بشكل سريع خصوصا المؤسسة العسكرية والأمنية دون وجود أي بديل قادر على احتواء الوضع وملئ الفراغ الذي

عاشته البلاد [1]. وبذلك دخلت ليبيا بما يطلق عليه بتفكك الدولة State Fragmentation، حيث لم تعد السلطة السياسية في يد شخص واحد كما كانت في عهد النظام السابق بل توزعت إلى:

- حكومتين تتنازعان الشرعية: حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس المعترف بها دوليا (غرب)، وحكومة أخرى في بنغازي(شرق).
- ميليشيات محلية متطرفة بشقيها الجهادي والإخواني.
- القبائل والشبكات الجهوية.[2]

هذه الأوضاع أدت إلى انهيار مبدأ احتكار مركزي للعنف أو القدرة على فرض الأمن العام، بحيث أصبحت الدولة الليبية عاجزة عن فرض سلطتها على كامل ترابها الإقليمي، إذ أن غياب سلطة مركزية فعالة خلق فراغا أمنيا ما أدى إلى استغلاله من قبل قوى خارجية في محاولة منها لإعادة تشكيل موازين القوى بين الأطراف المتصارعة، فبدل أن تكون الدولة الليبية هي الإطار العام المنظم للتفاعلات أصبحت الساحة الليبية مفتوحة للتدخلات الخارجية[3].

وفي هذا، فإن هشاشة الدولة الليبية قد سمحت بظهور نمط جديد من التفاعلات حيث أصبح الفاعل الخارجي محور مؤثر في معادلة الصراع الداخلي، ولا يتوقف في كونه مجرد داعم لطرف معين من أطراف الصراع، وهذا يعكس لنا بوضوح التحولات في طبيعة النزاعات الدولية المعاصرة.

---

[1] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، ط2، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،2021، ص 114-128.

[2] عادل الصابر بوعجيلة، **التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا: ديناميكيات التفاعل المجتمعي مع السلطة**، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،17 نوفمبر2025، ص 9.

[3] معمر محمد الكشر، **آثار وتداعيات التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي مابعد 2011(دراسة تحليلية)**، الأكاديمية الليبية: مجلة البحوث الأكاديمية(العلوم الانسانية)، العدد: 29، المجلد: 2، 2025، ص 55.

وعليه فإن تفكك الدولة الليبية قد أنتج حالة من الفوضى وبيئة قابلة للإختراق، ما مهد الطريق لصعود الفاعلين مثل مجموعة فاغنر الروسية التي وجدت في هذا الفراغ بيئة مثالية للتواجد والتأثير.

الفرع الثاني: دخول مجموعة فاغنر في ليبيا في ظل الفراغ الجيو-سياسي.

في ظل الفراغ الأمني الذي أفرزه تفكك الدولة الليبية لم تتخذ التدخلات الخارجية الطابع العسكري المباشر، بل تبنت نهجا آخر أكثر مرونة تمثل في توظيف فاعلين شبه العسكريين.

وفي هذا السياق، فإن دخول مجموعة فاغنر في ليبيا جاء كإستجابة للفراغ الأمني والسياسي الذي تشهده البلاد، بحيث قد أتاحت هذه الأوضاع امكانية توظيف أدوات غير رسمية مرنة قادرة على العمل في مثل هذه البيئة الهشة، وتشير دراسة صادرة عن New America Foundation أن بداية ظهور فاغنر في ليبيا كان منذ عام 2018، الذي ارتبط بعملية روسية لإعادة توسيع حضورها الإستراتيجي في جنوب المتوسط، ما سيمنحها موقعا استراتيجيا آخر في البحر الأبيض المتوسط، وميزة على منافسيها في الناتو مثل: تركيا وفرنسا، وقدرة على التوغل بشكل أعمق في إفريقيا.[1]

وقد اتخذ تموضع فاغنر طابعا استراتيجيا واضحا في الصراع الليبي، بحيث تركز وجودها في مناطق شرق وغرب البلاد، وهذه المناطق تتميز بأهمية اقتصادية وعسكرية سواءا من حيث الموارد الطاقوية أو القواعد الجوية، فانتشار قوات فاغنر في هذه المناطق لا يعكس مجرد حضور ميداني بل إدراك لطبيعة الجغرافيا الليبية والتي يتداخل فيها عنصر الجغرافيا الأمنية مع الجغرافيا الإقتصادية، وهذا ما منح لمجموعة فاغنر قدرة على التأثير في مسارات الصراع دون سيطرة شاملة على التراب الليبي.[2]

[1] __, **A Net Assessment of Wagner Group's Networked Effects in Libya**, Washington: New America Foundation, Link: https://www.newamerica.org/insights/the-abu-dhabi-express/a-net-assessment-of-wagner-groups-networked-effects-in-libya

[2] Emadeddin Badi, **To counter the Wagner Group's presence in Africa, the US will need to prioritize stabilizing Libya**, Atlantic Council, February 28, 2023**,** Succeed: 20 April 2026, link:

كما أن تدخل فاغنر ارتبط بمحاولة إعادة تشكيل التوازن داخل أطراف الصراع وهو مابرز خلال الهجوم على طرابلس سنة 2019، حيث قامت بالمشاركة في العمليات العسكرية وتوفير قدرات لم تكن متاحة لجيش خليفة حفتر، وهذا يُظهر كيف يمكن لفاعل غير الرسمي أن يساهم في تغيير ديناميات الصراع عبر إدخال قدرات عسكرية متقدمة، ما يؤدي إلى إعادة توزيع القوة داخل الساحة الليبية ويحول الصراع بين أطراف داخلية إلى ساحة تنافس غير مباشر بين قوى خارجية.

إن طبيعة الدور الذي تؤديه فاغنر في ليبيا لا يكمن في شقه العسكري عبر الحضور العملياتي وغيره..، بل يمتد إلى ترسيخ نوع من الحضور طويل الأمد من خلال التمركز في مواقع استراتيجة بعد توقف العمليات القتالية، وهو ما يسمح بإعادة إبراز الفاعل الروسي دون إعلان رسمي مباشر، والذي يمنح هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية دون تحمل تبعات التدخل التقليدي.

المطلب الثاني: تحليل الدور العملياتي لفاغنر في الصراع الليبي.

شهدت ليبيا منذ أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ظهورا متزايدا لمقاتلين مرتبطين بمجموعة فاغنر الروسية، وذلك ضمن سياق صراع مسلح متعدد الأطراف إذ تداخلت فيه فواعل محلية إقليمية ودولية، والذي يفهم على أنه نمط من أنماط الحروب غير النظامية التي تعتمد على فاعليين عسكريين غير رسميين كأدوات مرنة للتدخل في بيئات هشة أمنيا، حيث تتداخل وظائف القتال المباشر مع الدعم التكتيكي والإستطلاع الميداني.

ويتسم الحضور العملياتي لمجموعة فاغنر في ليبيا في دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة المشيرة خليفة حفتر بطابع يتجاوز المشاركة القتالية في العمليات العسكرية المباشرة في مناطق عدة من البلاد، ليعكس نمطا من الإشتغال العسكري غير المتماثل، والذي اتخذ طابعا منظما يعكس وجود تخطيط مسبق يهدف إلى تحقيق تفوق تكتيكي في نقاط حاسمة في مناطق الصراع، خاصة في

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/to-counter-the-wagner-groups-presence-in-africa-the-us-will-need-to-prioritize-stabilizing-libya

محيط العاصمة طرابلس، يقوم على أساس وظائف الإستطلاع والدعم التكتيكي والقتال وهو يشكل جزءا من تطور استخدام الفاعليين غير الرسميين في الحروب الحديثة، بحيث تشكل لنا المرونة العملياتية أهم من الحجم العسكري التقليدي[1].

فعلى الواقع الميداني، برزت فاغنر بشكل واضح خلال الهجوم على العاصمة طرابلس سنة 2019 حيث شاركت قواتها في الخطوط الأمامية إلى جانب قوات خليفة حفتر، وقامت بتوظيف أسلحة تكنولوجية متقدمة ونوعية مثل الصواريخ المضادة للدروع وأنظمة الدفاع الجوي، والتي لعبت دورا حاسما في تمكين القوات المتحالفة معها من تحقيق تقدم ميداني وذلك قبل أن يتراجع دورها لاحقا هناك.[2]

وفي هذا الإطار، يبرز الدور العملياتي لفاغنر كقوة مضاعفة ساهمت بشكل كبير في تقليص فجوة القدرات العسكرية للجيش الليبي أمام الأطراف المتصارع معها، وذلك من خلال نقل الخبرة القتالية وتزويد القوات بتكتيكات متقدمة، حيث قامت بنشر فرق متخصصة في الإستعلام واستخدام طائرات بدون طيار وتوظيفها للحرب الإلكترونية(التشويش على اتصالات الخصم وإعاقة طائراته المسيرة...)، وهذا ما ساهم بشكل كبير في التحكم العملياتي سواءا من حيث الرصد وجمع المعلومات حول الخصوم أو من خلال توجيه الضربات بدقة.

كما يتجسد البعد العملياتي لقوات فاغنر في التمركز داخل مناطق استراتيجية مثل قاعدة الجفرة الجوية التي تحولت إلى مركز لوجستي وعملياتي يضمن استمرارية الإمداد وإعادة الإنتشار، وتمركزها في "سرت" بعد تراجع قوات حفتر في محاولة منها لمنع انهياره، وهذا ما أشارت إليه تقارير صدرت

[1] __, **Russian groupe's 1200 mercenaries fighting in Libya : UN report,** Qatar: Aljazeera Media Network, 7 May 2020, Succeed: 21 April 2026, link: https://www.aljazeera.com/news/2020/5/7/russian-groups-1200-mercenaries-fighting-in-libya-un-report

[2] Joseph S. Bermudez Jr., Brian Katz, **Moscow's next front: Russia's expanding military footprint in Libya**, Washington: Center for Strategic & International Studies (CSIS), June 17,2020, Succeed: 21 April 2026, link: https://www/csis.org/analysis/moscows-next-front-russias-expanding-military-footprint-libya

عن الأمم المتحدة "أن وجود فاغنر قد ساهم في الحفاظ على توازن هش في خطوط المواجهة"[1]. فالوجود العسكري لفاغنر في كل من محور سرت والجفرة التي تعتبر مناطق استراتيجية للنفوذ والتثبيت الميداني جعلت منها عمقا دفاعيا يمنع اختراقها.

وقد امتد دور فاغنر العملياتي إلى البعد الإقتصادي للصراع، وذلك من خلال تموضعها قرب المنشآت النفطية بما يجعل من سيطرتها العسكرية مرتبطة بشكل مباشر بقدرتها على التأثير في الموارد الحيوية مثل النفط، وهذا التداخل أو الإرتباط بين المجالين العسكري والإقتصادي يعكس منطقا عملياتيا وهو تحويل الموارد التي يتم السيطرة على المناطق القريبة منها أو هي تحديدا إلى أدوات ضغط في الصراع.[2] وهو ما تبينه الخريطة التالية:

[1] United Nations Security Council, **Final report of the panel of experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011), S/2021/229**, 8 March 2021, link: https://undocs.org/s/2021/229

[2] Joseph S. Bermudez Jr., Brian Katz, **op.cit**.: https://www/csis.org/analysis/moscows-next-front-russias-expanding-military-footprint-libya

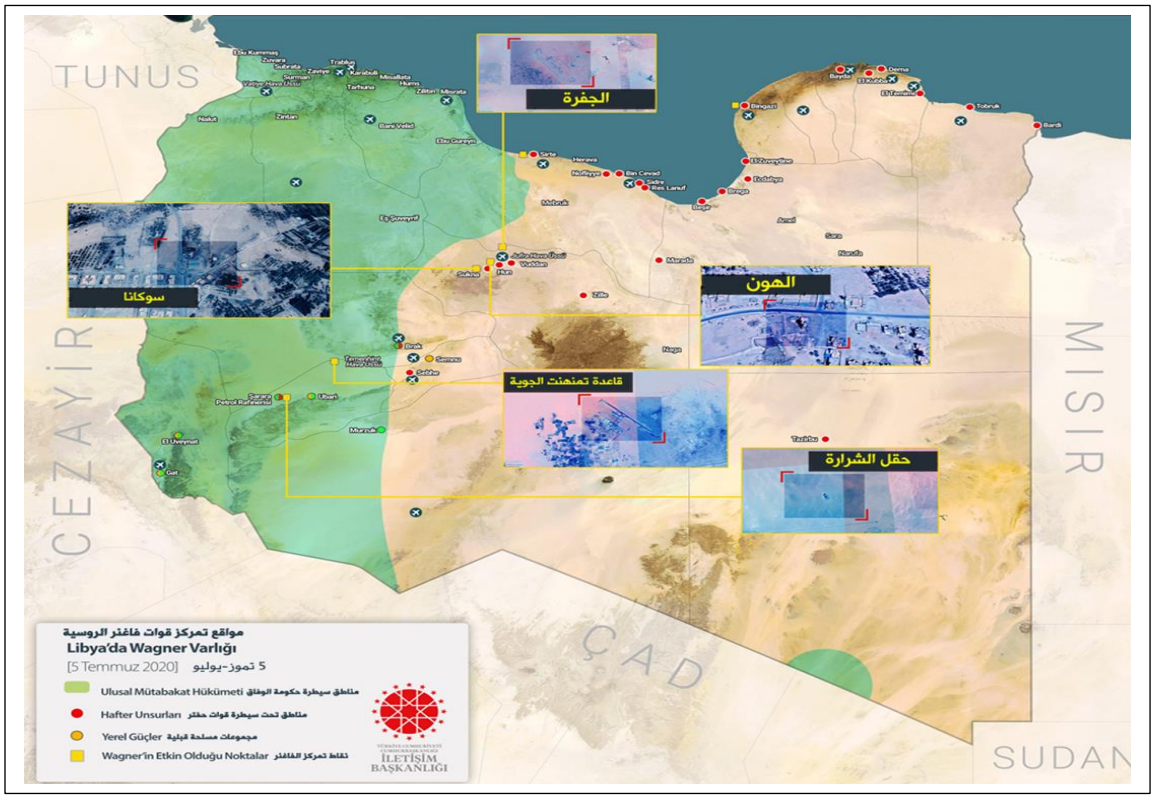

المصدر: https://arabi21.com/story/1283929/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%80-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF

المطلب الثالث: الأبعاد الإقتصادية لتدخل فاغنر في ليبيا.

يشكل البعد الإقتصادي لتدخل فاغنر في ليبيا مدخلا مهما لفهم طبيعة إنتاج النفوذ الروسي، إذ أن الموارد الطبيعية توظف ضمن استراتيجية جيو–سياسية روسية تقوم على تحويل البنية الإقتصادية إلى أداة للنفوذ غير المباشر، إذ لم يعد النفط وفق عقيدة استراتيجية أنه مجرد مورد له عوائد مالية فقط، بل أصبح يتم التعامل معه باعتباره أداة للسيطرة الإستراتيجية يتم استخدامه لتشكيل ميزان القوى داخل الساحة الليبية.

ويظهر هذا المنطق بوضوح في تمركز فاغنر في مناطق الهلال النفطي، حيث أصبح انتشار فاغنر لايقاس من خلال التواجد العسكري بل من خلال السيطرة على المناطق الحيوية "العقد الحيوية" التي تتحكم في انتاج وتصدير الطاقة في الداخل الليبي.

وفي نفس الطرح، فقد أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية في ماي 2020 أن قوات فاغنر تسيطر على مناطق الإنتاج في حقل الشرارة النفطي في جنوب غرب ليبيا أهم المنشآت النفطية في ليبيا، بما في ذلك ميناء السدرة، ورأس لانوف والزويتينة، بالإضافة إلى قواعد جوية في الجفرة والقرضابية، وهو ما سمح لها بإقامة نوع من التحكم غير المباشر في شريان الإقتصاد الليبي، بدل السيطرة الإقليمية الكاملة.[1]

إن هذا التمركز في مثل هذه المناطق الحيوية يشكل نقطة ضغط اقتصادية تتحكم في قدرة الدولة على التمويل والإستمرار السياسي، وبالتالي فالسيطرة على هذه المناطق تعني عمليا التأثير في بنية القرار السياسي وليس فقط في الإقتصاد. ويبرز مثال حقل الشرارة بشكل خاص باعتباره أكبر حقول النفط في ليبيا، حيث تشير التقارير إلى أن وجود فاغنر في محيطه ارتبط بفترات متكررة من الإغلاق أو التعطيل خلال النزاع، ما جعل منه أداة ضغط في مفاوضات الصراع السياسي الليبي بدل كونه مجرد منشأة إنتاجية.[2]

فالسيطرة على مثل هذه الحقول النفطية الحيوية مكنت فاغنر من التأثير المباشر في إنتاج النفط خاصة خلال أزمة إغلاق الحقول سنة 2020، حيث استخدم النفط كأداة ضغط سياسي ضمن الصراع الداخلي.

ومن زاوية أوسع، لا يمكن فصل هذا التمركز الإقتصادي عن الإستراتيجية الروسية التي تعمل على توسيع نفوذها في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي عبر أدوات غير مباشرة من ضمنها قوات

[1] فيصل غازي ناصر، **الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011**، قضايا سياسية، العدد: 79، 2024، ص 436.

[2] Theo Neethling, **op.cit**, p 9.

فاغنر، فليبيا تمثل نقطة إرتكاز ضمن شبكة تمتد نحو السودان ومالي وإفريقيا الوسطى، بحيث يتم استخدام المجال الليبي كمنصة لوجستية وإدارية لإدارة الإمتداد نحو العمق الإفريقي[1]، حيث يسمح التحكم في الموارد الليبية بتمويل التمدد وبناء شبكات نفوذ عابرة للحدود، فالتواجد في مناطق الطاقة لا يمنح فقط الموارد، بل يمنح موقعا تفاوضيا داخل النظام الدولي.

فالسيطرة على موارد الطاقة الليبية تمنح روسيا قدرة غير مباشرة على التأثير في سوق الطاقة الإقليمي والتموقع داخل المعادلات الأوروبية للطاقة، خصوصا في ظل التنافس الجيو–سياسي على مصادر الإمداد خارج روسيا. إذ أن تموضع فاغنر في مواقع الإنتاج والتصدير يمنحها إمكانية فكرة تضييق البدائل الطاقوية التي تسعى أوروبا إلى تطويرها خارج المجال الروسي، سواءً عبر تعطيل الإنتاج أو التأثير في استقراره، وهو ما يحول الموارد الليبية إلى أداة ضمن التنافس على مصادر الطاقة في المجال الأورومتوسطي.[2]

كما أن هذا الدور يكتسب أهمية مضاعفة في ظل سعي الدول الأوروبية إلى تنويع مصادرها الطاقوية، حيث كانت ليبيا تمثل قبل الأزمة أحد المزودين الرئيسيين لعدد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا واسبانيا، وهو ما يجعل أي اضطراب في إنتاجها وامدادها بالطاقة ذا تأثير مباشر على توازن السوق الإقليمي.[3]

[1] Victoria Maldonado, **Strategic Ambitions: Russia's Deepening Military and Geopolitical Footprint in Libya**, Washington: Georgetown Security Studies Review, available at link: https://gssr.georgetown.edu/the-formun/regions/mena/strategic-ambitions-russias-deepening-military-and-geopolitical-footprint-in-libya

[2] Robert Uniacke, **Libya Could Be Putin's Trump Card**, Washington: Foreign Policy Magazine, July 8, 2022, 2:06 PM, Succeed: Friday 24 April 2026, at: 00:57, link: https://foreignpolicy.com/2022/07/08/wagner-group-libya-oil-russia-war

[3] Andrés Cala, **Europe rethinks dependence on Libyan oil**, Christian Science Monitor, February 24/2011, Succeed: Friday 24 April 2026, at: 11:08, link: https://www.minnpost.com/christian-science-monitor/2011/02/europe-rethinks-dependence-libyan-oil

في ضوء ذلك، يتضح أن البعد الإقتصادي لتدخل فاغنر في ليبيا لا يمكن اختزاله في استغلال الموارد الحيوية التي تزخر بها البلاد وأهمها الطاقة، بل يتم فهمه كآلية متكاملة لإعادة إنتاج النفوذ تقوم على:

- التحكم في العقد الجيواقتصادية.
- إدارة تدفقات الطاقة بدل السيطرة على المجال الجغرافي.
- ربط ليبيا بمنظومة نفوذ إقليمية أوسع.

وبهذا يتحول الإقتصاد إلى أداة مركزية في ممارسة النفوذ، بحيث يصبح التحكم في الموارد والبنى التحتية وسيلة مهمة في تشكيل التوازن السياسي دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر واسع النطاق والذي يكلف خسائر كبيرة.

المبحث الثاني: فاغنر كأداة لإعادة تشكيل النفوذ الروسي في ليبيا.

لا يقتصر دور فاغنر في ليبيا على مجرد التدخل العسكري المباشر، بل يمتد ليشمل تشكيل توازنات القوى الداخلية والانخراط في ديناميات التنافس الدولي على النفوذ داخل ليبيا. وعليه سنعالج في هذا المبحث هذه النقاط مع تقييم حدود وفعالية فاغنر في إعادة تشكيل النفوذ الروسي.

المطلب الأول: إعادة تشكيل القوى الداخلية.

شكل تدخل مجموعة فاغنر في ليبيا تحولا في بنية توازن القوى الداخلية، إذ أن الصراع في ليبيا لم يعد يدار فقط عبر فاعليين محليين، بل أصبح بدوره خاضعا لإعادة ضبط التوازن من خلال فاعليين غير دوليين يمتلكون قدرات شبه نظامية مع تجاوز وظائفهم الدعم العسكري التقليدي نحو إعادة هندسة مخرجات الصراع.

وفي نفس السياق، فإن تدخل مجموعة فاغنر في الصراع الليبي لايمكن حسمه أو اختزاله في مجرد دعم عسكري لخليفة حفتر، بل أصبح آلية رئيسية لإعادة توزيع القوة داخل ليبيا بما يخدم توازنات خارجية أوسع.

فقد شكل حضور مجموعة فاغنر في ليبيا أحد أهم مظاهر العسكرة غير الرسمية للصراع، فقد أدت مجموعة فاغنر في ليبيا دورا مباشرا في ترجيح كفة معسكر الشرق بقيادة خليفة حفتر، وذلك على حساب القوى المتمركزة في الغرب الليبي وعلى رأسها حكومة الوفاق الوطني ثم القوى السياسية والعسكرية التي لها موقع في طرابلس، فلم يكن هذا الدعم مجرد إسناد عسكري ظرفي، بل كان توظيفا لإداة مرنة تسمح بترجيح كفة طرف محلي على حساب خصومه في الغرب الليبي،[1] بما ينسجم مع منطق تعظيم القوة داخل بيئة تنافسية غير مستقرة.

ومن منظور واقعي، لا يفهم هذا التدخل بوصفه حدثا معزولا، بل كجزء من سلوك الدولة الروسية التي تسعى إلى توسيع هامش نفوذها عبر استثمار فاعليين غير دوليين حيث يدرك صانع القرار حجم الكلفة السياسية والعسكرية لإستخدام القوى النظامية مباشرة، لذلك فإن فاغنر مثلت وسيلة مناسبة لخلق تأثير ميداني دون تحمل التبعات الرسمية الكاملة، وهو ما مكن روسيا من التأثير في الصراع الليبي من موقع منخفض الكلفة وعالي الفعالية. وقد أدى وجود نحو 1000إلى 1800 عنصر روسي حسب تقديرات دولية إلى ترسيخ وجود عسكري يمنع انهيار القوات التابعة لحفتر[2]، مما جعل التدخل أداة حرب هجينة تتيح لموسكو التأثير وإعادة توزيع القوة داخل المجال الليبي دون تحمل التبعات القانونية المباشرة للدول، إذ أن أي تعزيز لطرف في صراع داخلي معقد ينعكس تلقائيا على توازن الشرعية والسيطرة.

[1] **Wagner in Libya –combat and influence**, Rosa Luxemburg Stiftung- North Africa Office, 2022, link: https://rosaluxna.org/poey-slides/wagner-in-libya-combat-and-influence/

[2] سفيان البالي، **جرائم وانتهاكات.. تقرير أممي جديد يكشف خفايا ممارسات مرتزقة حفتر**، TRT عربي، 30 ماي 2022، متوفر على الرابط: https://www.trtarabi.com/article/8995802

وعلى نسق متّصل، ظهر أثر هذا الدعم بوضوح خلال هجوم طرابلس(2019-2020)، حيث أسهمت مجموعة فاغنر في رفع قدرة القوات الموالية للشرق على التمركز الإستراتيجي ومنع انكسار الجبهة الشرقية، مما ولد حالة من الجمود الإستراتيجي أو كما يطلق عليه التوازن القسري، والذي كان نتيجة استراتيجية مدروسة تهدف إلى فرض توازن ردع غير متكافئ، بحيث يصبح كل طرف مدعوم خارجيا قادر على الردع لكنه غير قادر على الحسم العسكري النهائي لصالحه وتحطيم قدرات الطرف الآخر بشكل نهائي، وهذا يضمن استمرار قابلية التحكم في مسار الصراع من قبل الأطراف الداعمة خارجيا.

فقد ساهمت فاغنر في ترسيخ هذا النمط من اللاحسم، الأمر الذي عمق الإنقسام الداخلي وأضعف فرصة توحيد السلطة السياسية والعسكرية، وهذا ما كان في خدمة مصالح روسيا التي استفادت من هذا الوضع للحفاظ على دور مؤثر في توجيه مخرجات الصراع دون الإنخراط الرسمي فيه[1]. وبهذا المعنى، تحول التوازن داخل ليبيا من توازن ناتج عن تفاعلات داخلية إلى توازن معاد تشكيله عبر تدخل خارجي يضبط حدود الصراع بما يخدم استمرارية النفوذ الروسي.

وامتدادا لذلك، فإن هذا الشكل من إعادة تشكيل التوازن لا يقتصر على البعد العسكري بل ينعكس أيضا على البعد السياسي، حيث يكتسب الطرف المدعوم خارجيا "المشيرة خليفة حفتر" قدرة تفاوضية أكبر تترجم تفوقه النسبي ميدانيا إلى وزن سياسي في مسارات التسوية، وهو مايمنح روسيا من خلال دعمها غير المباشر من خلال فاغنر قدرة على التأثير في مآلات العملية السياسية عبر حلفائها المحليين، وهذا هو جوهر منطق الحرب بالوكالة التي تفرغ الدولة من سيادتها.

[1] طارق مقريسي، **الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية**، واشنطن: المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 29 ماي 2020، اطلع عليه يوم 27 أفريل 2026، على الساعة:23:21، في:
https://africacenter.org/ar/puplication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war

وفي هذا السياق، فإن التموضع العسكري لفاغنر في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية خاصة في منطقة الهلال النفطي ليس فقط باعتباره تحركا اقتصاديا، بل يشكل أيضا آلية داعمة لتثبيت التوازن القائم من خلال التحكم في المفاصل الحيوية والتي تعزز من خلالها استمرارية التفوق النسبي للطرف المدعوم حفتر، وهذا ما ينسجم مع سعي روسيا إلى ربط النفوذ العسكري بالتحكم في الجغرافيا الإقتصادية بما يعزز حضورها الجيو–سياسي في ليبيا وامتداده نحو العمق الإفريقي.[1]

وبذلك يتضح أن توظيف مجموعة فاغنر لم يؤدي إلى حسم عسكري للصراع القائم لصالح الطرف المدعوم خليفة حفتر بقدر ما أسهم في تكريس تفوق نسبي غير حاسم بما يبقي الصراع في ليبيا ضمن حدود يمكن التحكم فيها، وهو ما أفضى إلى تبعية الفاعليين المحليين للأطراف الداعمة خارجيا وفي مقدمتهم روسيا، وهذا الأمر يعكس لنا طبيعة التوازنات الغير حاسمة والهشة التي تنتجها الحرب بالوكالة بحيث يصبح التوازن هنا في حد ذاته استراتيجية لإدارة النفوذ الجيو–سياسي الروسي لا مجرد نتيجة له.

المطلب الثاني: فاغنر ضمن التنافس الدولي على ليبيا.

بعد أن استعرضنا في المطلب السابق كيف أعادت مجموعة فاغنر الروسية توازن القوى داخليا وفرضت حالة من الجمود الاستراتيجي بما يخدم المصالح الروسية، يبرز هنا الإمتدادات الجيو–سياسية لهذا الدور، فإذا كان التأثير قد بدأ على المستوى التأثير في التوازنات الداخلية، فإنه سرعان ما تحول إلى ورقة ضغط في التنافس الدولي على ليبيا، حيث لم يعد التواجد الروسي غير الرسمي عبر فاغنر مجرد دعم عسكري لطرف محلي بل أضحى جزءا من صراع دولي تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى.

1. تعددية الأقطاب في مسرح التنافس الدولي على ليبيا:

[1] **خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2020، متوفر على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4689

لم يعد الصراع في ليبيا منذ 2019 مجرد نزاع ثنائي بين طرفين داخلين، بل تحول إلى شبكة معقدة من التداخلات متعددة الأقطاب بحيث تقاطعت فيه مصالح القوى الكبرى مع الطموحات الاقليمية. ففي حين سعت روسيا عبر أدواتها غير الرسمية من تعظيم نفوذها في ليبيا، اتسمت الإستراتيجية الأمريكية في الفترة(2019–2024) بمنطق إدارة الصراع بأقل تكلفة ممكنة من خلال التلويح بالعقوبات والضغط الدبلوماسي، بدل السعي لايجاد حل نهائي وحاسم له.[1] وهذا ما خلق فراغا استثمرت فيه روسيا بفرض فاغنر كأداة نفوذ، وفي الوقت نفسه دفع القوى الأوروبية (فرنسا وإيطاليا) نحو مواقف متضاربة ، فبينما كانت ترى إيطاليا أن قطاع الطاقة يشكل تهديدا لأمنها القومي، تبنت فرنسا مقاربة أمنية تتقاطع أحيانا مع حلفاء روسيا في شرق ليبيا لمواجهة الإرهاب، وهذا بدوره أضعف القدرة الأوروبية على تشكيل جبهة متماسكة ضد التمدد الجيو–سياسي الروسي.[2]

وفي ذات السياق، فقد شكل الغياب الأمريكي المباشر إلى تحول ليبيا لساحة تنافس لنفوذ القوى الإقليمية كذلك(تركيا، الإمارات، مصر) التي تحركت هي بدورها لملئ الفراغ، بينما عملت روسيا أيضا كلاعب محوري وذكي يوظف شركة فاغنر العسكرية لتعطيل أية تسوية سياسية لا تضمن مصالحها الحيوية، وهو ما أدى لتدويل الصراع بين قوى تدعم كل طرف وترسيخ مفهوم الحرب بالوكالة المركبة،[3] وهذا الدور قد أكدته مراكز أبحاث ودراسات مشيرة إلى أن فاغنر ليست مجرد مقاول عسكري، بل أداة تخدم المصالح القومية الروسية في دوائرها الجيو–سياسية.

---

[1] سعد سلامة، **النموذج الليبي في إدارة الهامش الاستراتيجي في السياسة الأمريكية**، لندن: مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 6 جانفي 2026، اطلع عليه 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:
https://mediterraneancss.uk/2026/01/06/%D8%A7the-libyan-model_strategic-margin-us-policy

[2] أحمد قاسم حسين، **التنافس الفرنسي– الإيطالي على النفوذ في ليبيا**، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري 2019، ص ص 6–7.

[3] عبد الأمير رويح، **الصراع في ليبيا: حرب بالوكالة تحمل بصمات إقليمية**، شبكة النبأ المعلوماتية، 29 سبتمبر 2019، اطلع عليه: 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:
https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/20735

2. التحول نحو المأسسة وتثبيت الحضور من"الوكيل إلى فيلق الدولة"(2024):

بحلول عام 2024، أدركت موسكو أن طبيعة التنافس الدولي في ليبيا الذي يتسم بحضور قوي لقوى إقليمية ودولية متضاربة، وأن وجودها في ليبيا لم يعد قابلا للإستمرار بصيغته الرسمية التي جسدته مجموعة فاغنر، خصوصا في ظل الضغوط الغربية الرامية إلى تجريم هذا النمط من التدخل، لذلك عملت روسيا على مأسسة النفوذ عبر تفكيك البنية السابقة بعد وفاة زعيمها "يفغيني بريغوجين"، واستعابها ضمن "الفيلق الإفريقي" لاحتواء الفوضى التي نتجت بين قيادات فاغنر، وأصبحت بذلك تابعة لوزارة الدفاع الروسية[1]، هذا التحول ليس مجرد قرار إداري عابر بل هو انعكاس لتحول استراتيجي عميق يهدف إلى:

- فرض الشرعية الميدانية: عبر استبدال المرتزقة بقوات تابعة رسميا للدولة الروسية، إذ تسعى موسكو إلى تحويل وجودها في ليبيا من وضع خارج عن القانون الدولي إلى حضور قانوني مستند إلى تفاهمات واتفاقيات ثنائية مع حلفائها المحليين(خاصة في بنغازي)، مما يكون حاجزا لأي محاولات غربية لتصنيف الحضور الروسي في ليبيا على أنه إرهابي وإجرامي.[2]
- تعزيز القدرة على التفاوض الدولي: وذلك من خلال اضفاء الطابع المؤسساتي على وجودها، إذ أن روسيا من خلل التحول الهيكلي لمجموعة فاغنر وضعة القوى الغربية أمام خيار أن أي حل سياسي في ليبيا لا يمكن أن يكون له وجود على الواقع دون التنسيق معها، والتي تملك هذه الأخيرة أوراق ضغط عسكرية واقتصادية في ليبيا، وهو مايجبر القوى الأوروبية خاصة

---

[1] رضوان بوهيدل، **النزاعات في إفريقيا، التاريخ، الأسباب، الأبعاد، الفواعل، وآفاق الحلول: قراءة جيوسياسية في خصوصية النزاع الإفريقي**، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2026، ص ص 250-251.

[2] وليد عبد الله، **الفيلق الإفريقي وانعكاساتها على ليبيا (تقرير)**، وكالة الأناضول، 5جانفي 2024، متوفر على الرابط: https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84

فرنسا وإيطاليا على قبول الوضع[1]، ويجعل من واشنطن مضطرة للتعامل مع موسكو كطرف قي الترتيبات المستقبلية بشأن ليبيا.

المطلب الثالث: حدود وفعالية النفوذ الروسي عبر فاغنر.

على الرغم من النجاح الروسي في ترسيخ حالة من الجمود الإستراتيجي في ليبيا عبر كيان غير رسمي، إلا أن هذا النفوذ الذي حققته روسيا عبر مجموعة فاغنر لم يكن بدوره مطلقا لأنه اصطدم بمجموعة من التحديات التي قيدت فعاليته وأثرت على قدرته في التحول إلى نفوذ سياسي مستدام. وعليه يسعى هذا المطلب إلى تفكيك هذا الحدود، وتحليل مدى قدرة مجموعة فاغنر الروسية العسكرية الخاصة على تحويل المكاسب الميدانية إلى تأثير جيو–سياسي دائم.

أولا– حدود النفوذ الروسي عبر فاغنر:

1. معضلة الشرعية وغياب الصفة الرسمية:

تمثل الصفة غير الرسمية لمجموعة فاغنر العسكرية الخاصة أحد أبرز محددات النفوذ الروسي في ليبيا؛ فبينما وفرت هذه الصيغة لموسكو هامشا واسعا من المناورة من جهة وإمكانية الإنكار المعقول من جهة أخرى ، فإنها في مقابل ذلك لم تتمكن من اكتساب الشرعية السياسية اللازمة لإدارة النفوذ هنالك، إذ لم يتم الإعتراف بفاغنر من قبل الأطراف الليبية أو المجتمع الدولي كفاعل سياسي مشروع، وهو ما شكل عائقا لتحويل السيطرة العسكرية ميدانيا إلى سلطة سياسية فعلية، ونتيجة لذلك، ظل الوجود الروسي مرتبطا بتفاهمات ظرفية مع القادة المحليين المدعومين من طرفها وليس على عقود الدولة، فأي تغيير في ولاء القيادة قد يؤدي بدوره إلى زعزعة استقرار النفوذ الروسي في ليبيا.[2]

---

[1] ديميتري بريجع، **ليبيا...ساحة مفتوحة لمصالح روسيا**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 27 ماي 2025، اطلع عليه يوم 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:https://eurasiaar.org/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

[2] Akram kharief, **Wagner in Libya- combat and influence**, Tunis: Rosa Luxemburg Stiftung, January 2022, link:

2. التنافس الدولي كقيد بنيوي على التمدد:

لم تتحرك روسيا في فراغ جيو–سياسي، بل في بيئة تنافسية معقدة خاصة مع بروز قوى اقليمية ودولية مثل: تركيا الولايات المتحدة الأمريكية وقوى أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا. فقد فرض التدخل التركي مثلا منذ عام 2020 توازنا عسكريا حد من قدرة فاغنر على فرض الحسم، وهذا ما جعل ليبيا من ساحة للنفوذ الروسي إلى منطقة نفوذ متقاسم، وتبني استراتيجية إدارة الجمود الإستراتيجي بدلا من الهيمنة المطلقة.[1]

3. تآكل الفعالية بفعل الضغوط الدولية المنسقة:

تمثل القيود الدولية والإقليمية أحد أهم العوامل التي تحد من فعالية النفوذ الروسي عبر مجموعة فاغنر في ليبيا حيث لا تتحرك روسيا في فراغ جيو–سياسي، بل ضمن بيئة تنافسية معقدة تتداخل فيها مصالح لقوى متعددة من تركيا والإمارات، السعودية، فرنسا، أمريكا وإيطاليا، حيث يسعى كل طرف إلى دعم حلفائه المحليين ومنع خصومه من تحقيق الهيمنة ما يشكل تهديدا لمصالحا الحيوية هناك.

فالتنافس الروسي التركي مثلا يعتبر مظهرا من مظاهر هذه القيود حيث تعتمد كل منها على أدوات مختلفة سواءا سياسية اقتصادية وعسكرية لترسيخ نفوذها، ما يؤدي بدوره إلى غياب الحسم العسكري أو السياسي لأي طرف، وهو ما يجعل النفوذ الروسي عبر شركة فاغنر العسكرية محكوم بمنطق إدارة التوازن الإستراتيجي بدل فرض الهيمنة.[2]

---

https://rosaluxna.org/publications/wagner-in-libya-combat-and-influence/

[1] هاميس أشرف، **التحول في الاستراتيجية التركية بعد عام 2020: أولوية النفوذ السياسي على العسكري**، القاهرة: مركز ترو للدراسات، 18 نوفمبر 2025، اطلع عليه بتاريخ 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط :
https://truestudies.org/3432/

[2] ماجدة محمد الفلاح، **تأثير التنافس الروسي– التركي على الأمن القومي الليبي في ظل إدارة ترامب الأولى**، لندن: مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، 28 فيفري 2026، اطلع عليه بتاريخ 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:

كما أن العزوف الإستراتيجي الذي كانت تنتهجه أمريكا والذي استغلته روسيا لملئ الفراغ قد تغير، إذ أن صانع القرار الأمريكي أدرك أن وجود فاغنر يشكل تهديدا لاستقرار أمن المتوسط ولمصالحها الاستراتيجية، فقامت بالتنسيق مع الإتحاد الأوروبي لفرض عقوبات استهدفت قادة فاغنر وشركائها الإقتصاديين في منطقة الهلال النفطي، وربطت هذه العقوبات بخروج المرتزقة وهو ما شكل عائقا أمام روسيا لتمويل وجودها. وفي ذات السياق قد أجبر موسكو هذه الضغوطات وغيرها على إعادة تقييم حساباتها لمواجهة هذه القيود.

4. الإنتقال من الوكلاء إلى المأسسة:

شكل التحول نحو الفيلق الإفريقي إقرار موسكو بأن إعادة هيكلة فاغنر نحو الفيلق الإفريقي جاء لسد الفجوة حول شرعية تواجدها في الأراضي وربطها بهياكل الدولة وبالأخص وزارة الدفاع الروسية من أجل ضمان سيرورة عملها ضمن ما يخدم مصالح موسكو.

ثانيا- فعالية النفوذ الروسي عبر فاغنر:

1. السيطرة على الموارد الاستراتيجية(الهلال النفطي):

لقد أثبتت مجموعة فاغنر الروسية فعالية استثنائية كأداة لتوسيع النفوذ الروسي في ليبيا، محققة أهداف حيوية مهمة رغم التحديات الاستراتيجية التي تواجهها. فقط قامت فاغنر بالسيطرة على حقول الهلال النفطي مثل(حقل الشرارة، لانوف، المرسى، الصدادة)، وقد مكنت السيطرة على مثل هذه المواقع النفطية الحيوية من جعله ورقة ضغط لضمان عدم استئناف ضخ النفط وتصديره من أجل ضمان حصتها التفاوضية من النفط الليبي.[1]

https://mediterraneancss.uk/2026/02/28/the-russian-turkish-rivalry-impact-on-libya/

[1] **فاغنر تحرم الغاز الليبي من دور استراتيجي (تحليل)**، اسطنبول: وكالة الأناضول،27 سبتمبر 2022، الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-

2. بناء قواعد عسكرية لوجستية:

تتجلى فعالية النفوذ الروسي عبر مجموعة فاغنر في ليبيا في قدرتها على تثبيت قواعد عسكرية داخل شرق ليبيا وبالأخص في محيط طبرق، فقد وثقت معطيات متعلقة بموضوع تفريغ معدات عسكرية روسية قادمة من قاعدة طرطوس الروسية المتواجدة في سوريا نحو ليبيا[1] بالإضافة إلى ذلك تحتل فاغنر قاعدة طرطوس الجوية الاستراتيجية في وسط ليبيا وتستخدم كمركز لوجستي لعملياتها في إفريقيا مثل إرسال الأسلحة والوقود إلى حميتي في السودان.

ويعكس هذا التطور نجاح فاغنر في الإنتقال من دورها العسكري القتالي إلى دور أهم وهو إنشاء قواعد ارتكاز لوجستية شبه دائمة، بحيث تستخدم لتأمين الإمدادات العسكرية ودعم العمليات، وهذا الإنجاز أعاد روسيا للبحر المتوسط من منطق قوة بعد تراجع نفوذها فيه منذ عقود.

3. إطالة أمد الصراع (الجمود الإستراتيجي):

مثلت استراتيجية إطالة أمد الصراع الإستراتيجي (الجمود الإستراتيجي) أبرز إنجازات فاغنر في ليبيا، إذ أنها نجحت في منع سقوط خليفة حفتر وبناء تحصينات عسكرية معقدة وطويلة امتدت لحوالي 800 كلم حيث يفصل طرابلس (الغرب) عن برقة و فزان(الشرق والجنوب)، محققة حالة من عدم انهزام خليفة حفتر، وفي نفس الوقت لم تحقق الإنتصار الإستراتيجي له وانهزام الطرف الآخر، والتي امتدت لسنوات منذ 2018 إلى غاية 2024 [2]، حيث نفذت فاغنر هذه الخطة

%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2695622

[1] **كيف استخدمت روسيا فاغنر لترسيخ قوتها الجيوسياسية في شمال إفريقيا**، منصة إيلاف، 25 جوان 2024، متوفر على الرابط: https://elaphmedia.ly%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7-D8%A7/

[2] Akram kharief, **op.cit**, link: https://rosaluxna.org/publications/wagner-in-libya-combat-and-influence/

الاستراتيجية عبر زرع الألغام حول طرابلس وتعزيزها للدفاعات في سرت، وتدريب قوات حفتر حوالي 15 ألف جندي من الجيش الوطني الليبي، وهذا ما جعل حفتر قادر على الصمود الميداني وفشل الحلول الغربية المتعاقبة من مؤتمر برلين جانفي 2020 والذي غادره حفتر احتجاجا، مرورا لمؤتمر جنيف 2020-2021 ووصولا لتعثر بعثة الأمم المتحدة[1]، وهذا أدى إلى تدويل الصراع وإطالة أمده.

إن هذه الاستراتيجية مكنت موسكو من أن تكون فاعل مهم في أي تسوية تخص القضية الليبية، مستفيدة من الجمود الاستراتيجي الذي ضمن عدم انهيار قوات حفتر ومنع هيمنة تركيا من السيطرة على العاصمة طرابلس وهذا ما جعل ليبيا ساحة للنفوذ الروسي رغم أن العاصمة الليبية لم تسقط.

[1] Ben Fishman, Anas EL Gomati, **Making Libya's Berlin Process Work**, Washington D.C: The Washington Institute for Near East Policy, June 2021, available at link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/making-libyas-berlin-process-work

خاتمة الفصل:

يظهر تحليل حالة فاغنر في ليبيا أن توظيف الشركات العسكرية الخاصة أصبح ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الروسية، ضمن مقاربة مرنة لإعادة إنتاج النفوذ الجيو–سياسي في المناطق التي تشهد هشاشة أمنية، إذ أن هذا النمط من التدخل مكن روسيا من تحقيق حضور فعال دون الإنخراط الرسمي أو العسكري المباشر، من خلال آلية الإنكار المقبول وتقليل الكلفة السياسية والقانونية في توظيف هذه الكيانات. وفي ذات السياق، فإن تدخل فاغنر في ليبيا كان له دور محوري في إعادة تشكيل توازن القوى الداخلية وذلك من خلال دعم فاعليين محليين وتعزيز قدراتهم العسكرية (خليفة حفتر وقواته). هذا ولم يقتصر دور فاغنر في الجانب العسكري فقط بل امتد إلى الجانب الاقتصادي من خلال السعي للتموضع داخل قطاعات استراتيجية بما يعكس ترابط الأهداف الجيو–سياسية لروسيا بالمصالح الاقتصادية. ومع كل هذا، ورغم ما يوفره تدخل فاغنر في ليبيا من أداة مرنة لروسيا، إلا أنه يواجه تحديات تعرقل تقدمه تتعلق بطبيعة البيئة التنافسية التي يعمل فيها وتصاعد الضغوط الدولية فضلا عن التحولات التي عرفها هذا الكيان نفسه نحو مأسسة هذا النمط من التدخل

الخاتمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الفاعليين المؤثرين في العلاقات الدولية، إذ لم يعد احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة قائما بالصورة التقليدية التي ارتبطت بنشأة الدولة الحديثة، حيث برزت فواعل غير دولية جديدة من بينها الشركات العسكرية الخاصة التي أصبحت تضطلع بأدوار متزايدة في إدارة الصراعات والنزاعات المسلحة وحتى التأثير في التوازنات الجيو–سياسية القائمة. وفي هذا السياق، شكلت الشركات العسكرية الروسية الخاصة وعلى رأسها مجموعة فاغنر إحدى الأدوات التي وظفت من قبل موسكو في إطار سعيها إلى إعادة إنتاج نفوذها الجيو–سياسي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها: كيف يمكن تفسير توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة كأداة للنفوذ الجيو–سياسي وتحديدا فاغنر في ليبيا؟، وقد أوضحت الدراسة أن هذه الكيانات لم تكن مجرد تشكيلات عسكرية، بل مثلت أداة غير مباشرة مكنت روسيا من التمدد داخل بيئات تتسم بالهشاشة الأمنية والفراغ الجيو–سياسي، مع تقليل الكلفة السياسية والعسكرية للتدخل المباشر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

كما أظهرت الدراسة أن التحول الذي عرفته السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي أسهم في إعادة صياغة أدوات النفوذ الروسية، حيث برزت الشركات العسكرية الخاصة كوسيلة وظيفية تجمع بين الأبعاد العسكرية والأمنية والإقتصادية، وتتيح لموسكو العمل خارج الأطر التقليدية للتدخل. وفي هذا الإطار، اتضح أن مجموعة فاغنر لم تظهر ككيان منفصل عن السياق الروسي العام، بل تطورت ضمن منطق التدخل غير الرسمي مستفيدة من الخبرات العسكرية السابقة ومن شبكات الدعم غير المباشر المرتبطة بالدولة الروسية.

وفي الحالة الليبية، كشفت الدراسة أن تفكك الدولة وتعدد مراكز القوة وغياب الإحتكار المركزي للعنف وفرت بيئة ملائمة لتوسع نشاط فاغنر التي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية، وفي تعزيز الحضور الروسي في المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية، لاسيما المناطق المرتبطة بالأمن والطاقة والتموقع الجيو–سياسي. كما تبين أن هذا التوظيف لم يكن معزولا عن التنافس الدولي

والإقليمي على ليبيا، بل جاء ضمن استراتيجية روسية أوسع تهدف إلى توسيع حضورها في شمال إفريقيا وحوض المتوسط، ومواجهة النفوذ الغربي عبر أدوات غير تقليدية.

ومع كل ذلك، فقد أظهرت الدراسة أن فعالية الشركات العسكرية الخاصة تبقى مشروطة بطبيعة البيئة التي تنشط فيها، وبالقدرة على تحويل المكاسب الميدانية إلى نفوذ مستدام. وبناءا على ذلك خلصت الدراسة إلى أن الشركات العسكرية الروسية الخاصة وعلى رأسها مجموعة فاغنر أصبحت تمثل ما يلي:

- ✓ أحد أبرز تجليات التحول في أنماط ممارسة النفوذ الجيوسياسي في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لم يعد النفوذ يمارس فقط عبر التدخل العسكري التقليدي، بل من خلال فاعليين غير رسميين قادرين على التحرك داخل المناطق الهشة بمرونة أكبر وكلفة أقل بما يعكس تحولا في أدوات القوة وآليات إدارة الصراع في النظام الدولي الراهن.
- ✓ تجسيدا لاستراتيجية الإنكار الرسمي، حيث وفرت هذه الشركات للقيادة الروسية استراتيجية وظيفية لتحقيق مكاسب جيوسياسية والتمدد في مناطق النزاع والفراغ الأمني كالحالة الليبية، مع التنصل من المسؤولية القانونية والسياسية المباشرة أمام المجتمع الدولي.
- ✓ أداة مزدوجة لدمج النفوذ الأمني بالتمكين الإقتصادي، إذ أثبتت الدراسة أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على الدعم العسكري فقط بل أداة لربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية من أجل السيطرة على الموارد الحيوية ومصادر الطاقة، ما يخلق نفوذا طويل المدى.
- ✓ عاملا مكرّسا لتفكيك سيادة الدولة الوطنية: ففي البيئات التي تنشط فيها هذه الشركات مثلا الحالة الليبية يسهم تدخلها في إطالة أمد النزاع أو الصراع وخلق حالة من الجمود الإستراتيجي، ما يحول دون استعادة الدولة لاحتكارها المركزي والشرعي لأدوات العنف، وإطالة أمد تحقيق الاستقرار المنشود للدولة.

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات البحثية التي من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام الباحثين والمهتمين بدراسة هذا الموضوع، وتسهم في تعميق الفهم العلمي الأكاديمي لأدوار الشركات العسكرية الخاصة الروسية كأداة للنفوذ الجيوسياسي:

- ضرورة تفعيل الأليات القانونية وتطويرها وجعلها أكثر وضوحا لتنظيم عمل الشركات العسكرية الخاصة، بما يحد من الغموض القانوني الذي يكتنفها والذي تستفيد منه الدول في توظيف هذه الكيانات لتحقيق أهداف جيوسياسية.
- تشجيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة لظاهرة الشركات العسكرية الخاصة باعتبارها إحدى أهم الفواعل غير الدولية المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية المعاصرة وفي إعادة تشكيل موازين القوى والنفوذ.
- دعم جهود بناء الدولة والمؤسسات الأمنية الوطنية في الدول الهشة، بما يقلل من فرص استغلال الهشاشة الأمنية والسياسية من قبل الشركات العسكرية الخاصة والقوى الخارجية التي تدعمها.
- ضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الأزمات الداخلية التي تشهدها ليبيا، والتي تقوم على تعزيز الإستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، بما يحد من التدخل الفواعل الخارجية التي تؤثر على الإستقرار الداخلي فيها.
- ضرورة متابعة التحولات التي شهدتها مجموعة فاغنر بعد حالة المأسسة وإعادة التنظيم التي شهدتها مجموعة فاغنر الروسية، ودراسة مدى تأثيرها على الإستقرار الداخلي للدول التي تتدخل فيها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية.

أولا– قائمة الكتب:

1. خالد خليف، **الشركات العسكرية الخاصة ومدى إلتزامها بأحكام القانون الدولي الإنسان،** الجزائر: النشر الجامعي،2022.
2. رضوان بوهيدل، **النزاعات في إفريقيا، التاريخ، الأسباب، الأبعاد، الفواعل، وآفاق الحلول: قراءة جيوسياسية في خصوصية النزاع الإفريقي،** ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2026.
3. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **الشركات العسكرية و الأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية سياسية التجربة العراقية – التجربة الإفريقية،** ط 1، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
4. عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر،** ط2، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،2021.
5. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط،** مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافة، 2014.

ثانيا– المقالات والدوريات:

1. الحامدي عيدون، **نحو فهم شامل لماهية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة : بين تعدد التسميات وتعقد الفواعل والكيانات،** المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2022.
2. أسمهان خالف، علي لراري، **الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولاتي: استمرارية أم قطيعة؟،** المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2021 .

3. تواتي حليمة، **الوضع القانوني للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 02، (عدد خاص)، 2020، ص419.

4. أحلام عابد، **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة: مقاربة في الأدوار والإنعكاسات**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:8، العدد: 2، سطيف: جامعة محمد لمين دباغين، 2025.

5. أحمد قاسم حسين، **التنافس الفرنسي– الإيطالي على النفوذ في ليبيا**، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري 2019.

6. بدر حسن الشافعي، **دور الشركات العسكرية الخاصة في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا**، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، 2023.

7. بدر صايم، **الفواعل العنيفة من غير الدول: مجموعة فاغنر نموذجا**، وجدة: مجلة شؤون استراتيجية، العدد 17، مارس 2024.

8. بوعيشة مراد، محمد بن فردية، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا(دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد:14، العدد:01، 2022.

9. جاد المولى حامد ابراهيم الدغيلي، **دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في السياسة الدولية خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة (شركة فاغنر الروسية الخاصة نموذجا)**، مجلة دلالات، العدد:12، مارس 2025.

10. حكيم ألادي نجم الدين، التوازن بين الشركات الأمنية الخاصة بإفريقيا: حالة إفريقيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات ورقة تحليلية، 2024 .

11. حميدة نعيمة صالحي، غدير عبد الرسول شواي، **دور مجموعة فاغنر في تزايد النفوذ الروسي في القارة الإفريقية –النيجر نموذجا–**، مجلة الإمام كاظم، المجلد 9، العدد الثاني، جوان 2025.

12. رضوان بوهديل، **الجيوسياسة (الجيوبولتيك) من الفكر إلى الأداة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الثاني، جويلية 2026.

13. شبين عدنان، **خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 08، 2020.

14. شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، **تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا**، جامعة خنشلة: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 09، العدد: 02، 2022.

15. شهرزاد أدمام، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، سياسات عربية، العدد8 ،2014.

16. شيان ماكفيت، **المرتزقة والحرب: فهم الجيوش الخاصة اليوم**، واشنطن: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2023.

17. طلال لموش، سامي بخوش، **نحو مقاربة تظمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع، سبتمبر 2015.

18. عادل الصابر بوعجيلة، **التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا: ديناميكيات التفاعل المجتمعي مع السلطة**، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 17 نوفمبر 2025.

19. غازلي عبد الحليم، **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في إفريقيا الخلفيات والمحاذير**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد:34، العدد:01، 2020.

20. فادية فضة، **تشريع التجنيد في روسيا استخدام المرتزقة وخصخصة العمل العسكري**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أفريل 2017.

21. فيصل غازي ناصر، **الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011**، قضايا سياسية، العدد 79، 2024.

22. معمر محمد الكشر، **آثار وتداعيات التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي مابعد 2011(دراسة تحليلية)**، الأكاديمية الليبية: مجلة البحوث الأكاديمية(العلوم الإنسانية)، العدد: 29، المجلد: 02، 2025.

23. معيزي ليندة، **توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة "شركة فاغنر الروسية في النزاع المسلح الليبي نموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 11، العدد 01، 2024.

24. معيزي ليندة، هقاني أيوب، **الحرب الهجينة في الإستراتيجية العسكرية الروسية "الحرب على أوكرانيا نموذجا"**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد(06)، العدد(02)، 2022.

25. نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، **مابين الجيوبولتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020.

26. هشام فخار، **خصخصة الحرب: مقاربة قانونية لإستخدام الشركات العسكرية الخاصة والأمنية في الحروب**، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 02، المدية : جامعة يحيى فارس ،2022.

27. ياسين طالب، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية**، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 32، الجزء الرابع ، ديسمبر 2018.

ثالثا–الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. فريد رمزانية، آسية عرعار، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

2. فواز العابد، **تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة–منظمة العفو الدولية نموذجا–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023.

3. قبور رانيا وئام، **مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية عن انتهاك القانون الدولي الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص: قانون دولي عام، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2025.

4. محمد أشقر، **دور الموارد الريعية في انتشار الشركات العسكرية الخاصة الروسية: دراسة حالة الطاقة في سوريا**، رسالة مقدمة استفاءً لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الأمنية والنقدية، معهد الدوحة للدراسات العليا كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية.

5. ناصر بوعلام، **التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر (2001–2022)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات دولية، جامعة الجزائر3، ماي 2022.

رابعا– المحاضرات والندوات العلمية:

1. حفيظة طالب، **الوليد أبو حنيفة، خصخصة الأمن العسكري كمقاربة لإدارة الأزمات الداخلية: شركة فاغنر في ليبيا نموذجا**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات الداخلية العربية: نماذج من العراق، سوريا، اليمن، وليبيا، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، مخبر تحليل الدراسات الشرق الأوسطية، 26ماي2022.

2. حويذق عثمان، حرة عماد، **مكانة الشركات العسكرية والأمنية في المجتمع الدولي**، أعمال الندوة الوطنية 11 حول: الشركات الأمنية الخاصة بين الإلتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، الوادي: جامعة الشهيد محمد لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 31 جانفي 2021.

3. درويش عبد المجيد، **جيوسياسية العلاقات الدولية**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د س ن.

4. ونوقي جمال، مومن بكوش أحمد، **الالتزامات التعاقدية للدول والشركات الأمنية الخاصة في القانون الدولي الإنساني**، أعمال الندوة الوطنية 11حول: الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، الوادي: جامعة الشهيد محمد خيضر، 31 جانفي 2021.

5. يحيى بوزيدي، **محاضرات في الجغرافيا السياسية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.

خامسا- المواقع الإلكترونية:

1.جمهورية فاغنر في إفريقيا الوسطى، الجزائر: جريدة أفريكا نيوز، 06-01-2026، تاريخ الإطلاع : 18-04-2026،على الساعة: 00:26، متوفر على الرابط:

https://africanews.dz%D8%AC%D9%87%D9%88%D%B1%D9%8A%D8%A9%-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8B1D9%8A%82%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D8%9F/

2.حمزة بغدات، **نفوذ فاغنر في السودان... من مناجم الذهب إلى الدعم العسكري**، موسكو: صحيفة الشرق الأوسط، 2023، تاريخ الإطلاع: 15-04-2026، على الساعة: 2:20، متوفر على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4311451-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%C2%AB%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A

3. **خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2020، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4689

4. ديميتري بريجع، **ليبيا...ساحة مفتوحة لمصالح روسيا**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 27 ماي 2025، اطلع عليه يوم 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:

https://eurasiaar.org/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

5. سعد سلامة، **النموذج الليبي في إدارة الهامش الاستراتيجي في السياسة الأمريكية**، لندن: مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 6 جانفي 2026، اطلع عليه 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:

https://mediterraneancss.uk/2026/01/06/%D8%A7the-libyan-model_strategic-margin-us-policy

6. سفيان البالي، **جرائم وانتهاكات.. تقرير أممي جديد يكشف خفايا ممارسات مرتزقة حفتر**، TRTعربي، 30 ماي 2022، متوفر على الرابط :

https://www.trtarabi.com/article/8995802

7. طارق مقريسي، **الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية**، واشنطن: المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 29 ماي 2020، اطلع عليه يوم 27 أفريل 2026، على الساعة:23:21، في :

https://africacenter.org/ar/puplication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war

8. عبد الأمير رويح، **الصراع في ليبيا: حرب بالوكالة تحمل بصمات إقليمية**، شبكة النبأ المعلوماتية، 29 سبتمبر 2019، اطلع عليه: 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:

https://annabaa.org/arabic/violenceandterror/20735

9. **فاغنر تحرم الغاز الليبي من دور استراتيجي (تحليل)**، اسطنبول: وكالة الأناضول،27 سبتمبر 2022، الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2695622

10. **كيف استخدمت روسيا فاغنر لترسيخ قوتها الجيوسياسية في شمال إفريقيا**، منصة إيلاف، 25 جوان 2024، متوفر على الرابط:

https://elaphmedia.ly%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7-D8%A7/

11. ماجدة محمد الفلاح، **تأثير التنافس الروسي– التركي على الأمن القومي الليبي في ظل إدارة ترامب الأولى**، لندن: مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، 28 فيفري 2026، اطلع عليه بتاريخ 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط:

https://mediterraneancss.uk/2026/02/28/the-russian-turkish-rivalry-impact-on-libya/

12. نعمت بيان، **الميليشيات تعريفها، نشأتها، ودورها في إضعاف الدولة الوطنية**، في:

https://iconaohrs.net

13. هاميس أشرف، **التحول في الاستراتيجية التركية بعد عام 2020: أولوية النفوذ السياسي على العسكري**، القاهرة: مركز ترو للدراسات، 18 نوفمبر 2025، اطلع عليه بتاريخ 29 أفريل 2026، متوفر على الرابط :

https://truestudies.org/3432/

14. هيوشوفيلد، **عملية برخان: لماذا تنهي فرنسا عملياتها العسكرية في الساحل الأفريقي؟**، عربي BBC-NEWS،2022، تاريخ الإطلاع: 17-04-2026، متوفر على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/world-63566805.amp

15. وليد عبد الله، **الفيلق الإفريقي وانعكاساتها على ليبيا (تقرير)**، وكالة الأناضول، 5جانفي 2024، متوفر على الرابط:
https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84

✓ قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- **Periodicals :**

1. Akram kharief, **Wagner in Libya- combat and influence**, Tunis: Rosa Luxemburg Stiftung, January 2022, link:
https://rosaluxna.org/publications/wagner-in-libya-combat-and-influence/

2. Andrés Cala, **Europe rethinks dependence on Libyan oil**, Christian Science Monitor, February 24/2011, Succeed: Friday 24 April 2026, at: 11:08, link:
https://www.minnpost.com/christian-science-monitor/2011/02/europe-rethinks-dependence-libyan-oil

3. Ayesha Ashraf & Qudsia Akram, **Decoding Operational Latitude of Russian Privet Military Companies (PMCS): A Case Study of Wagner Group in Syria**, Nust Journal of International Peace & Stability, vol .7 (2), 2024.

4. Emmet Foley, Christian Kaunert, **Russian Privet Military and Ukraine: Hybrid Surrogate Warfare and Russian State Policy by Others Means,** Central European Journal of International and Security Studies, Vol.16, Iss.3 ,2022.

5. Keir Giles, Valeriy Akimenko, **Use and Utility of Russia's Private Military Companies**, Queen's University, n.d

6. Kimberly Marten, **Russian use of semi-state security forces: the case of Wagner Groupe**, Post-Soviet Affaires, vol 35, No 3,181-204, 2019, p 186.

7. Lamia Ikhlf, **Media: A Victor of Political Influence or a Demonstration of Power**, Elwahat Journal for Research and Studies, vol 17, issue 2, 2024.

8. Maisha Karim, **The Rise of Privet Military Companies in International Security**, American journal of political science and leadership studies, vol 2, N 3, 2025.

9. Omelchenko, et al, **The nature and characteristics of the evolution of the phenomenon of geopolitics**, Amazonia Investiga, vol 11, Issue 51, February 12, 2022.

10. Robert Uniacke, **Libya Could Be Putin's Trump Card**, Washington: Foreign Policy Magazine, July 8, 2022, 2:06 PM, Succeed: Friday 24 April 2026, at: 00:57, link:

https://foreignpolicy.com/2022/07/08/wagner-group-libya-oil-russia-war

11. **Russian groupe's 1200 mercenaries fighting in Libya: UN report**, Qatar: Aljazeera Media Network, 7 May 2020, Succeed: 21 April 2026, link:

https://www.aljazeera.com/news/2020/5/7/russian-groups-1200-mercenaries-fighting-in-libya-un-report

12. Theo Neethling, **Russian Para-military Operation in Africa: The Wagner Group as a De Facto Foreign Policy Instrument**, Scientia Military: South Africa Journal of Military Studies, Vol.51, No 1,2023.

13. **Wagner in Libya –combat and influence**, Tunis: Rosa Luxemburg Stiftung- North Africa Office, 2022, link:

https://rosaluxna.org/poey-slides/wagner-in-libya-combat-and-influence/

- **United Nations Report:**

1. United Nations Security Council, **Final report of the panel of experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011), S/2021/229**, 8 March 2021, link:

https://undocs.org/s/2021/229

2. **Russian Private Military Companies in "Grey Zones"**, 2026, Government of Canada, July 14,2025, accessed 10 April, link:
https://www.bing.com/search?q=http+%3A%2F%2Fwww.canada.ca%2Fen%2Fsecurity-intelligencce-service%2Fcorporate%2Fpublications%2Fhybrid-methods-in-the-+grey-zone%2FRussian-private-military-companies-grey+zones&cvid=b40ca80331b44d77b6c978c7469582bb&gs_lcrp=EgRlZGdlKgYIABBFGDkyBggAEEUYOdIBDTgzODU4Njk0M2owajeoAgCwAgA&FORM=ANNTA0&PC=U531

- **Legal Sources:**

1. **U.S. Code §2778 Control of arms exports and imports,** New York: Carnell Law School, available at link**:**
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/22/2778

- **Studies:**

1. **A Net Assessment of Wagner Group's Networked Effects in Libya**, Washington: New America, Link: https://www.newamerica.org/insights/the-abu-dhabi-express/a-net-assessment-of-wagner-groups-networked-effects-in-libya
2. Andràs Ràcz, **Band of Brothers: The Wagner Group and the Russian State**, Center for Strategic & international Studies, published: September 21, 2020, link:
https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/band-brothers-wagner-group-and-russian-state
3. Anna Borshcheveskaya, **Russia Privet Military Companies: Continuity and Evolution of the Model,** America: Foreign Policy Research institute, December 2019.
4. Ben Fishman, Anas EL Gomati, **Making Libya's Berlin Process Work**, Washington D.C: The Washington Institute for Near East Policy, June 2021, available at link:

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/making-libyas-berlin-process-work

5. Catrina Doxsee, **Putin's Proxies: Examining Russia's Use of Private Military Companies**, Washington Dc: Center for Strategic & international Studies, published: September 15,2022, accessed: 11:38, April 2026, link:
https://www.csis.org/analysis/putins-proxies-examining-russias-use-privet-military-companies

6. Chaloka Beyani and Damian Lilly, **Regulating Private Military Companies, options for the UK government,** London: International Alert Policy and Advocacy, Department, 2001.

7. Christopher M. Faulkner, Raphael Parens, **Russia in Africa: Private Military Proxies in the Sahel**, Washington: Georgetown Journal of International Affairs, 2025, link:
https://gjia.georgetown.edu/global-governance/russia-in-africa-private-military-proxies-in-the-sahel

8. Christopher M. Faulkner, Raphael Parens, **Russia in Africa: Privet Military Proxies in the Sahel**, Qatar: Georgetown Journal of International Affairs, Global Governance, accessed: 11:29, April 11,2026, link: http://gjia.georgetown.edu/global-governance/russia-in-africa-private-military-proxies-in-the-sahel

9. Daivis Petraities, **The Russian Concept of New Generation or Non-linear Warfare**, Journal on Baltic Security, 2024.

10. Emadeddin Badi, **to counter the Wagner Group's presence in Africa, the US will need to prioritize stabilizing Libya**, Atlantic Council, February 28, 2023, Succeed: 20 April 2026, link:

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/to%20counter-the-wagner-groups-presence-in-africa-the-us-will-need-to-prioritize-stabilizing-libya

11. Jared Thompson, and others, **Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali**, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2022, accessed: 17April2026, link:
https://www.csis.org/analysis/tracking-arravil-russias-wagner-groupe-mali

12. Joseph S. Bermudez Jr., Brian Katz, **Moscow's next front: Russia's expanding military footprint in Libya**, Washington: Center for Strategic & International Studies (CSIS), June 17,2020, Succeed: 21 April 2026, link:
https://www/csis.org/analysis/moscows-next-front-russias-expanding-military-footprint-libya

13. Karen Philippa Larsen, **The Rise and Fall of the Wagner Group,** Danish Institute for International studies, Link:
https://www.diis.dk/en

14. Mohamed Hafez, **The Spread of Russia's privet military**, edition of Al-Ahram Weekly, Tuesday 7 Mars 2023, accessed: Monday 16 March 2026 Link:
http://english.ahram.org.eg/News/491299.aspx

15. Nate Reynolds, Frances Z. Brown, and others, **Russia in Africa: Examining Moscow's influence and its limits**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2026.

16. Robin Van der Lugt, **Revisiting Plausible Deniability: Putin's Admission and the Wagner Group Paradox**, Armed Groups and International Law Blog, 3 June 2025, Succeed: 3 April 2026, link:
http://www.armed%20groups-internationallaw.org/2025/06/03/revisiting-putins-admission-and-the-wagner-%20group-paradox

17. Seth G. Jones, Catrina Doxee, and others, **Russia's Corporate Soldier: The Global Expantion of Russia's Privet Military Companies,** Washington: Center for Strategic & International Studies (CSIS), July 2021.

18. Victoria Maldonado, **Strategic Ambitions: Russia's Deepening Military and Geopolitical Footprint in Libya**, Washington: Georgetown Security Studies Review, available at link:
https://gssr.georgetown.edu/theformun/regions/mena/strategic-ambitions-russias-deepening-military-and-geopolitical-footprint-in-libya

19. Zoran Ivanov, **changing the character of proxy warfare and its consequences for geopolitical relationships**, Poland: Security & Defence, 26 November 2020.

- **Electronic Sources**:

1. **Analysis, - Syria signs 49-year contract for operation, overhaul of Tartus port with Russia's Stroytransgaz,** Ports Europe, April 25,2019, available at link:

http://www.portseurope.com/syria-signs-49-year-contract-for-operation-overhaul-of-tartus-port-with-russias-stroytrasnsgaz

2. Fiveable Content Team, **Global Influence, Fiveable**, August 2025, Link: http://fiveable.me/key-terms/ap-world/global-influence

3. Partia Crowe, **Report spotlight tensions in Mali military over Wagner mercenaries**, August 27; 2025, accessed: Friday 10 April 2026 at 23:13, link: https://www.reuters.com/world/africa/report-spotlights-tensions-mali-military-over-wagner-mercenaries-2025-08-27

الفهرس

الفهرس

مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشركات العسكرية الخاصة والنفوذ الجيوسياسي.	**12**
المبحث الأول: مفهوم الشركات العسكرية الخاصة.	**14**
المطلب الأول: تعريف الشركات العسكرية الخاصة وتميزها عن مفاهيم مشابهة.	**14**
المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في النظام الدولي.	**26**
المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات العسكرية الخاصة ومجالات نشاطها.	**30**
المبحث الثاني: مفهوم النفوذ الجيوسياسي واستخدام الفاعلين غير الدوليين.	**36**
المطلب الأول: تعريف النفوذ الجيوسياسي وممارسته.	**36**
المطلب الثاني: دور الفاعليين غير الدوليين في السياسة الدولية المعاصرة.	**42**
المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة غير مباشرة للنفوذ الجيوسياسي للدول.	**45**
الفصل الثاني: الشركات العسكرية الخاصة كأداة لإعادة انتاج النفوذ الجيوسياسي الروسي.	**49**
المبحث الأول: تحول أدوات النفوذ في السياسة الخارجية الروسية في سياق مل بعد الحرب الباردة.	**50**
المطلب الأول: إعادة تعريف مفهوم النفوذ في السياسة الخارجية الروسية في سياق ما بعد الحرب الباردة.	**50**
المطلب الثاني: نشأة وتطور مجموعة فاغنر ضمن التحول نحو التدخل غير الرسمي الروسي.	**53**
المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كأداة وظيفية في الإستراتيجية الجيوسياسية الروسية.	**55**
المبحث الثاني: منطق توظيف الشركات العسكرية الخاصة في التمدد الجيوسياسي الروسي.	**58**

المطلب الأول: الشركات العسكرية الروسية الخاصة وإدارة النفوذ في مناطق الفراغ الجيوسياسي.	**59**
المطلب الثاني: الشركات العسكرية الخاصة كأداة روسية لإعادة ربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية.	**63**
المطلب الثالث: الشركات العسكرية الخاصة كوسيلة تنافس جيوسياسي مع القوى الكبرى	**65**
الفصل الثالث: مجموعة فاغنر في ليبيا كأداة للنفوذ الجيوسياسي الروسي.	**72**
المبحث الأول: توظيف مجموعة فاغنر في التدخل الروسي في ليبيا.	**73**
المطلب الأول: السياق الجيوسياسي لتدخل فاغنر في ليبيا.	**73**
المطلب الثاني: تحليل الدور العملياتي لفاغنر في الصراع الليبي.	**75**
المطلب الثالث: الأبعاد الإقتصادية لتدخل فاغنر في ليبيا.	**77**
المبحث الثاني: فاغنر كأداة لإعادة تشكيل النفوذ الروسي في ليبيا.	**80**
المطلب الأول: إعادة تشكيل القوى الداخلية.	**80**
المطلب الثاني: فاغنر ضمن التنافس الدولي على ليبيا .	**83**
المطلب الثالث: حدود وفعالية النفوذ الروسي عبر فاغنر.	**86**
الخاتمة	**94**
قائمة المصادر والمراجع	**98**
الفهرس	**113**

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع توظيف روسيا للشركات العسكرية الخاصة كأداة للنفوذ الجيوسياسي، مع التركيز على مجموعة فاغنر في ليبيا كنموذج للدراسة. وسعت هذه الدراسة من خلال توظيف المقاربة الواقعية الجديدة و الإعتماد على نظرية الحرب بالوكالة إلى تفسير دور هذه الشركات في خدمة المصالح الاستراتيجية الروسية في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي المعاصر.

وقد أظهرت النتائج أن مجموعة فاغنر مثلت أداة غير مباشرة مكنت روسيا من توسيع نفوذها السياسي والأمني والعسكري، مستفيدة من بيئة الفراغ الجيوسياسي والهشاشة الأمنية في ليبيا. كما بينت الدراسة أن النشاط الروسي عبر فاغنر ارتبط بأهداف تتجاوز البعد العسكري لتشمل تأمين المصالح الإقتصادية الحيوية، وإعادة صياغة توازنات القوى في إطار التنافس الجيوسياسي مع القوى الكبرى. لتخلص الدراسة في النهاية إلى أن توظيف الشركات العسكرية الروسية الخاصة بصفة عامة وفاغنر على رأسها يمثل تحولا في أنماط ممارسة النفوذ الجيوسياسي المعاصر عبر فواعل غير رسمية تحقق مرونة أكبر وكلفة أقل رغم ما يحيط بأنشطتها من حدود ميدانية نسبية وإشكالات قانونية. كما أثبتت الدراسة أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على الدعم العسكري فقط بل أداة لربط الأمن بالجغرافيا الإقتصادية من أجل السيطرة على الموارد الحيوية ومصادر الطاقة، اضافة لاعتبارها عاملا مكرّسا لتفكيك سيادة الدولة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الشركات العسكرية الروسية الخاصة، مجموعة فاغنر، النفوذ الجيوسياسي، السياسة الخارجية الروسية.

Abstract:

This study examines the employment of Russian private military companies as instruments of geopolitical influence, focusing on the Wagner Group in Libya as a case study. The research adopts Neorealism and Proxy Warfare Theory as analytical frameworks to explain the role played by these companies in advancing Russian strategic interests amid transformations of the contemporary international system.

The findings reveal that the Wagner Group has served as an indirect instrument through which Russia has expanded its political, security, and military influence by exploiting Libya's geopolitical fragmentation and security instability. This study also demonstrates that Russia's activities through Wagner extend beyond military objectives to include securing vital economic interests and reshaping regional balances of power within the broader context of great- power competition.

The research concludes that the use of Russian private military companies, significant transformation in contemporary geopolitical influence strategies. These entities provide Russia with greater flexibility and lower political costs despite the legal and operational challenges associated with their activities. Furthermore, the study highlights that their role is not limited to military support but also encompasses linking security considerations to economic and strategic objectives, including access to natural resources and energy sources, thereby posing challenges to the sovereignty of host states.

Keywords: Russian Private Military Companies (PMCs), Wagner Group, Geopolitical Influence, Libya, Russia Foreign Policy.